# طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

تشرين الثاني | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٩


فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

طليعة لبنان:
الأزمة سياسية بامتياز وللإسراع بالتكليف والتأليف

سر الحضور السياسي والشعبي للبعث في ربيع العرب الجديد

القيادة القومية:
انتفاضة شعب العراق لاستعادة الهوية الوطنية

مقابلة مع
الرفيق علي السنهوري
أمين سر البعث في السودان

انعكاس الأزمة اللبنانية على واقع الفلسطينيين في لبنان

# حزب البعث في العراق يدين تمسك النظام بمنهج الإقصاء والتمييز وعدم المساواة

صرح ناطق مخول باسم قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق تعليقاً على مشروع قانون الانتخابات الجديد بما يلي:

أعلنت رئاسة حكومة النظام الحاكم عن مشروع قانون انتخابي جديد أعدته رئاسة الجمهورية وذلك وسط ضجة كبيرة قام بها مسؤولو هذا النظام الفاسد العميل للاحتلال الإيراني للإيحاء بأنهم عازمون على إصلاح الخراب الذي جلبه الاحتلال وأداموه وزادوا عليه، وللظهور بمظهر المستجيب لمطالب المتظاهرين المحتجين على ظلمهم وفسادهم وعمالتهم للاحتلال.

ومشروع القانون الجديد لا يغيرمن جوهر فساد النظام الانتخابي المفصل على مقاييس أحزاب النظام الفاسدة والذي يكفل عودتهم للحكم بأساليب ملتوية. ومن أهم المؤشرات على ذلك تمسك مشروع القانون الجديد بواحد من أهم أسلحة التخريب والتفتيت التي حملها الاحتلال الأمريكي وتمسك به عملاء إيران الذين أورثهم حكم العراق وهو نهج الإقصاء والتمييزوعدم المساواة السياسي والديني والطائفي خلافاً لكل قواعد الحق والعدل والقيم الإنسانية ولجوهر المبادئ الديمقراطية. فقد نص مشروع القانون الجديد في الفقرة ثانيا من المادة الثامنة على منع المشمولين بما أسماه قانون المساءلة والعدالة (قانون الاجتثاث الفاشي) من الترشح لعضوية مجلس النواب، أي حرمان ملايين العراقيين المؤيدين للحكم الوطني الذي أسقطه الغزو والاحتلال الأجنبي والمعارضين للنفوذ والاحتلال الإيراني من واحد من أهم حقوقهم الإنسانية والقانونية والدستورية. وهذه المادة تتناقض تناقضا كاملا مع الفقرة (ثانيا) من المادة الرابعة من مشروع القانون نفسه التي تنص على ان (الانتخاب حق لكل عراقي ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييزبسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي).

إن النظام الطائفي الرجعي العميل الحاكم بإعداده مشروع قانون انتخابي يشتمل على مثل هذا النهج الفاشي اللاإنساني واللاديمقراطي إنما يرتكب انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، وحرية الرأي والتفكيروالتعبير، وحرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات، وحق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده. كما يكرس النظام العميل الحاكم بهذا القانون حالة عدم المساواة والتمييزبين المواطنين على أسس سياسية ودينية ومذهبية التي أشاعها منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

ومما يثير الاستغراب والاستهجان معاً أن يضع مكتب ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة بصمته على مشروع قانون يحمل كل هذه العناصر المنتهكة لميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى ولأهم صكوك القانون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد ١ و٢ و٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١. كما يناقض العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة الأولى من فصله الاول، ويناقض إعلان الأمم المتحدة حول إزالة كل أشكال عدم التسامح والتمييز المبنية على الدين والمعتقد الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و٦ من الفصل الأول.

كل هذه الصكوك تؤكد أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وهو احترام الكرامة والمساواة المتأصلة في جميع البشر. ولذلك دعت كل هذه الصكوك للمساواة المطلقة بين الناس وحرمت ممارسة أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء بينهم لاعتبارات الانتماء السياسي أو العرقي او الديني أو المذهبي أو المناطقي.

إن تماهي مكتب ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة مع النهج الفاشي اللاديمقراطي للنظام الحاكم يتناقض مع مهمته بصفته جزءا من منظومة الأمم المتحدة، ويجعله شريكًا في جرائم الإقصاء والتمييز اللاإنساني التي تقوم سياسة النظام الحاكم عليها منذ تأسيسه في ظل الغزو والاحتلال الاستعماري الأجنبي عام ٢٠٠٣. وأخيرا نود ان نقول لطواغيت النظام الطائفي الفاشي الفاسد العميل لن تنفع ألاعيبكم ولن تمر محاولاتكم الهزيلة المدانة للالتفاف على الهدف الأول لشعب العراق وثورته وهو رحيلكم والتخلص من نظامكم الفاسد المتهاوي ومن احتلال سيدتكم إيران. فأيامكم معدودة، والقصاص العادل الذي سينزله الشعب العراقي بكم قريب وأقرب مما تتصورون.

بغداد في تشرين الثاني ٢٠١٩

# المحتويات

* كلمة الطليعة:

من بيروت إلى بغداد:

ويستمر الحراك الشعبي لإنهاء الاستلاب الوطني - الاجتماعي ..... ٤

* لبنان بعد ١٧ تشرين الأول ليس كما قبله ..... ١٢

* محطات في يوميات الثورة اللبنانية ..... ١٧

* سر الحضور السياسي والشعبي للبعث في ربيع العرب الجديد ..... ٢١

* انعكاس الأزمة اللبنانية على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ..... ٢٩

* هذه خطة ترامب الحقيقية للشرق الأوسط ..... ٣١

* القيادة القومية: انتفاضة شعب العراق

لاستعادة الهوية الوطنية وتغيير البنية السياسية ..... ٣٦

* بيان الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة ..... ٣٧

* الأوهام في صناعة الأحلام

الوطنية والأدوار الوطنية ليست لغة مجردة ..... ٣٩

* اتفاق الرياض نقلة هامة في إنهاء حرب اليمن ..... ٤١

* الرفيق علي الريح السنهوري أمين سر حزب البعث في السودان:

الحكومة لا تزال تلامس طريقها وتعمل وسط حقل من الألغام ..... ٤٢

إضافة إلى مواضيع عديدة ومتنوعة أخرى

كلمة الطليعة

# من بيروت إلى بغداد ويستمر الحراك الشعبي لإنهاء الاستلاب الوطني - الاجتماعي

في توقيت شبه متزامن، انطلق حراك شعبي في كل من لبنان والعراق، وهو دخل شهره الثاني مدفوعاً بذات الزخم الشعبي الضاغط من خلال الساحات والميادين على المنظومة السلطوية في كلا البلدين ومتماهياً بذات الأسباب.

قد يتساءل البعض عن سبب هذا التزامن، هل ثمة محرك واحد بعناوينه المختلفة دفع بالالاف المؤلفة للنزول إلى الشارع، أم ثمة من يرد هذا الذي جرى ويجري في هاتين الساحتين إلى نظرية المؤامرة؟

إن الذين يسقطون نظرية المؤامرة على الحراك الشعبي، هم الذين يتماهون مع المنظومات السلطوية الحاكمة في هذين البلدين على مستوى إدارة الداخل وعلى مستوى إدارة العلاقة مع الخارج سواء كان دولياً أو إقليمياً وهم بذلك يتجاهلون كلياً إرادة الفعل الذاتي للشعوب، وينظرون إليها بأنها مجرد متلق لإملاءات وتوجيهات لتنفيذ أجندات أهداف القوى الخارجية استناداً إلى متكآت داخلية وواضح إن الذين يسقطون نظرية المؤامرة على الحراك الشعبي إنما يأخذون بقاعدة ازدواجية المعايير في التعامل مع الحالات المتشابهة.

إن هذه الازدواجية في الرؤية التي تصاغ على أساسها المواقف تسقط عن أصحابها الصدقية والموضوعية لأنها تتبنى المواقف بالاستناد إلى الأهواء والميول السياسية بغض النظر عن معطى الوقائع الموضوعية التي تفرض نفسها.

وإذا كنا لا نسقط التأثيرات الخارجية عن أي حراك شعبي في ساحة وطن يقع على خط تقاطع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتقابلة، إلا أن الموضوعية تفرض مقاربة هذا الذي يجري في بعض الساحات العربية من خلال توفر الشروط الذاتية لهذا الحراك الشعبي الذي بات سمة من سمات العشر الأخيرة من السنوات المنصرمة وبعيداً عن نظرية المؤامرة.

فالشعوب ككتلة جمعية متى تتحرك؟ إنها تتحرك عند توفر واحدة من اثنتين، أما وجود حالة استلاب وطني عندما يكون البلد واقعاً تحت الاحتلال المباشر أو غير المباشر كنظام الوصاية أو الهيمنة على قراره أو الارتهان لمركز تقرير وتحكم وتوجيه خارجي، وأما وجود حالة استلاب اجتماعي، عندما يكون البلد يعيش تحت وطأة تثقيل اجتماعي يحرم المواطن أبسط حقوقه الطبيعية في توفر مستلزمات الأمن الحياتي والمعيشي.

في حالة الاستلاب الوطني، يأخذ الحراك الشعبي بتعبيراته المختلفة طابع المقاومة وتصبح الانتفاضة حركة مقاومة ضد احتلال مكشوف أو مقنع وبشكل أكثر وضوحاً، فإن الحراك ضد المحتل أو المهيمن أو المنتدب أو الوصي، يندرج تحت عنوان التحرير الوطني.

وفي حالة الاستلاب الاجتماعي يأخذ الحراك الشعبي طابع الانتفاضة الشعبية ضد المنظومة السلطوية.

إن واحداً من هذين الاستلابين كافٍ لتفجير ثورة شعبية، فكيف إذا توفر الأثنان؟!

في العراق تبدو الصورة أكثر وضوحاً لتوفر هذين الاستلابين حيث يرزح منذ عام ٢٠٠٣ تحت احتلال مركب (أميركي-إيراني) وأن من يدير السلطة، إنما هي منظومة أفرزها الاحتلال الأميركي ومن ثم احتواها النظام الإيراني بعدما أطلقت يده بعد الانسحاب الأميركي عام ٢٠١١/، قبل أن يعود الأخير بصيغة أخرى تحت حجة مواجهة "الإرهاب". وهذه المنظومة لم تدر البلاد بالطريقة التي توفر الشروط الأساسية لاستقرار اجتماعي واقتصادي، وتعيد بناء ما دمرته الحرب بناء وطنياً يشعر المواطن العراقي بأنه متظلل بخيمة وطنية وله حق بثروة بلاده من خلال رزمة الضمانات الاجتماعية الواجب توفرها له، بل إدارته وفق إملاءات وتوجيه النظام الإيراني وقبله المحتل الأميركي، ومارست كل أشكال الموبقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل نظام قام على المحاصصة وتوزيع المغانم على القوى الممسكة بالسلطة ورهنت ثروة البلاد النفطية للشركات الأميركية، وما يعود للعراق من مردود لم يضخ إلى الداخل بل وضع في خدمة الاقتصاد الإيراني لتخفيف اختناقاته وتمويل مشروع التغول الإيراني في العراق وعبره إلى العمق القومي. وهكذا وجد المواطن العراقي نفسه تحت تأثير وضغط استلابين وطني واجتماعي. فكان لا بد وأن يثور وأن ينفجر بوجه مصادري إرادته الوطنية وناهبي ثروته وبعدما صنفت دولة العراق كواحدة من الدول الفاشلة نظراً لاستفحال ظاهرة الفساد وتحكم اللصوص بسلطته والذين شخصهم الصحافي العربي الكبير محمد حسنين هيكل، بأن من يحكم العراق هم مجموعة لصوص

سطوا على بنك وسرقوا مدخراته.

وكما حال العراق، هو حال لبنان، حيث ينوء تحت ضغط تثقيلين، تثقيل اجتماعي- اقتصادي – معيشي، وتثقيل سياسي .الأول وفر كل الشروط للأزمة لتحقق الاستلاب الاجتماعي، والثاني وفر كل الشروط للأزمة لتحقق حالة الاستلاب لإرادة التقرير الوطني في تحديد خياراته السياسية نتيجة التجاذب لفرض تموضع لبنان كدولة في موقع متصادم مع موقع آخر.

لقد أطلقت الشرارة للحراك الشعبي في العراق، انعدام منظومة الخدمات، واستنفار الشعور الوطني ضد التغول الإيراني في كل مفاصل الحياة، وأطلقت الشرارة الأولى للحراك الشعبي في لبنان رزمة الضرائب التي فرضت سابقاً والتي كانت في طريقها للفرض على ذوي الدخل المحدود والشرائح المتوسطة من العاملين في القطاع العام لاحقاً.

هذه الانتفاضة التي قطعت شهرها الأول مستمرة تحت نفس العناوين وهي أخذة بالتبلور، وهي استطاعت حتى الآن أن تحقق إنجازات هامة، أولها أنها أسقطت الحكومة في لبنان إلا أنها لم تسقطها حتى الآن في العراق، لأن المندوب السامي الإيراني أعطى توجيهات حازمة بعدم الرضوخ لطلب استقالة الحكومة ورسم خارطة طريق قمع الانتفاضة بقوة الحديد والنار والمراهنة على تعب الشارع، لكن الجواب جاء من الشارع، أن الشعب لم يتعب وهو ماضٍ في انتفاضته حتى تحقيق أهدافه وهي إعادة الاعتبار لهوية العراق الوطنية، وإسقاط المنظومة التي أشرفت على تنفيذ ورعاية الاستلاب الاجتماعي.

وفي لبنان، فإن الانتفاضة مستمرة، وهي دائماً تبتكر أساليب جديدة.

لقد استطاعت إسقاط الحكومة، وحاصرت المجلس النيابي، وحالت دون انعقاد جلساته وكشفت عقم الأداء الرئاسي، بحيث بات الكل السلطوي في مأزق، علماً أنه ما زال يكابر ويمانع الاعتراف بالواقع الجديد، ولم يع أن هذه المطالب الشعبية هي حقوق، وهذه الحقوق تم اغتصابها وكل ما يطالب الشعب به هو استعادتها.

إن الشعب يطالب بحق الوصول إلى فرص العمل، وحق الوصول إلى المدرسة والجامعة، وحق الوصول إلى المستشفى، وحق الوصول إلى السكن الآمن ، وحق الوصول إلى الرغيف، وحق العيش بكرامة وحق محاسبة ناهبي المال العام، وحق مكافحة الفساد ومحاكمة الفاسدين وحق استعادة الدولة، دولة الرعاية الاجتماعية ودولة سيادة القانون والشرعية وترجمة ذلك بالأداء السلطوي.

ولأجل الوصول إلى هذا الحق، حددت الانتفاضة ثلاث مسارات للخروج من أتون هذه الأزمة : **سياسي، واقتصادي –اجتماعي وقضائي** الأول ويقضي بإعادة تكوين السلطة على أسس وطنية لبناء الدولة الوطنية المدنية وإقامة النظام الديموقراطي القائم على الفصل بين السلطات ونظام المواطنة على أنقاض نظام المحاصصة الطائفية.

**وإذا كان المساران الأخران القضائي والاقتصادي – الاجتماعي** يمثلان أهمية في إنهاء حكم منظومة الفساد من خلال إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية وإطلاق ورشة الإصلاح القضائي والإداري، وتفعيل دور الهيئات الرقابية، فإن الأهمية تبقى للمسار السياسي، لأنه إذا لم يتم إعادة تكوين السلطة على أسس وطنية، فإن المنظومة السلطوية التي تظهر وكأنها انحنت أمام العاصفة الشعبية سرعان ما تعود إلى سابق عهدها، وتلتف على كل ما طرحته الانتفاضة الشعبية من رزمة حقوق متوجبة لها.

من هنا، فإن المدخل السريع للخروج من الأزمة هو بتشكيل حكومة من ذوي الكفاءات المشهود لهم بالوطنية وأصحاب الأكف النظيفة وإعطائها صلاحيات تشريعية لإصدار مراسيم تعالج من خلال تطبيق أحكامها كل الاختلالات في البنية السياسية للسلطة كما كل الاختلالات في بنية النظام الاقتصادي وإخراجه من نطاق الاقتصاد الريعي الذي أوقع البلد في مديونية رهيبة واستجاب لإملاءات صناديق الاستثمارات الدولية إلى نظام الاقتصاد الإنتاجي في حقليه الأساسيين الصناعي والزراعي وحتى يؤدي هذا النظام الاقتصادي دوره في تأمين مستلزمات الأمن الاجتماعي – المعيشي للشرائح الأوسع من الشعب.

على هذا الأساس، فإن التركيز على توظيف الضغط الشعبي لوضع خريطة طريق تنطلق من ضرورة أحداث اختراق في البنية السياسية للنظام وإعادة تكوين السلطة استناداً إلى قانون انتخابي وطني وخارج القيد الطائفي إنما يشكل المدخل الفعلي الذي يجب أن يبنى عليه في معطى لحظة سياسية لم يشهد لبنان مثيلاً لها وقد لا تتكرر بهذا الحجم والمستوى إذا ما أجهضت ولم تستطع تحقيق الأرضية للبناء السياسي الجديد.

ولهذا يجب أن يستمر الضغط بالشارع بأساليب التعبير السلمي والديمقراطي، حتى ولو تعرضت هذه الانتفاضة للقمع فيجب أن تبقى متمسكة بسلميتها وباستمرارها وتماسكها حول برنامجها بعناوينه المرفوعة بما يمكنها من تحقيق أهدافها والأكثر أهمية هو إسقاط الأساس السياسي للمنظومة الحاكمة في العراق كما في لبنان.

هذا الحراك الذي بات يشكل علامة مضيئة في الواقع الشعبي العربي مستمر لأنه منتج وطني في العراق، كما هو منتج وطني في لبنان، ومحاولة سعي البعض الالتفاف عليه وتجييره أو ركوب موجته ستسقط كما ستسقط محاولات اختراقه وصرفه عن أهدافه، لأن الهدف الذي يرمي إليه يرتبط بإعادة صياغة النظام السياسي في العراق كما في لبنان وعلى قاعدة إسقاط نتائج حالتي الاستلاب الوطني والاجتماعي، وها هما على طريق السقوط أن لم يكن بهذه الجولة فبالجولة التي تلي لأن الشعب هدم جدار الخوف واستعاد ثقته بنفسه، وها هو يترجم ذلك بالسياسة.

# طليعة لبنان:
# الأزمة سياسية بامتياز
# وندين التعرض للمعتصمين

**مواكبة لتطور الأحداث أصدرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان التالي:**

تتوجه القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بالتحية إلى الانتفاضة الشعبية بكل قواها التي استطاعت بصمودها ان تسقط الحكومة دستورياً بعدما أسقطتها سياسياً وشعبياً في الشارع.

ان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إذ تدين الاعتداءات وكل أشكال التعرض للمعتصمين الذين حافظوا وتمسكوا بسلمية الحراك على مدى ثلاثة عشر يوماً، تعتبر استقالة الحكومة ليست هدفاً بحد ذاته بل هي مجرد خطوة في سياق فتح كوة في جدار الانسداد السياسي يجب ان يفتح المجال أمام خطوات أخرى بدءاً بتشكيل حكومة من ذوي الاختصاص والأكف النظيفة ومن خارج قوى الاصطفاف الطائفي التي أمسكت بالسلطة منذ ثلاثة عقود وأوصلت البلد إلى حافة الانهيار الاقتصادي والانفجار الاجتماعي.

ان الأزمة التي هي سياسية بامتياز لا خريطة طريق لحلها إلا بإعادة تكوين السلطة على أسس وطنية واستناداً إلى قانون انتخابي وطني وخارج القيد الطائفي وإطلاق ورشة عمل لإعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة سارقي المال العام وجعل الدولة دولة رعاية اجتماعية ومساواة في المواطنة.

ان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إذ تدعو لاستمرار الحراك على زخمه من خلال الاعتصامات في الساحات والميادين في بيروت وكل المناطق لإبقاء الضغط على المنظومة الحاكمة توجه التحية لشعبنا الذي وفر بيئة حاضنة لهذه الانتفاضة ووفر لها كل أشكال الدعم المادي والمعنوي الذي عزز صمودها ترى ان إجراءات قطع الطرقات قد حققت وظيفتها مما يقتضي تعليقها مع التأكيد على استمرار الاعتصامات والتحشيد في الساحات لتحقيق الأهداف التي لأجلها انطلق الحراك الشعبي.

في ٢٠١٩/١٠/٢٩

# طليعة لبنان:
# للإسراع بتشكيل الحكومة على قاعدة محددات الحراك الشعبي
# الانتفاضة ليست ضد شخص أو حزب بذاته،
# بل هي ضد المنظومة السلطوية كلها

دعت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى البدء فوراً باستشارات التكليف والتأليف لتشكيل حكومة وفق المواصفات التي حددتها الانتفاضة الشعبية محملة السلطة بكل أطرافها مسؤولية التأخير وكل التداعيات الناجمة عن ذلك. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه:

بعد ما يقارب أسبوع على تقديم الحكومة لاستقالتها، ما تزال المماطلة والتأخير في بدء استشارات التكليف لتشكيل حكومة جديدة هي السائدة ظناً من المنظومة السلطوية إن ذلك يمكن أن يوهن من عزيمة نبض الشارع والالتفاف على مطالبه تمهيداً لإعادة إنتاج منظومة سلطوية شبيهة بسابقتها.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إذ تدعو المعنيين بتشكيل حكومة جديدة وفق الآليات الدستورية إلى إطلاق عملية تأليف حكومة جديدة وبسرعة تعتبر أن التأخير بحجة الاتفاق المسبق لن يدخل البلد مسار الحل الذي يضع حداً للأزمة التي انفجرت بسبب الأداء السلطوي المتراكم على مدى عقود، وبالتالي فإن السلطة تتحمل المسؤولية عن كل التداعيات الناجمة عن ذلك وانعكاساتها السلبية المتعلقة بسير المرفق العام وتأمين مصالح المواطنين وخدماتهم.

إن القيادة القطرية وهي تدعو إلى الإسراع بتشكيل حكومة، فإن هذه التشكيل يجب أن يكون محكوماً بالمواصفات التي حددتها الانتفاضة الشعبية، سواء لجهة شكل الحكومة وأعضائها أو لجهة بيانها الوزاري، بأن تكون مصغرة ومن ذوي الاختصاص وأصحاب الأكف النظيفة والمشهود لهم بالوطنية.

وأن يكون من أولوياتها مواجهة الفساد بكل عناوينه وأشخاصه ومؤسساته واسترداد الأموال

المنهوبة وإطلاق حالة طوارئ مالية للحد من الانهيار النقدي وحماية العملة الوطنية، وتشكيل هيئة وطنية لوضع مشروع قانون انتخابي وطني وعادل والدعوة إلى انتخابات مبكرة حتى يصار بالاستناد إليه إعادة تكوين السلطة، تكويناً وطنياً عاكساً للإرادة الشعبية.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إذ توجه التحية للجماهير المنتفضة التي جمعها وجعها وجوعها ومعاناتها الوطنية، تدعو إلى الاستمرار في ضغط الشارع على المنظومة السلطوية بالتعبيرات السلمية والديمقراطية، مشددة بأن تبقى هذه الانتفاضة موجهة بشعاراتها إلى المنظومة السلطوية بكل أطرافها، بعيداً عن الشخصنة والفئوية لأن الانتفاضة الشعبية لا تستهدف شخصاً ولا حزباً بذاته، بل هي انتفاضة شعبية ضد تحالف وائتلاف سلطوي أوصلت سياساته الاقتصادية والاجتماعية البلد إلى حافة الانهيار. وأن لا سبيل للخلاص إلا بقراءة المشهد الشعبي الذي عبرت عنه حشود الساحات والميادين واعتباره حاضراً بكل الصيغ السياسية المطروحة للتشكل السلطوي الجديد، وإلا فإن تجاهله سيدفع الأوضاع إلى مزيد من التفاقم على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في ٢٠١٩/١١/٥

# طليعة لبنان:
# للإسراع بالتأليف الحكومي ولا للتشريع العشوائي
# الحل عبر مسارات ثلاث: سياسي – قضائي – اقتصادي

دعت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان الاشتراكي إلى الإسراع بعملية التكليف والتأليف الحكومي وفق الآليات الدستورية والتزام المجلس النيابي بأحكام الدستور بما يتعلق بالتشريع. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية هذا نصه:

بعد أسبوعين على اعتبار الحكومة بحكم المستقيلة، ما تزال عملية التكليف تراوح مكانها، في تجاهل صريح ومتعمد للإرادة الشعبية التي عبر عنها نبض الشارع ودعوته لإعادة انتظام الحياة العامة على قاعدة الأهداف التي انطلقت لأجلها الانتفاضة الشعبية ضد المنظومة السلطوية بكل أطرافها وأدائها الفاسد الذي أوصل البلاد إلى حافة الانهيار الاقتصادي والمالي.

وإذا كانت تجري محاولات للالتفاف على المطالب الشعبية المحقة والمشروعة سواء لجهة المماطلة بالتكليف بحجة الاتفاق المسبق على التأليف والدعوة إلى جلسة تشريعية لتمرير بعض مشاريع القوانين، فإنه في كلتا الحالتين هناك تجاوز للأعراف والأحكام الدستورية، إذ لا يجوز أن تبقى مهلة التكليف مفتوحة على الزمن ولا يجوز التشريع العادي في العقد الثاني لدورة أعمال المجلس النيابي لأن جلساته تكون مخصصة للبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل أي عمل آخر.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وهي تكبر بشعب لبنان استمرار تزخيم انتفاضته وخاصة بعدما دخل القطاع الطلابي إلى مسرح ميادينها وساحاتها، ترى أن استمرار المماطلة في التشكيل الحكومي واللجوء إلى عمليات التشريع العشوائي فضلاً عن كونها تنطوي على مخالفة صريحة لأحكام الدستور وأعرافه فإنها تدفع الأمور إلى مزيد من التأزيم واستمرار شلل المرفق العام.

ولهذا فإن خارطة الطريق للحل باتت واضحة وهي متشكلة من ثلاثة مسارات:

الأول :مسار سياسي: يقوم على تشكيل حكومة من ذوي الكفاءات والأكف النظيفة والمشهود لهم بالوطنية، ويكون بيانها الوزاري منطوياً على ما ترفعه الانتفاضة من أسس للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأن تمنح هذه الحكومة صلاحية التشريع لوضع قانون انتخابي وطني عادل وخارج القيد الطائفي وحتى يعاد تشكيل السلطة على أساسه بعيداً عن نظام المحاصصة الطائفية الذي أوصل البلاد إلى ما هي عليه من وضع مأزوم على كافة الصعد والمستويات.

الثاني، مسار قضائي: بأن تقدم الحكومة على إصدار قانون استقلال السلطة القضائية ورفع الوصاية عنها عملاً بأحكام الدستور الذي ينص على اعتبارها سلطة مستقلة ،وأن تبدأ ورشة فتح ملفات الفساد المالي والإداري ومحاسبة ناهبي المال العام وواضعي اليد على الأملاك العمومية فضلاً عن استرداد الأموال المنهوبة بعيداً عن الانتقائية والاستنسابية.

الثالث :مسار اقتصادي اجتماعي إداري ويقوم على أساس إعادة النظر بالهندسة المالية التي وضعها مصرف لبنان والتي لبت مصالح القطاع المصرفي بالدرجة الأولى، وإعادة العمل بدعم قروض الإسكان واعتماد نظام ضريبي عادل تطبيقاً لمبدأ الضريبة التصاعدية، كما يتطلب الأمر، رفع الوصاية السياسية عن الهيئات الرقابية المالية والإدارية.

إن ما يطلبه الشعب بات واضحاً، وهو لا يريد إلا العيش بكرامة في ظل دولة الرعاية الاجتماعية ودولة سيادة القانون ودولة المساواة في الحقوق والواجبات .وإذا كانت المنظومة السلطوية تظن أن سياساتها الرامية إلى تقديم بعض الرشى من قبل مشروع قانون العفو المشوب بالعيوب والنواقص، او عبر ورقة سميت إصلاحية وهي أبعد ما تكون عن الاصلاح، فهذا وهم جديد تقع به السلطة و لم تقرأ المشهدية الشعبية التي غطت كل لبنان بكل مناطقه وطيفه الاجتماعي، وبه أثبت الشعب أنه يعرف ما يريد وكل ما يهدف إليه هو استعادة حقوقه المنهوبة والاعتراف بحقوقه السياسية التي يريد ممارستها في ظل نظام لا مكان للمحاصصة الطائفية فيه.

تحية إلى الانتفاضة الشعبية في أسبوعها الرابع، وليقلع أطراف المنظومة السلطوية عن محاولات الالتفاف على حقوق الشعب ومطالبه وأولها الإقلاع عن خرق الدستور عبر التشريع العشوائي وليستمر نبض الشارع في ضغطه على المنظومة السلطوية حتى تحقيق الأهداف التي انطلق لأجلها الحراك الشعبي.

٢٠١٩/١١/١١

## وتهنئة نقابة المحامين وشجب التوقيفات وإدانة الموقف الأميركي من المستوطنات

**أصدرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان التالي:**

مع دخول الانتفاضة الشعبية شهرها الثاني، ما زال الشارع على زخمه ونبضه القوي الذي استطاع حتى الآن أن يفرض إيقاعه على المشهد السياسي، من خلال استقالة الحكومة، والحؤول دون المجلس النيابي من عقد جلساته لتمرير مشاريع واقتراحات قوانين ملتبسة يتم من خلالها الالتفاف على المطالب السياسية التي يرفعها الحراك منذ أكثر من شهر.

هذه الانتفاضة التي عبر الناس من خلالها عن معاناتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أداء سلطوي متراكم، بدأت نضالاتها تثمر في رسم صورة للبنان الجديد الذي يطمح اللبنانيون لبنائه، بدءاً من استرداد الهيئات النقابية إلى حاضنتها الطبيعية بعدما صادرتها القوى السلطوية لعقود من الزمن وكانت باكورة ذلك ما أسفرت عنه انتخابات نقابة المحامين في بيروت بإيصال نقيب للمحامين من خارج نادي القوى السلطوية وهو الواعد بإعادة الاعتبار لدور النقابة الأم إلى لعب دورها باتجاه إقرار استقلالية السلطة القضائية، وحماية الحريات العامة والانتصار للحق تحت قوس العدالة، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين من التعسف وهم يمارسون حقوقهم التي كفلتها الدساتير في حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتجمع.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وهي تهنئ نقابة المحامين في بيروت ونقيبها الجديد بالعرس الديمقراطي الذي تجسد في انتخابات النقابة، لمركز النقيب والعضوية إنما تؤكد على ما يلي:

أولاً: ان على المنظومة السلطوية بكل أطرافها أن تقرأ جيداً المشهدية التي أطل الشعب من خلالها على مسرح الحياة السياسية، بحيث لم تعد تنطلي عليه كل المناورات ولا محاولات الالتفاف على المطالب الشعبية والتي لخصتها بإعادة تكوين السلطة تكويناً بعكس إرادة التمثيل الشعبي وأن مراهنتها على تعب الشارع ليست في محلها، لأن هذه السلطة الهرمة باتت تواجه من قبل قوة شبابية تجاوزت في حراكها حواجز المناطق والطوائف. وبالتالي فإن هذه القوة الشبابية التي استطاعت من خلال ضغط الشارع إسقاط الحكومة ،استطاعت أن تحول دون المجلس النيابي من تمرير تشريعاته العشوائية.

ثانياً :إن القيادة القطرية التي تعتبر أن خارطة الحل للأزمة هو السير على مسارات ثلاث" سياسي واقتصادي – اجتماعي وقضائي" .ترى أن محاولة السلطة فرض أجندتها بترتيب الأولويات مع ما ينطوي ذلك على مخالفات وتجاوزات لأحكام الدستور آيلة إلى الفشل، لأن المدخل للحل بات واضحاً وهو الإسراع بالتكليف وفق الأليات الدستورية لتأليف حكومة من ذوي الأكف النظيفة والمؤهلات الوطنية من خارج الانتماء السياسي الفئوي لقوى السلطة ،وأن تمنح صلاحيات تشريعية لمدة ستة أشهر والدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون وطني نسبي وعادل وخارج القيد الطائفي وتطبيقاً لأحكام المادة ٢٢ من الدستور ومعالجة الملف الاقتصادي برؤية تستجيب للحاجة الوطنية وليس لإملاءات صناديق الاستثمار الدولية.

ثالثاً : إن القيادة القطرية في معرض مقاربتها للالتباسات الدائرة حول قانون العفو، ترى أن العفو العام هو منحة تعطيها الدولة لإعادة تأهيل المجتمع تأهيلاً وطنياً، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تقدم الدولة على إعطاء هذه المنحة عند دخول البلاد مرحلة جديدة من البناء السياسي، ولهذا فإن العفو العام الذي تمنحه السلطة الجديدة هدفه تقوية مرتكزات السلم الاجتماعي وهو عنصر تأسيسي في البناء الوطني وليس مجرد رشوة تقدم لأحداث إرباك في الشارع المنتفض ولهذا فإن العفو يجب أن يكون من ضمن رزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبعيداً عن التوظيف السياسي استغلالاً لمعاناة وظلامة لبعض الفئات المجتمعية.

رابعاً :إن القيادة القطرية التي توجه التحية لشهداء الحراك و تكبر صمود الشارع وتمسكه بسلمية حراكه تشجب كل محاولات التعرض والعنف والاستعمال المفرط للقوة، وتدين حملة الاعتقالات العشوائية التي تطال الشباب والشابات الذين يمارسون حقوقهم الطبيعية في التجمع والتظاهر وتدعو إلى الاستمرار بضغط الشارع من خلال الساحات والميادين حتى تحقيق الأهداف التي انطلق لأجلها الحراك.

خامساً :إن القيادة القطرية في غمرة الانشغال بإنشداد بعض الساحات العربية إلى تفاعلاتها الداخلية، تدعو إلى إبقاء الضوء مسلطاً على القضية الفلسطينية مع دخول التآمر الدولي طوراً جديداً عليها فبعد الترويج لصفقة القرن والقرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة الكيان الصهيوني وضم الجولان إلى كيان الاغتصاب جاء الموقف الأخير بإضفاء الشرعية على المستوطنات في الضفة الغربية، لتعطي دليلاً جديداً على مستوى الاحتضان الأميركي للمشروع الصهيوني. وهذا ما يجب مقاومته والتصدي له بكل الإمكانات المتاحة وعلى أن يكون دافعاً جديداً ينطوي على تفعيل صيغ النضال الوطني الفلسطيني على مستوى العلاقات السياسية وعلى مستوى الميدان وبما يعزز الصمود الشعبي وخاصة في غزة التي تتعرض للعدوان المتواصل.

بيروت في ٢٠١٩/١١/٢٠

## في لقاء شعبي حواري موسع في ساحة النور بطرابلس، وبدعوة من المؤسسة الوطنية الاجتماعية،

# المحامي حسن بيان:

**-لإبقاء الانتفاضة الشعبية على زخمها وقد بدأت تُثمر في رسم صورة لبنان الجديد**

**-مفتاح الحل للازمة اللبنانية يكمن في:**

**إعادة تكوين السلطة بالشكل الذي يعكس إرادة اللبنانيين الحقيقية ووفق انتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون انتخابي جديد يعتمد لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي**

**-استقلالية القضاء اللبناني والانكباب على فتح كل ملفات الفساد ومحاسبة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة وتطبيق قانون من أين لك هذا**

**-للإسراع في عملية التكليف الحكومي واختيار العناصر الكفوءةً التي لم تتلوث أياديها بالفساد وتكون وفق رضا الشعب اللبناني**

**-ندين حملات الاعتقالات العشوائية التي تطال المتظاهرين ونضع كل إمكانياتنا القانونية في الدفاع عنهم ومنع إجهاض ما حققته الثورة الشعبية من إنجازات.**

أكد الأستاذ المحامي حسن بيان على ضرورة استمرار الانتفاضة الشعبية على زخمها النضالي المطلبي والحفاظ على المكتسبات التي أثمرتها حتى اليوم وأهمها إشراك كل اللبنانيين في رسم صورة نظامهم الجديد القائم على دفن الطائفية السياسية وذيولها المتجذرة في الدوائر والمؤسسات وبدأ من أعلى المسؤوليات إلى أدناها.

وأضاف: ان مفتاح الأزمة اللبنانية يكمن اليوم في أمرين أساسيين:

الأول: إعادة إنتاج السلطة بعد البدء بانتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون انتخابي جديد يعتمد لبنان دائرة انتخابية واحدة وخارج القيد الطائفي.

الثاني: استقلالية القضاء وفتح ملفات الفساد والهدر وسرقة المال العام ومحاسبة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة وتطبيق قانون من أين لك هذا وغير ذلك.

وتابع قائلاً: من هنا فإننا ندعو إلى الإسراع في عملية التكليف الحكومي وفق الأصول الدستورية والإتيان بعناصر كفوءة لم تتلوث أياديها بالفساد وتنال رضا كل الشعب اللبناني وفي مقدمتهم الثوار في الشوارع والساحات العامة الذين علينا جميعاً كرجال قانون وسياسة أن نعمل على عدم إجهاض ما حققوه من إنجازات حتى اليوم واضعين كل إمكانياتنا في تصرّف الشباب والشابات الذين تعرضوا ويتعرضون للملاحقات القانونية والأمنية من قبل هذه السلطة التي بانت اليوم مذعورة وتخشى شعبها وتحارب لكي تبقى على تحكمها برقاب الناس ومستقبلهم ويجب علينا جميعاً منعها من ذلك وإحداث التغيير المنشود بالضربة الشعبية الواحدة الموحدة.

كلام المحامي بيان، خلال اللقاء الشعبي الحواري والتفاعلي الموسع الذي أقامته المؤسسة الوطنية الاجتماعية في وسط ساحة النور بطرابلس، تحت عنوان:

شهر على الانتفاضة الشعبية: أهدافها ومآلاتها.

وقد تخلل اللقاء الذي تحول إلى حلقة حوارية موسعة حضرتها شرائح متنوعة من أبناء طرابلس وتحدث فيها العشرات متناولين عظمة الحراك الشعبي الحاصل الذي توافق الجميع على أنه انتفاضة شعبية كبيرة ذات طابع ثوري ينبغي الاستمرار بها حتى تحقيق كامل المطالب والحقوق المشروعة للبنانيين وعدم السماح بإيقافها أو إجهاضها.

مع توجيه تحية الإكبار والاعتزاز لأبناء طرابلس على ما قدموه من رقي حضاري وسلمي لثورة الشعب اللبناني لتستحق مدينتهم لقب عروس الثورة حقاً فكانت بأهمية الحدث وفي قلبه ومركزيته النضالية.

الأربعاء٢٠١٩/١١/٢٠

# التأليف الحكومي قبل التكليف افتئات على صلاحية الرئاسة الثالثة

**بقلم المحامي حسن بيان**

قبل أن تعتبر الحكومة مستقيلة سنداً للبند (أ) من المادة ٦٩ من الدستور، اعتبرت بحكم المستقيلة لنزع الثقة منها من خلال الشارع الذي حل محل المجلس النيابي في ممارسة دوره الرقابي على أداء الحكومة.

وقد نص الدستور أنه فور اعتبار الحكومة بحكم المستقيلة يباشر رئيس الجمهورية استشاراته الإلزامية لتكليف من تسميه الأكثرية النيابية، وأنه بعد التكليف يبدأ الرئيس المكلف استشاراته واتصالاته لتشكيل حكومة جديدة يصدر رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس المكلف.

وإذا كان الدستور لم ينص على تحديد مهلة زمنية لبدء الاستشارات النيابية الملزمة بعد اعتبار الحكومة بحكم المستقيلة، إلا أن هذا لا يمنح رئيس الجمهورية صلاحية تشكيل الحكومة من خلال بدعة الاتفاق على التأليف قبل التكليف لأن الفقرة ٢ من المادة (٦٤) من الدستور تنص صراحة على أن رئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس المكلف استناداً إلى محصلة الاستشارات النيابية الملزمة، يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها.

هذا النص الواضح يحصر صلاحية التشكيل برئيس الحكومة المكلف. وهو يمارس هذه الصلاحية ويجري استشارات مع الكتل النيابية ومع غيرها.

وبطبيعة الحال، فإن رئيس الجمهورية يمكنه أن يحول دون إصدار مرسوم التشكيل بالتوافق مع الرئيس المكلف وكأن في الأمر ممارسة لحق نقض ضمني على التشكيلة الحكومية.

إن الذي يجري حالياً، من خلال التهمل ببدء الاستشارات النيابية بحجة التوافق على التأليف قبل التكليف هو افتئات على صلاحيات الرئيس المكلف وهي محاولة من الرئاسة الأولى لتعطيل مفاعيل الفقرة (٢) من المادة (٦٤). وهذا يعني أن رئيس الجمهورية يريد العودة بالتعامل مع تشكيل الحكومات إلى مرحلة ما قبل الطائف يوم كان يشكل الحكومة ويسمي رئيسها.

إن التذرع بأن الاتفاق على التأليف قبل التكليف يحول دون طول أمد التكليف ودون إطالة أمد الفراغ، هو تذرع ينطوي على تجاوز الصلاحيات ولا يحول دون الفراغ لأن عدم الاتفاق على التأليف قبل التكليف ينتج نفس المفاعيل الواقعية لإطالة عملية التأليف بعد التكليف. ولهذا يجب اعتبار التأخير بالتكليف تداركاً لصعوبات التأليف هو خرق ضمني لأحكام الدستور.

إن هذه الإشكالية لا تحل إلا بتعديل دستوري يحول دون فتح المهلة أمام رئيس الجمهورية للبدء الاستشارات النيابية الملزمة وأن تكون فور اعتبار الحكومة المستقيلة وفي مهلة أقصاها ٢٤ ساعة. كما إجراء تعديل دستوري يحول دون فتح مهلة التأليف على الزمن بأن يعطى رئيس المكلف مهلة شهر لتقديم تشكيلة الحكومة وتمدد لشهر واحد، وإلا يقدم على الاعتذار وبدء جولة جديدة من الاستشارات لتكليف رئيس جديد، والأهم من هذين التعديلين تعديل (البند ٤) من الدستور المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية. بأن تصبح كالآتي، يصدر مرسوم تشكيل الحكومة التي يرفعها إليه الرئيس المكلف بعد استشاراته النيابية.

في حال حصول هذه التعديلات يخرج الجميع من التباس الغموض وفتح المهل في التكليف والتأليف ويحمل رئيس المكلف مسؤولية الحكومة التي شكلها أمام المجلس النيابي الذي له الحق منح الثقة أو عدمها. وعلى رئيس الحكومة أن يكون حاسماً في موقفه لجهة احترام الصلاحيات التي منحت للموقع بحكم النص الدستوري كما سائر المواقع الدستورية الأخرى.

# لبنان بعد ١٧ تشرين الأول ليس كما قبله

**كتب المحرر السياسي**

**قراءة أولى لما يحدث في لبنان:**

١ ـ إن الانفجار الشعبي العارم في السابع عشر من تشرين أول ٢٠١٩ يؤكد حتمية تاريخية صارت واضحة المعالم رغم أن مكوّنات هذه الحتمية التاريخية لا تزال في منطلقاتها الأولى، وهذه الحتمية تتلخص بالجملة التالية: **إنّ لبنان الكيان والمجتمع والسياسة بعد السابع عشر من تشرين أول ليس لبنان الذي كان قبل هذا التاريخ**. نعم الآن نعيش مَخاض وولادةَ لبنان آخر، وانطلاقاً من حقيقة هذه الحتمية المتكونة نستطيع إن نؤكد أنّ ما يحدث هو انتفاضة حقيقية، وهذه هي التسمية الحقيقية لهذا الانفجار العارم لأن مكونات هذا الانفجار هي الشعب، وأدواته الفقراء والمعوزون والباحثون عن" وطن في الوطن "يؤمِّن لهم عيشاً كريماً، وأجيال من الشباب التي تقتبل حياتها بلا عملٍ وبلا أدنى أنواع الضمان في حياة كريمة ومقبولة. كلّ هذا أدى إلى أزمة المفاهيم بين صيغة السلطة التقليدية في التعاطي مع الدولة والمجتمع وثورة تغيير تمثل جيلاً جديداً يرى مستقبله يتكون ضمن صيغة اجتماعية مختلفة تمثل النقيض الكامل للسائد الطائفي والسياسي، لذلك اجتمعت السلطة من أجل إجهاضها بكل الوسائل، فالصراع بين الطرفين لم يزل في بدايته، ولا يمكن التكهن بمجرياته، خصوصاً أنها انتفاضة غير تقليدية تستمد جزءاً من قوتها من ارتباك السلطة وارتكاباتها، سلطة تعاني من فشل أدواتها في إمكانية إنهاء هذه الانتفاضة. إنها انتفاضة شعب معبرة عن روح هذا الشعب وحاجاته وتطلعاته إلى مستقبل صحيح.

**"إن ما يحصل هو أفق جديد لا يحتاج إلى من يرشِده أو يوجهه أو يرسم له طريق خلاصه، هو أفق مولد لذاته ويخلق حاضره ويتولد مستقبله من داخله، أفق يمتد لأجيال وعقود، أفق يطوي صفحة واقع قائم وأنماط تفكير وأطر علاقات وتضامنات وصلت إلى طريق مسدودة، ويفكك واقعاً أنتج هويات قلقة خائفة عدوانية متضخمة"**

٢ ـ والأكيد في كونها انتفاضة وجودٍ تتلخص في الكلمة الشهيرة لوليم شكسبير: "**نكون أو لا نكون**" أنها انتفاضة شعبية واجتماعية وسياسية تخطت المذاهب والطوائف التي كانت قد جعلت لبنان الآفل مزرعة لملوك الطوائف والمذاهب وأزلامهم وأتباعهم ومرتزِقتهم. كان السياسيون التقليديون الآفلون إلى غير رجعة يضحكون على ذقون الناس بالتلطّي وراء المذهب والطائفة لاستمرار وجودهم على مقاعد مصنوعة من لقمة عيش الفقراء وعرق جبينهم. اليوم المسلم والمسيحي والدرزي لهم حنجرة واحدة تهتف:

**أجراسُ الثـــورةِ فلتقـــرعْ**
**من "نهر البارد" لـ"المصنعْ"**
**ومن "الناقورة" لـ"العاصي"**
**كي نطمـــــرَ هذا المستنـقعْ**

لقد خرج المنتفضون الذين يملؤون الساحات، ولا علَم في أيديهم وفوق رؤوسهم سوى العلم اللبناني. ولا شعار إلا محاربة الفساد والمفسدين وطردهم من ضمير الوطن، وطبعاً من مراكزهم التي تلوثت بالفساد والنهب والسمسرة. لقد جرفت هذه الانتفاضة البشارة الطائفية والمذهبية إلى خارج الروح اللبنانية. في الشارع كان من الصعب أن تميز إنساناً عن غيره بالمذهب والطائفة. كان لبنان وحده هو الحاضر. لقد وحدت هذه الانتفاضة اللبنانيين خارج الطائفة والمذهب وهذا أحوج ما كنا بحاجة إليه.

والذي حدث في الجنوب والشمال له دلالات واضحة وعميقة، فقد كانت القوى الشعبية الثائرة في النبطية وصور وبعلبك تهتف ضد المتسلطين حتى ولو كانوا من أتباعهم. وهذا ما يبعد فرضية المؤامرة بمعناها الكبير، فمن الذي يحرك ابن النبطية مثلاً في الجنوب للهتاف ضد طرفين هما طرفان أساسيان من السلطة التي كانا يهتفان ضدها ويدعوان إلى إسقاطها. فعلاً الجوع وحَّد الجميع وأزاح الطائفية والمذهبية جانباً، والجوع هنا ليس فقط الجوع إلى الخبز، وإنما هو الحاجة لكل مقومات الحياة الكريمة والحال ذاته في مناطق أخرى .

٣ ـ إن الذي يعصم هذه الانتفاضة من الزلل والملل والضعف هو أنها انتفاضة شباب، شباب في أعمارهم، واندفاعهم وإصرارهم على أن لا يتركوا وطنهم، ولن يكون وطناً صحيحاً وصحيّاً إلاّ إذا كفى أبناءه الشبابَ الوقوفَ على أبواب السفارات طلباً لفيزا، لا يعرف بعد الحصول عليها متى يرجع إلى أهله ووطنه. شباب حملوا العلم اللبناني وأحياناً شهاداتهم الجامعية التي لم تجد عملاً لحاملها، وحملوا تصميمهم على خلق سلطةً تقيهم شر مغادرة الوطن. وإذا كان الشباب قوةً فلا بدّ من أن ينتصر، وقديماً قال المتنبي: "**آلة العيش صحةٌ وشبابٌ**". لو نزل الكهول إلى الشارع فسيكونون أقل صموداً من الشباب، وليس هذا استصغاراً لهم، بل ربما رفدوا الشباب بخبرتهم وتجاربهم، ولكن آلة

العيش صحة وشبابٌ. عنصر الشباب يرعب السلطات الفاسدة والمفسدة لأن أعمار الشباب أطول، ولأنهم لم يتلوّثوا بعد، والمثالية تكمن في عنصر الشباب بحضور أعلى، وهي تدفعهم باستمرار لمنع الخطأ والخطيئة. والشباب في مقتبل أعمارهم يكونون أبعد عن التلوث بسرطان الطائفية والمذهب. وما نراه اليوم في الساحات يؤكد ما نقوله.

٤ ـ تتميز هذه الانتفاضة الواعدة بعفويتها، وهذا أصدق وأروع ما يجعلك داعماً لها ومنخرطاً في صفوفها بلا وجل، لأنها نقية وغير ملوثة. هذه العفوية تحتاج إلى توجيه يتناسب مع عفويتها ونقائها، وربما تخطئ بعفويتها أحياناً لنقص في خبرتها، إلاّ أنها لن تنحرف أبداً لأن منطلقاتها متكونة من عناصر صدق وأصالة وسلامة موقف. عفوية الانتفاضة جعلتها أبعد عن القيادات الحزبية ربما لأنها انطلقت من عمر الشباب، وربما لمنع الخلافات الحزبية من التسلل إلى صفوفها. ومع ذلك فقد انخرط في صفوفها نماذج حزبية نقية ونظيفة، وامتزجت مع عفوية المنتفضين بانسجام عال، وهذا واضح في الساحات الممتلئة بالفعل ووحدة المطالب وسلامة المشارب.

٥ ـ والانتفاضة عفوية في منطلقاتها بسبب عفوية وصدق مطالبها. فالذي يجمع بين جميع المتواجدين في ساحات الاعتصام والاحتجاج والمطالبة هو الحاجة التي تجمعهم جميعاً، وتجعلهم أصحاب حنجرة واحدة وشعار واحد وموقف واحد. كثير من المتواجدين أوضاعهم مزرية، ويعيشون تحت خط الفقر، بعضهم لا يجد قوتاً دائماً لنفسه ولأهله، وبعضهم لا يستطيع دخول مستشفى لعلاج نفسه وعلاج أطفاله، وإذا دخل مستشفى لا يستطيع تأمين الدواء بسبب خضوع أسعار الأدوية للتجار والمحتكرين وأصحاب الشركات الجشعة. ونحن جميعاً نشاهد على شاشات الإعلام المرئي صوراً تقشعر لها الأبدان. وبعض العائلات لا تستطيع تأمين الأقساط لتعليم أطفالها بسبب عدم قدرة المدرسة الرسمية على استيعاب الفائض من الطلاب، ولا تستطيع تأمين الكتب والقرطاسية. واليوم بدأ فصل الشتاء يجثم على كل الناس، والناس تحتاج المازوت الذي بدأت أسعاره تقارب سعر البنزين. أما الكهرباء فنستطيع أن نقول فيها أكثر مما قال مالك في الخمر، ويكفي هنا أن نشير إلى ما قالته السلطة نفسها من أن خسائر الكهرباء سنوياً تتجاوز ملياريْ دولار، وأن أكثر من ثلاثين بالمئة من الديون على الدولة كان بسبب الهدر والسرقات في مؤسسة كهرباء لبنان. مع أن الدول التي فيها رقابة تربح من القطاع الكهربائي إذا صانته صيانة صحيحة. أما قطاع المولدات فقد صار مصوناً ومحافَظاً عليه من مافياوات سلطوية. وهذا معروف من أقصى الوطن إلى أقصاه الآخر، والحلول التي وضعتها السلطة لحل لغز الكهرباء لا تزال لغزاً محيّراً. إذ من سنوات طويلة ويقولون سنجد حلاً لكهرباء تضيء أربعاً وعشرين ساعة في اليوم، إلى أنْ اكتشِفَ فيما بعد أنّ مافيا في السلطة لجني المليارات من قطاع الكهرباء. ولن نتوقف طويلاً عند كلفة الخليوي التي هي من أغلى ما يوجد في العالم. والمافيا السلطوية كانت تريد فرض أثمان على مكالمات الواتساب.

٦ ـ إن عجز الدولة عن حل أزمة المواطن جعل ترميم العجز يتراكم ويصبح باهظ التكلفة، وعجل هذا العجز في سرعة انفجار الشارع، الذي بدأ يرى بوضوح عجز الدولة. وأخطر ما في هذا العجز أنه مرتبط بالسرقات التي يمارسها أصحاب النفوذ في السلطة، وأسوأ ما في السلطة العجز والفساد، وحين يجتمع العجز والفساد يصبح الشارع الوسيلة الوحيد للتغيير. عجز في الطب والدواء وعجز في استيعاب التلاميذ، عجز في الكهرباء، عجز عن الانكفاء عن السرقات، عجز في إيجاد مكبّات للنفايات، وعجز في الإحساس. وهذا لا يحتاج إلى أدلة، فأركان السلطة أنفسهم يعترفون بسرقة الأموال ويقولون سنعيد الأموال المنهوبة، فمن هو الناهب ومن هو المنهوب!!! أما النفايات فقد صارت تشبه التلال والهضاب في لبنان بلد الجمال. واللافت الذي لا يطاق في ملف النفايات أن العجز مترافق مع السرقات، ويبدو أن سوكلين صارت بقرة حلوباً عند المتسلطين عليها. ومنذ سنوات وهم يفتشون عن حلول لمشكلة النفايات، ويعجزون ويعرقلون في آن.

٧ ـ إن انفجار الشارع اللبناني وعجز الدولة عن ترميم عجزها ونهبها المزمنيْن جعل المسؤولون يتبادلون التهم بعد العجز عن سيطرتهم على الشارع. والتهم جاهزة والعمالة جاهزة في أذهان المسؤولين. ويتساءل الإنسان، هل هذه الجموع المنتفضة التي تجاوزت المليون عميلة أم هي صاحبة حق فيما تدعو إليه، وذات حاجة صعبة المنال. إن مطالب الشارع انطلقت من القضايا المطلبية الملحّة، وهي على كل حال مرتبطة بالسياسة، فحين يرتبط كثير من أجنحة السلطة بجهات خارجية لا بدّ من أن ينعكس هذا على اقتصاد الوطن. وأعتقد أن هذه النقطة لا تحتاج إلى برهان، فالأمور واضحة والاتهامات المتبادلة أوضح. إنّ الجهات الخارجية توظف الداخل لمصالحها حتى ولو تناقضت مصالحها مع مصالح الوطن. وهذه هي مشكلة المشاكل في لبنان.

٨ ـ فساد السلطة الحاكمة، والفساد في السلطة اللبنانية كان يظهر في منحييْن متلازميْن، وهما السرقات وإهمال مؤسسات المرفق العام التي كان عليها واجب المراقبة وإصلاح ما فسد من مقومات الدولة. وإذا كانت السرقات واضحة وعلنية وأصحاب السلطة يتراشقون بها علناً دون خجل، فإن الإهمال كان مهيمناً على الدولة وكانت مغيبة حتى لكأنها في نومة أهل الكهف. خصوصاً وأن الأزمة الاقتصادية باتت مفتوحة على مخاطر ستؤدي تداعياتها إلى زعزعة المتاريس الطائفية التي لجأت إليها قوى تكابر وترفض الاعتراف بالمتحولات. لقد سقطت كل المتاريس في هذه الانتفاضة المعبرة عن أزمة المواطن الحقيقية.

# من مهازل الخطاب السياسي في لبنان
# الاعتراف بالفساد وتخوين الانتفاضة

**حسن خليل غريب**

يسود الخطاب السياسي في لبنان منهج ميكيافيلي فاقع بألوانه المزيَّفة، نلحظ هذا من خلال ترويج خطاب أحزاب السلطة بين متناقضين اثنين وجمعهما بشكل مستهجن.

**-الوجه الأول:** يتمثَّل باعتراف تلك الأحزاب بوجود الفساد، والاعتراف بشرعية مطالب الجماهير المنتفضة.

**-والوجه الثاني:** ويتمثل باتهامها للمنتفضين وتخوينهم.

والميكيافيلية في الخطاب تظهر من تجاهل أسباب الانتفاضة التي ما كانت لتحصل لولا انتشار الفساد. ولأنها، أي أحزاب السلطة قصَّرت، عن سابق تصميم وإصرار، بحسن نية أو سوئها، عن اتخاذ الموقف العملي للقضاء على تلك الآفة، قامت الجماهير الشعبية بالنزول إلى الشارع بكثافة عددية ووعي اجتماعي ووطني، بعيداً عن التطييف ووصاية أمراء الطوائف.

ما كانت الجماهير الشعبية لتنتفض لو وجدت حزباً واحداً على الأقل، من الأحزاب المشاركة بالسلطة، يكشف عن الفساد ويصرُّ على فتح ملفاته. وهنا، وإذا صحَّت أكذوبة تخوين المنتفضين، فهي لا تصح ضد من نزل إلى الشارع مطالباً بإشهار الحق، بل تجوز ضد من ارتكب فعل الفساد ومن سكت عنه. ويتساوى بالاتهام الفاعل والساكت عنه، سواءٌ أكان من المعمرين على كراسي السلطة أم من الجدد منهم.

لقد أصبح الفساد تهمة واضحة منذ أكثر من ثلاثين عاماً مضت، بحيث أدَّت إلى انتشار كل الآفات الاجتماعية والمعيشية والسياسة لأكبر شريحة من اللبنانيين وأوسعها. وهذا لا يجوز أن يمتد أكثر فأكثر، وعنها قال الإمام علي بن أبي طالب: (لوكان الفقر رجلاً لقتلته)، وقال آخرون: (الساكت عن الحق شيطان أخرس). ولهذا يستحق المنتفضون شهادة بالأخلاق، وليست شهادة بالتخوين.

يزول استغرابنا، بتخوين المنتفضين، إذا علمنا أن أمراء الأحزاب الطائفية في السلطة، هم وحواشيهم والمحيطين بهم، وخدامهم من مثقفي الميكيافيلية، هم الذين يحتكرون كل مصادر الفساد والإفساد. والسبب الذي جعلهم يعترفون بوجود وحش الفساد، فلكي يمتصوا نقمة مؤيديهم وأنصارهم ممن كوى الفقر والحاجة معظم جوانب حياتهم الاجتماعية والمعيشية. ولو كانت أحزاب السلطة صادقة باعترافها بوجود الفساد، لكان عليها ليس أن تؤيد المنتفضين فحسب، بل لكان عليها أيضاً، أن تتفق على تشكيل حكومة لا تحمي أحداً. وتلتزم ببيان تعطي فيه الأولوية لاستعادة (الأموال المنهوبة). ومن أجل ذلك تقوم بتكليف (هيئة قضائية) يتم تشكيلها خارج قيد الإذعان لرغبات أمراء الطوائف ومصالحهم، خاصة أنهم متهمون كرؤوس للإفساد والفساد.

نحن على يقين بأنهم لن يفعلوها، فهم ركبوا كراسي الحكم منذ عشرات السنين، وهم لن يضيعوا جنى سرقاتهم بمثل تلك السهولة.

إن أسوأ ما في الأمر، هو أن أحزاب السلطة، مجتمعين أم منفردين، يغلِّفون وقوفهم ضد المنتفضين وتخوينهم، بابتكار أسباب لا علاقة لها بمن انتفض ضد الجوع والمرض والإفقار، يمكننا تعداد البعض منها، أو ما ظهر منها حتى الآن،

١-دعوتهم لفتح الطرقات ليس إلاَّ حرصاً كاذباً على مصالح الناس. ودعوتهم تلك والتركيز عليها دعوة مشبوهة هدفها الإيقاع بين الجماهير المنتفضة وحاضنتهم الشعبية. علماً أن الحراك نفسه أعلن أنه ضد إقفال الطرقات لأن أهدافه الضغط على منظومة الفساد وإسقاطها، وليس التضييق على مصالح من نزلوا إلى الشارع من أجلهم.

٢-التهويل بالانهيار الاقتصادي، علماً أن الانهيار جار على قدم وساق قبل نزول الجماهير الشعبية إلى الشارع، وسوف يستمر إذا تراجعت الجماهير المنتفضة عن قرارها.

٣-خوفاً من فتنة تؤدي إلى حرب أهلية وكأن الفتنة لم تخيم على لبنان نتيجة نظام المحاصصات الطائفية في كل لحظة كان يتضرر فيها هذا الأمير الطائفي أو ذاك. وليعلموا أن الجماهير التي ملأت الشوارع، لا تملك مالاً أو سلاحاً. فليكفوا المنتفضين مؤونة نصائحهم، ويكفوهم شر ما يمتلكون من مال وغيره.

٤-التخويف من المخططات التي تُحاك ضد السلم الأهلي في لبنان، وكأن الأطراف الكثيرة المشاركة في الحراك غافلة عما يجري على المستويين الدولي والإقليمي من مشاريع مشبوهة تقتات على دماء العرب وأرواحهم، وهي تريد أن تقتات من دماء اللبنانيين وأرواحهم. فلتطمئن أحزاب السلطة إلى وعي المشاركين في الانتفاضة التي تكتسب شرعيتها الوطنية من إدراكها لضخامة المؤامرة التي تحيط بالوطن العربي كله، ولن تكتفي بلبنان وحده.

# الفاسدون أمام كرسي الاعتراف: اضربوهم على جيوبهم

حسن خليل غريب

تكاثرت الاتهامات لانتفاضة الشعب اللبناني، شارك فيها أمراء الطوائف، وتبارى مثقفوهم بمن يأتي بأكثر ما يمكن من أوصاف التخوين والتخويف. وكانت الاتهامات أداة من أجل إرهاب الجماهير الشعبية لإخراجهم من الشارع، لأن هتافاته أخذت تؤرق مضاجعهم، وتهدد جيوبهم وأرصدتهم التي أُتخمت بمال الفقراء وقوت يومهم. ولكن إصرار الشعب على مواجهة أحزاب السلطة قلب المعادلات، فأخذ المشهد على المسرح السياسي وفي كواليسه الخلفية يتغير ويتبدَّل.

مشهد أمراء الفساد، ومثقفيهم الآن تبدل من حال إلى حال وسبحان مبدِّل الأحوال. أخذ الجميع يتبارون بمن يطلق أفضل الصفات على تلك الانتفاضة، في خطاب شعبوي يريدون منه أن يمتصوا نقمة مئات الآلاف ممن نزلوا إلى الشارع، لعلَّهم يفلحون في التخفيف من تلك النقمة، ظناً منهم أن الكلام المعسول المخادع قد ينجح بعد أن فشلت وسائل تخوينهم وتخويفهم ورفع عصا البلطجة في وجوههم.

الشعب ثار، ولو بعد حين، لأن المستغرب في أن لا يثور الشعب. ومن المستهجن أن يسكت الجائع عمن كان السبب في جوعه. وعمن كان السبب في تجهيل مستقبل الأجيال، وعمن كان السبب في إغراق لبنان في الظلام، وعمن كان السبب في تراكم الديون على ميزانية الدولة اللبنانية. وعمن كان السبب في السطو على أملاك الدولة. وباختصار كما قالها أحد القضاة: (أينما وضعت يدك وأخرجتها، ستحصل على قبضة من الفساد والسرقة).

وما لم ينفع التهديد والتخوين، الذي لم تنته فصوله كلياً، لن تنفع فيه تبييض الصفحات ولن تنفع فيه الخطابات الشعبوية، تلك التي أخذ فيها كل حزب من أحزاب السلطة يستخدمها لخداع الشعب، وكأن شعارات الشعب أصبحت شعارات لأمراء الفساد، ولم يعد ينقصهم سوى النزول إلى الشارع جنباً إلى جنب الفقراء والعاطلين عن العمل. وما تلك الانحناءة بأكثر من كسب فرصة ليعيدوا ترتيب أوضاعهم، والتزييف بالحسنى ما لم يستطيعوا تزييفه بالقوة والبلطجة. ودرءا لمخاطر هذا التزييف، يمكننا الإضاءة على الخطوط العامة التي تحصِّن الانتفاضة من الوقوع في أفخاخ جهابذة أمراء الفساد ومثقفيهم.

إن أهداف الجماهير الغاضبة تنقسم إلى شقين:

-الشق الأول: السياسي الاستراتيجي الهادف إلى تغيير النظام الطائفي السياسي الذي هو سبب كل علة. آخذين بعين الاعتبار أنه يحتاج إلى وقت، وسيبقى عرضة للمماطلة والتأخير والتزييف من قبل المؤسسات السياسية والقضائية التي يمسك بها أمراء الفساد ويتحكمون بإدارة دفة سفينتها لتسير بالاتجاهات التي تخدم مصالحهم. ولأنه إذا حصرت الانتفاضة أهدافها بالشق الاستراتيجي، كأنها مدَّت حبل الإنقاذ لهم، لأنهم سيرتاحون لأن الفرج قد جاءهم على طبق من ذهب.

-الشق الثاني: المرحلي وفي المقدمة منه إصلاح الخدمات واجتثاث الفساد الذي تغلغل من رأس الهرم السلطوي إلى قاعدة قاعدته التحتية. وهذا يقتضي إدامة الانتفاضة وإن بوسائل أخرى غير تلك التي يقوم المنتفضون بتطبيقها الآن. ومن أجل ذلك، إبقاء أبواب التجديد بالوسائل مفتوحة، استناداً لخصوصيات كل مرحلة.

ولذلك، فإن سلامة الانتفاضة تقتضي اعتبار الشقين متكاملين وغير منفصلين بحيث يرفد كل منهما الآخر، ويعطيه الزخم والقوة والتحصين ضد اختراقات قد تقوم بها أحزاب السلطة من هنا أو هناك، أو تسويف من هنا أو هناك.

ومن ذلك، نعتبر أن الأهداف إذا توقفت عند القضايا السياسية الاستراتيجية من دون إبقاء المطالبة باجتثاث الفساد والكشف عن الفاسدين مستمرة، فسوف تشكل حبلاً للخلاص أمام أمراء السلطة والفساد. وهذه تأخذ وقتاً طويلاً قد يمتد إلى سنوات. وتبدأ بالمماطلة لإعداد قانون انتخاب عادل، ولا تنتهي بالدعوة إلى إجراء انتخابات، لن تخلو من عوامل الإغراء والإغواء ومصادرة قرار الناخبين، التي تبدأ من (زي ما هيَّ) ولا تنتهي بما يعرف بـ(التكليف الشرعي).

إن منعهم عاجلاً من استخدام المفخخات القانونية في صياغة قوانين ما يزعمون أنه بداية لمعاقبة الفاسدين. وضربهم على جيوبهم بمحاصرتهم بملفات فسادهم. سيكون الثمن العاجل الذي عليهم أن يدفعوه ، وذلك هو مصدر الوجع الحقيقي الذي يؤلمهم، ولا شيء آخر على الإطلاق.

# نعم للاستقلال الاقتصادي ودعم الليرة اللبنانية، لا للدولرة واستغلال الناس لقمة عيش المواطن بين جشع التجار وتعسف المصارف

**نبيل الزعبي**

هل هي حرب شعواء جديدة سيشتد سعيرها خلال الأيام والأسابيع القادمة مترافقة مع كل تصاعد وطني – مطلبي – اجتماعي شامل للحراك الشعبي ليدفع اللبنانيون الثمن الاقتصادي الباهظ من جيوبهم وجعلهم رهن الارتفاع الفاحش لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية التي بلغت معدل الـ ٢٥ بالمئة قبل انقضاء الشهر الواحد على انتفاضة الشعب، ليزيد من تفاقم الأسعار يوماً بعد يوم في ظل استمرار المصارف على قيودها لناحية التسهيلات التجارية وحركة الأموال والتحويلات، وليقابلها جشع غير مسبوق يمارسه التجار مستفيدين مما تقدم من ذرائع مصرفية ليرفعوا الأسعار دون حسيب أو رقيب، بينما السلطة تراقب كل ذلك عن كثب علّها في تفاقم الأوضاع تؤسس لأرضية شعبية من الثورة المضادة تقف في وجه الملايين المطالبين بالتغيير وتحملهم مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية – المالية بغية حماية راسها أمام مطرقة الشعب التي جعلتها مذعورة من كل صوت تغييري يصرخ في الشوارع، ويجعل من كراسيهم تهتز وقد بدأت تعطي ثمارها حقاً.

من هنا يجوز التساؤل عن الدور الذي تلعبه وزارة الاقتصاد في لجم هذا التدهور في الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي يتطلب تكثيف دوريات المراقبة اليومية وتنظيم محاضر الضبط الرادعة وأقله التشهير العلني بكل من يخفي المواد الغذائية عن الناس بغية رفع أسعارها، ومداهمة المستودعات المكشوفة وغير المكشوفة والتي تخزن فيها بضائع بكميات هائلة بدافع الاحتكار سيما وأنه من المعروف أن ٨٠ بالمئة من البضائع السوقية تتحكم فيها الاحتكارات، ولطالما لجأ هؤلاء المحتكرون إلى إخفاء بضائعهم لدى كل ارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية وهذا ليس بجديد على هؤلاء الذين يراهنون على أيام الشدة الاقتصادية لرفع مستوى ثرواتهم وما يكدسونه من أموال.

إن الدولة اللبنانية بشخص وزارة الاقتصاد ومصلحة حماية المستهلك، مطالبة بلجم الجموح الجشع الذي يمارسه عدد كبير من التجار والمحتكرين في لبنان، ودفع المصارف إلى تقديم التسهيلات المالية لتوفير الحد الأدنى من التقديمات الغذائية والصحية والطبية والمحروقات إلى اللبنانيين، وبذلك لا يحمون المواطن من الجشع وحسب، وإنما سيحمون أنفسهم من غضب الشعب الثائر الذي نزل إلى الشارع بعد أن فك عنه كل قيود التبعية، والارتهان لأرباب الفساد، وغضب الشعب عندما يصل إلى حافة الجوع المحتم، لن يرحم ولن يهمل وبالتالي ستبقى كل المصالح مرهونة بتطورات ما هو قادم من أيام.

هذا فيما يتعلق بما هو المطلوب معالجته آنياً، أما الحل الأمثل المطلوب إدراجه مع مطالب الثائرين وكل المقترحات الاقتصادية المطلوبة هو الانكباب على تعزيز الزراعة اللبنانية والإنتاج اللبناني من المشتقات الحيوانية وتمكين الصناعة في أن تأخذ دورها بالاعتماد على النفس، فالاستقلال الاقتصادي هو الحل الجذري لما يطمح إليه اللبنانيون، سيما وأننا نحتفل هذه الأيام باستقلال لبنان، هذا الاستقلال الذي لطالما تم التأكيد على أنه في ظل التبعية الاقتصادية للخارج والفقر وانعدام الإنماء في الداخل لا يعدو استغلالاً حقيقياً بكل معنى الكلمة، بينما الاستقلال يبقى صورياً نحتفل به كل عام وآن لنا أن ننهي هذه المهزلة ويكون لنا استقلالاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في العام القادم بزنود اللبنانيين، لا بواسطة الفاسدين الذين يمثلون تحالف السلطة ورأس المال النيوليبرالي المشبوه، وهؤلاء أن فتشت عن مصالحهم تجدهم اليوم في مجالس إدارة المصارف والبنوك والشركات التجارية الكبرى المحتكرة لكل ما يتناوله اللبنانيون من غذاء ودواء وما يوزعونه على أنفسهم من شركات بعدد أصابع اليد الواحدة تستورد النفط وتتحكم بأسعاره على هوى مصالحها لا بمقدار ما يتحمله الشعب.

إن الشعب يمهل ولا يهمل وأن للمحتكرين أن يتعظوا ويتعلموا من تجارب الشعوب، خاصة الشعب اللبناني الذي يسطر اليوم أروع وأشرف معركة في التغيير وبناء دولة المواطنة والعدالة والإنسان.

# محطات في يوميات الثورة اللبنانية

١٠/١٧/٢٠١٩ بدء الاحتجاجات اللبنانية على فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، أثر الإعلان عن خطط حكومية لفرض المزيد من الضرائب على البنزين والتبغ إضافة إلى استحداث ضريبة على استخدام تطبيقات المكالمات الهاتفية عبر الأنترنت مثل الواتس آب وغيرها.

١٨/١٠/٢٠١٩ بالرغم من إلغاء وزير الاتصالات اللبناني محمد شقير فكرة الضريبة على الواتساب، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية لتشمل كل الأراضي اللبنانية وسط إعلان وزير التعليم العالي أكرم شهيب إغلاق المدارس والجامعات، وحيث القى رئيس الوزراء سعد الحريري خطاباً أعطى فيه شركاءه في الحكومة مهلة ٧٢ ساعة لبدء العمل على حل وإلا فهو على استعداد لاتخاذ موقف سيعلن في حينه.

١٩/١٠/٢٠١٩ استقالة وزراء القوات اللبنانية في ظل تسجيل ظهور مجموعات مسلحة تعتدي على المتظاهرين.
(مقتل الشاب حسين العطار برصاصة على طريق المطار واعتبر شهيد الثورة الأول)

٢٠/١٠/٢٠١٩ لبنان يشهد تظاهرة بالملايين في جميع أنحاء البلاد لم يشهد لها مثيلاً منذ العام ٢٠٠٥.

٢١/١٠/٢٠١٩ اجتماع طارئ لمجلس الوزراء يخرج منه الرئيس الحريري بورقة إصلاحية تتضمن عدة تدابير اقتصادية واجتماعية، قوبلت برفض عارم من الشارع.

٢٤/١٠/٢٠١٩ الرئيس ميشال عون يخاطب اللبنانيين مبدياً استعداداً للحوار مع المتظاهرين قوبل أيضاً بالرفض والمطالبة باستقالة الحكومة.

٢٥/١٠/٢٠١٩ السيد حسن نصر الله يدعو أنصاره إلى مغادرة الشوارع محذراً من استغلال المتظاهرين من قبل عملاء محليين وأجانب لبدء حرب أهلية داخل البلاد!

٢٧/١٠/٢٠١٩ سلسلة بشرية شارك فيها نحو ١٧٠,٠٠٠ شخص بدأت من مدينة الميناء طرابلس إلى مدينة صور الجنوبية على امتداد ١٧١كلم والبطريرك الراعي يخطب يوم الأحد معتبراً أن الناس يعيشون ثورتهم الإيجابية والإصلاحية

٢٨/١٠/٢٠١٩ سقوط الشاب عمر زكريا في حادث في ساحات الاعتصام ما أدى إلى وفاته يوم ٢٨/١٠ واعتبر شهيداً للثورة.

٢٩/١٠/٢٠١٩ الحريري يعلن استقالة الحكومة وسط ترحيب شعبي واحتفالات في الشوارع.

٣١/١٠/٢٠١٩ الرئيس ميشال عون يخطب في الذكرى الثالثة لتوليه الرئاسة فلا يقنع خطابه الناس الذين لجأوا إلى التظاهر وقطع الطرقات وسط انتشار الجيش اللبناني.

٣/١١/٢٠١٩ مؤيدو التيار الوطني الحر ينظمون مسيرة مؤيدة للرئيس عون تتجه نحو القصر الجمهوري وجبران باسيل يلقى خطاباً استفزازياً ازكى أوار التظاهرات وإغلاق الطرق وأجج الانتفاضة لدى الناس.

٤/١١/٢٠١٩ وقفة احتجاجية على ضوء الشموع في بعلبك في ذكرى الذين لقوا حتفهم في الاحتجاجات اللبنانية.

٥/١١/٢٠١٩ تعرض المؤسسات العامة والمصارف والمدارس للإغلاق ونزول الطلاب بكثافة إلى الشارع.

٩/١١/٢٠١٩ تفاقم أزمة تقنين الدولار من قبل المصارف وبتوجيه مصرف لبنان وانعكاس ذلك على الأسعار الطبية والمحروقات والغذاء وغيرها.

١١/١١/٢٠١٩ الاتحاد اللبناني لنقابات المصارف يدعو إلى إضراب عام لم يسبق له مثيل في البلاد.

١٢/١١/٢٠١٩ مقتل المواطن اللبناني علاء أبو فخر برصاص جندي في الجيش اللبناني يعمل مرافقاً لعقيد في الجيش في منطقة خلدة واعتبر شهيداً للثورة، ورئيس المجلس النيابي يؤجل جلسته التشريعية النيابية إلى يوم ١٩/١١/٢٠١٩

١٣/١١/٢٠١٩ تظاهرة شعبية بالآلاف نحو قصر بعبدا للتعبير عن استيائهم من خطب رئيس الجمهورية.

١٩/١١/٢٠١٩ رئيس مجلس النواب اللبناني يؤجل للمرة الثانية جلسة التشريع لبعض القوانين تحت ضغط الشارع ومحاصرة النواب ومنعهم من الدخول إلى البرلمان.

٢١/١١/٢٠١٩ عشية الاستقلال يتوجه رئيس الجمهورية برسالة إلى اللبنانيين وقطع جديد للطرقات عقب الانتهاء من إلقاء الخطاب.

٢٢/١١/٢٠١٩ لبنان يشهد نوعين من الاحتفال بالاستقلال هذا العام

- الأول في اليرزة بحضور الرؤساء الثلاث وعرض عسكري بسيط لم يستمر اكثر من نصف ساعة.

- الثاني في ساحة الثورة في بيروت بعروض مدنية فاجأت الجميع، قدمها المتظاهرون واستمرت لساعات.

# دعـــوة
# إلى متابعة الانتفاضة

خلصت اللجنة التحضيرية للورشة الحوارية المنعقدة يوم أمس حول الانتفاضة تحت عنوان **"المرحلة الانتقالية: الرؤية والبرنامج"** إلى إعلان الآتي:

التوجّه بتحية إكبار إلى شهداء الانتفاضة علاء بو فخر وحسين العطار وعمر زكريا، وإلى كل المنتفضين الذين ملأوا الشوارع والساحات وعلى امتداد مساحة الوطن طيلة شهر بكامله، وسطّروا بكفاحهم وصلابة إرادتهم تاريخاً مجيداً للبنان، بالرغم من الاعتداءات والاعتقالات التي تعرضوا لها، في المخافر وعلى الطرقات العامة والساحات، ومن قبل القوى الأمنية وميليشيات الزعامات الطائفية، والدعوة إلى متابعة الانتفاضة وتصعيدها للخلاص من السلطة السياسية الفاسدة ونظامها الطائفي والمذهبي المولّد للأزمات والتدخلات الخارجية، وصولاً إلى بناء دولة وطنية ديمقراطية.

وتوجيه الشكر أيضاً لكل الذين قاموا بتلبية الدعوة، من قوى وشخصيات سياسية واقتصادية واجتماعية وهيئات ومجموعات شبابية وطلابية ومدنية واتحادات نقابية ومهنية وتعليمية من مختلف ساحات الانتفاضة، والذين أسهموا، عبر عشرات المداخلات، في إغناء النقاش حول مسألة إعادة تكوين مرتكزات السلطة وتشكيل حكومة انتقالية وطنية وذات صلاحيات استثنائية، تتولّى اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للانهيار النقدي والمالي، وتؤمّن استعادة المال والأملاك العامة المنهوبة والتأسيس لنظام ضريبي تصاعدي جديد ولإعادة هيكلة الإنفاق العام، بالتزامن مع إقرار قانون جديد للانتخابات قائم على النسبية خارج القيد الطائفي.

لقد عكس النقاش أهمية تصعيد الانتفاضة واستمرار الحوار المشترك، بمختلف السبل والأشكال المناسبة، بما يعزّز مساحة التفاعل والبناء والتلاقي الوثيق بين مكوّنات الانتفاضة. وتقرّر في هذا السياق الأخذ بالاقتراحات والملاحظات والتعديلات التي أبداها المشاركون على مشروع الورقة المقدمة إلى الورشة الحوارية، كما تقرّر عقد جلسات حوارية قريبة مع توسيع اللجنة التحضيرية للحوار المفتوح ودائرة المشاركين به.

**بيروت في ١٩/١١/٢٠١٩**

# وتحية من المؤتمر الشعبي العربي

صرح مصدر مسؤول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي بأن المرحلة النضالية التي تتصدى لها اليوم مختلف فعاليات جماهير شعبنا العربي في لبنان بمواجهة الأطراف التي تسلطت ولا زالت على مقدرات القطر الشقيق وإفقار شعبه ونهب ثرواته وسلب قراره عبر مؤسسات طائفيه متسلطة تاريخياً أو مذهبيه رجعيه تابعه أو استغلاليه فاسده .. إنما تشكل معركة حقيقية للخروج من عنق الزجاجة وبما يقتضي. أن تكون حاسمة بمستوى تطلعات الجماهير اللبنانية وبمزيد من الحذر الواعي لتلك الأخطار وبحجم الجهات المعادية تاريخياً لطموحات شعبنا في العزة والتقدم واننا على ثقة بوحدة الجماهير الثائرة وقدراتها في كافة مواقع الساحة اللبنانية والتصدي لقهر أعداء تلك التطلعات، ولينصر الله جماهير شعبنا في لبنان موحدةً عزيزةً ظافرةً بكل ما تصبو إليه.

٢٥/١٠/٢٠١١

# في تقرير (للنهار) "البعث العراقي" في الحراك ... ومواجهة إيران

**رضوان عقيل**

يعيش البعثيون اللبنانيون -جناح العراق- من بغداد إلى بيروت أسعد أيامهم في الأسابيع الأخيرة، جراء التظاهرات التي تسيطر على المشهد السياسي في العراق ولبنان. ويشاركون في مختلف المناطق من الشمال إلى العاصمة والجنوب والبقاع حيث استنفروا قواعدهم في هذه الأماكن، وإن يكن تحركهم تحت العنوان المطلبي والاجتماعي الذي يتشاركون فيه مع مكونات السياسية وطائفية عدة في البلد. ولم يكن غريباً على هذه الكتلة اللبنانية التي تنشط تحت اسم "طليعة لبنان العربي الاشتراكي" أن تعود إلى الظهور نتيجة استمرارها في تنشيط خلاياها بعد الضربة التي تلقتها برحيل رمزها الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ولم يكن أمام مرجع لبناني إلا القول من باب الاستغراب كيف أن حزباً في لبنان عاش تحت الأرض لأعوام طويلة وبقي "على قيد الحياة والحضور والاستعداد للمواجهة"، وأن حزباً فوق الأرض يحمل الاسم نفسه (البعث السوري) لم يثبت وجوده حتى في عز أيام الوجود السوري في لبنان.

وكان "للطليعة في التحركات الأخيرة بصمات في أكثر من منطقة في طرابلس وصور وكفر رمان والنبطية، فضلاً عن بعلبك وبلدات بقاعية أخرى. وجاء تحركهم هذا عشية اليوم الأول للتظاهرات من خلاله خطة تم وضعها بإتقان، بالتنسيق مع رموز وقياديين شيوعيين ويساريين وناصريين والنائب أسامة سعد. وقضت بالاتفاق على عدم إبراز الميول الحزبية في هذه التجمعات وعدم فرض إسقاطات عليها، حفاظاً على إعطاء هذا النشاط أبعادا وطنية، تحت مظلة العلم اللبناني، ومواكبة الشارع وصرخات فرسانه، ويتعامل الجميع بمرونة سياسية عالية ومدروسة مع الإصغاء إلى مطالب الشارع وخيارات الشباب.

ولا شك في أن "البعث" العراقي صاحب تجربة قديمة في لبنان حيث كانت له صولات وجولات في أعوام الحرب الأهلية. وينشط أفراده اليوم في الحراك المفتوح من خلال الاستفادة من حرسهم القديم، إضافة إلى أعداد لا بأس بها من المتخرجين من الجامعات العراقية إبان عهد صدام، فضلاً عن جيل جديد من طلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية يتم إعدادهم في منظمة "كفاح الطلبة"، وتشمل مجموعات كبيرة من الشيعة. ويعرف هؤلاء سلفاً أن مطالب الشارع لا تتحقق دفعة واحدة، لكنهم يأملون في إسقاط الحكومة، ويعتبرون أن "حزب الله" أخطأ في احتضانه لها، إضافة إلى دفاعه عن سياسات الوزير جبران باسيل.

ويعترف "الطليعة" بأنه لا ينشط فحسب على شكل مجموعات ناشطة في المجتمع المدني الذي يلتقي معه في المطالب الاجتماعية والتصدي للفساد في المؤسسات، لكنه في الوقت نفسه يعمل على مواجهة "منظمة حزب الله" في لبنان، وأن الحزب وقع بحسب البعثيين في مأزق كبير، ولذلك تلقي ردة فعل شعبية ضد سياساته وخطوط الدفاع التي وضعها لحماية الحكومة والعهد، وأن السيد حسن نصر الله استدرك في الآونة الأخيرة بغية احتواء الوضع وعدم تفاقم الأمور وسط بيئته وخارجها. ويميز "الطليعة" هنا بين وقوفه إلى جانب "حزب الله" وفعله المقاوم لإسرائيل. "لقد انخرطت مؤسساتنا معه في حرب تموز ٢٠٠٦، لكننا لسنا مع خياره السياسي الداخلي وعلى مستوى الإقليم. وسنستمر في الوقوف ضد هذا المحور".

ولا مشكلة عند "الطليعة" في التلاقي على أهداف مطلبية مع "القوات اللبنانية" وقوى مسيحية أخرى. ولم يشأ قيادي كبير في الحزب التعليق على السؤال ان "علاقتكما قديمة مع سمير جعجع". ويرفض في الوقت نفسه مقولة أن سفارات تساهم في تحريك التظاهرات والاحتجاجات المفتوحة في الشوارع، وأن هذه الانتفاضة ولدت من رحم أوجاع اللبنانيين والأخطاء التي وقعت فيها السلطة.

ويعبر البعثيون عن ارتياحهم إلى سماعهم الشعار المطلبي والسياسي من بيروت إلى بغداد، والذي ينتقد ولو بطريقة غير مباشرة السياسات الإيرانية في المنطقة، وتعاملوا بفرح مع هتاف تردد في محافظات عراقية: "إيران برا برا وبغداد حرة حرة". وردد بعثيون وآخرون في وسط بيروت: "من العراق إلى بيروت ثورة واحدة ما بتموت". ويعمل البعثيون في لبنان اليوم على إبراز حضورهم في الفسيفساء اللبنانية، ليقولوا أن "صدام حي فينا" في بيروت وبغداد وصولاً إلى الخرطوم.

# سر الحضور السياسي والشعبي للبعث في ربيع العرب الجديد

نشرت مجلة الشراع اللبنانية تقريراً عن دور البعث في الحراك الشعبي العربي وذلك في عدد المجلة الصادر في٨تشرين الثاني تحت عنوان (سر الحضور السياسي والشعبي للبعث في ربيع العرب الجديد.)

الحضور الشعبي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الربيع العربي في موجته الثانية، كان لافتاً لأي مراقب سياسي، خصوصاً ان قاعدة الحزب وقيادته التي كانت في العراق تم تدميرها وإعدام رجلها القوي الرئيس صدام حسين نهاية عام ٢٠٠٣، بعد احتلال أميركا لبلاد الرافدين.

«الشراع» سألت قيادياً بارزاً في حزب طليعة لبنان العربي »البعث سابقاً «عن سر هذا الحضور الذي يكاد يمتد من موريتانيا إلى اليمن، مروراً بلبنان والعراق والسودان.. فكتب لنا مشكوراً هذا التقرير من دون نسيان الإشارة إلى ان الحزب الذي فقد سلطته في العراق وأعدم قائده هو الأقوى عملياً وجماهيرياً وسياسيا من فرع البعث السوري الذي ما زال أمينه العام (نظرياً) بشار الأسد حاكماً شكلياً في سورية، وهو معدوم الحضور في لبنان على الرغم من ان قيادته حكمت لبنان لـ ٣٠ سنة.. وخرجت مطرودة بثورة شبيهة بثورة الغضب ضد الحرامية كفرع للصوص سلطة سورية.. حتى الآن.

بدا ان كثيرين فوجئوا بدور حزب البعث في الحراك الشعبي في الساحات العربية ومنها تلك التي يغلي فيها الشارع، وخصوصاً في العراق ولبنان والجزائر وقبلها في السودان وحضوره في ساحات أخرى عادت تنتظم حياتها السياسية استناداً لهيكلة أوضاعها بعد مخاضها الذي أنتج نظماً جديدة. هذا التصور عند هذا البعض ناتج عن تقدير ان تنظيمات الحزب في الأقطار العربية هي جاليات تنظيمية مرتبطة بالسلطة في العراق إبان حكم الحزب. وانه بإسقاط السلطة بفعل الاحتلال وإقدام الحاكم الأميركي بول بريمر على اتخاذ قرار حل الحزب واجتثاثه وهو القرار الثاني بعد قرار حل الجيش العراقي، ذهب كثيرون إلى الاعتقاد ان الحزب انتهى في العراق كما على مستوى الوطن العربي لأنهم ربطوا وجود الحزب في العراق وفي الوطن العربي بوجوده في السلطة. لكن هذا الاعتقاد لم يكن في موضعه من خلال معطى عراقي ومعطى عربي لأن الحزب لم يتشكل بقرار سلطوي حتى يذهب بذهاب السلطة التي أنشأته، بل هو من أسس السلطة التي تتولى تنفيذ برنامجه بأبعاده الاجتماعية والوطنية والقومية، فعليه، إذا ذهبت السلطة يذهب من كان نتاجها وليس من أنتجها ،وهذا حال الحزب. فعلى صعيد العراق، اطلق الحزب مقاومة عسكرية ضد الاحتلال الأميركي والقوى المتحالفة معه. وقد أثمرت هذه المقاومة انسحاباً أميركياً. وإذا كان الحزب لم يختصر به المقاومة ضد المحتل، إلا انه شكل عصبها وموجهها السياسي وقدم نفسه من خلال تحالف جبهوي أطلق عليه اسم »جبهة الجهاد والتحرير«، والتي ضمت في صفوفها العديد من المجموعات والتشكيلات التي قاتلت المحتل الأميركي وان الأمين العام للحزب عزة إبراهيم الذي تولى موقع الأمين العام بعد إعدام أمينه العام الرئيس صدام حسين تولى منصب القائد الأعلى لهذه الجبهة.

إن هذا الذي جرى في العراق ولم تكن خطورته مدركة وللأسف عند كثيرين من العرب، كان مدركاً جيداً من قبل الحزب وهو حذر في وقت مبكر من خطورته في العراق وعلى المستوى القومي ولهذا ركز خطابه السياسي على تسليط الضوء على طبيعة استنزاف الثروة العراقية.

وحزب البعث لم يقتصر خطابه على مواجهة الاحتلال الأميركي فحسب، بل شدد أيضاً على تحرير البلاد من الاحتلال ومعه إسقاط إفرازات هذا الاحتلال بكل شخوصاته وتعبيراته والتي تختصر بالعملية السياسية التي أنيط بها إدارة العراق استناداً إلى ما أصبح يعرف بقانون بريمر الذي وضع الأسس لقيام نظام طائفي اضعف الدولة المركزية من خلال استحداث نظام الأقاليم وتحويل المؤسسات العسكرية والأمنية إلى مؤسسات تحكمها المحاصصة المذهبية وترتبط بالتشكيلات السياسية ذات الطبيعة الميليشياوية أكثر من ارتباطها الولائي بمرجعية الدولة.

إن الحزب بعد الانسحاب الأميركي وبعد انطلاق الحراك الشعبي الذي غطى بفعالياته المحافظات التي شهدت النسبة الأكبر من العمليات ضد قوات الاحتلال الأميركية طرح مشروعاً إنقاذياً للحل قوامه: تشكيل حكومة من المشهود لهم بوطنيتهم ونظافة كفهم ووضع دستور جديد يطرح على الاستفتاء الشعبي وإلغاء القرارات التي اتخذها المحتل الأميركي وأولها اجتثاث البعث وإعادة بناء الجيش العراقي على أساس قانونه الوطني وبعد إقرار الدستور تجرى انتخابات يتم بالاستناد إلى نتائجها إعادة تكوين السلطة على قاعدة التعددية السياسية والديموقراطية كناظمة الحياة السياسية. وعليه يعاد إنتاج عملية سياسية بإرادة وطنية عراقية صافية. هذه المبادرة الوطنية التي

طرحها الحزب من خلال جبهة الجهاد والتحرير لم يكن يرمي إلى تحقيق مواقع أو مكاسب فئوية بل هدف وطني عام لأن همه كان وسيبقى هو تحرير العراق وتوحيده على أسس وطنية وحماية عروبته مجتمعاً وخيارات وطنية.

إن المشهدية التي تخيم على العراق اليوم لم تأت من فراغ بل جاءت نتيجة جملة عوامل.

العامل الأول هو تجذر الحالة الوطنية في نفوس العراقيين التي جرت محاولات لطمسها وتفريغها من مضمونها الوطني لإعادة إملائها بمضمون طائفي ينشد بولائه إلى مرجعية خارجية وقد ثبت من خلال معطى الأحداث ان الجينات الوطنية أقوى وأرسخ من أية جينات أخرى طائفية أو مذهبية يراد زرعها في البيئة العراقية.

العامل الثاني ان العراق يختزن إرثاً وطنياً تشكلت معطياته على مدى قرن من الزمن، وهذا الإرث كان واستمر يضخ للحياة السياسية شحنات تعبوية في كل مرة كانت الحالة الوطنية تعاني من نضوب في مخزونها وهذا الذي يحصل حالياً هي واحدة من مشهديات هذا الضخ.

العامل الثالث ان العراق الذي سعى البعض لتصوير مجتمعه بأنه مجتمع بكاء ونواح واستحضار مآس تاريخية هو تشويه لحقيقته وتاريخ شعبه لأنه أثبت أنه مجتمع مقاوم لكل محتل أجنبي ويرفض تشويه صورته الوطنية بدءاً بثورة العشرين وصولاً إلى الثورة الحالية ومروراً بكل المحطات التي أطل العراق من خلالها كمتصد أساسي في مواجهة الأحلاف الاستعمارية والمشاريع العدوانية ضد العراق والأمة وأبرزهما إسقاط حلف بغداد.

العامل الرابع ان الحزب ومنذ وقع العراق تحت الاحتلال يطلق خطاباً وطنياً يحاكي من خلاله شرائح الشعب الواسعة التي تنوء تحت عبء الاحتلال والاستلاب السياسي لحقوق المواطنة والاستلاب الاجتماعي لرزمة الخدمات الأساسية في بلد يعتبر من أغنى الدول بثرواته الطبيعية وهو يعيش حالة فقر مدقع وفساد مريع في إدارة الشأن العام.

لقد اكتسب خطاب الحزب مصداقية شعبية ليس من خلال التجربة التي قدمها يوم كان في السلطة وحسب بل اكتسب مصداقية أيضا من خلال تشخيصه لواقع العراق السياسي والشعبي وتحديد مصادر الخطر الفعلية على امنه الوطني وحيث ثبت ذلك بالحس والملموس المعاش سواء من دوره في المقاومة العسكرية أو في المقاومة السياسية.

قبل هذه الانتفاضة التي تحولت إلى ثورة شاملة كانت الانتفاضة في العام الماضي وكانت المقاطعة شبه الشاملة للانتخابات التي كانت بمثابة استفتاء على مشروعية المنظومة الحاكمة وهذه كلها كانت بمثابة مقدمات أوصلت إلى هذه النتائج. في لبنان كما في العديد من الساحات وقع كثيرون تحت تأثير إعلام مضلل بحيث كانت تنسب لتنظيمات الحزب في الساحات العربية اسم "البعث العراقي" نظراً لكون القيادة القومية اتخذت لها مقراً مركزياً في بغداد بعد استلام الحزب للسلطة بعد عام ١٩٦٨ ولبنان لم يكن خارج هذا التوصيف علماً انه يمارس نشاطه تحت اسم طليعة لبنان العربي الاشتراكي. وإذا كان إسقاط اسم "البعث العراقي" على فروع الحزب في الأقطار العربية المرتبطة بمرجعية القيادة القومية فإن ثمة من يجد تبريراً له، فما هو المبرر لإبقاء هذا الإسقاط.

بعد إسقاط سلطة الحزب في بغداد ولم تبق له سلطة لا في العراق ولا في بلد عربي آخر.

إن تنظيمات الحزب في الأقطار العربية باتت في الوضعية نفسها وهي أحزاب معارضة للنظم القائمة بمعزل عن معطيات كل ساحة وظروفها الخاصة. وبالتالي لم يعد ما يبرر إسقاط تسمية مفردة "البعث العراقي" على فروع الحزب، أولاً، لأنه لم تعد هناك سلطة للحزب، وثانياً ،لأنه لم تؤسسه سلطة العراق السابقة وأنشأت فروعا له في الساحات العربية الأخرى. ان الحزب ينخرط في الحراك الشعبي في لبنان من ضمن سياقات عمله النضالي، فهو حزب معارض ويتلاقى مع قوى أخرى منها الحزب الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري ومنظمة العمل الشيوعي وأحزاب أخرى تنضوي في إطار قوى الحراك الشعبي للإنقاذ على رؤية مشتركة للتغيير في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والذي جعل أطرافه يتقاسمون السلطة ويمعنون في نهب ثروة البلد ويشرعون الفساد ويغطون على بعضهم بعضا لصفقاتهم المشبوهة ونهبهم للمال العام. لقد اعتقد كثيرون ان إسقاط سلطة الحزب في العراق من جراء الاحتلال سينعكس على تنظيمات الحزب في الوطن العربي، وخصوصاً في لبنان حيث تتداخل الخنادق ،وقد تعرض لمحاولة اجتثاث يوم أطلقت اليد للنظام الأمني اللبناني - السوري في إدارة الوضع اللبناني. وكما كان من أولى القرارات التي اتخذها الحاكم الأميركي حل حزب البعث في العراق كمحاولة لاجتثاثه من الحياة السياسية والاجتماعية العراقية، كان الأمر نفسه في لبنان إذا كانت باكورة قرارات السلطة اللبنانية التي تشكلت ١٩٩٢ قرار حل حزب البعث في لبنان وسحب ترخيصه القانوني. لكن كما لم يحل حل الحزب في العراق من دوره النضالي فإن الأمر نفسه في لبنان ،إذ استمر الحزب يمارس دوره النضالي ضمن معطى الظروف المحيطة به، ونظراً لحله وسحب الترخيص ومصادرة الاسم لصالح التنظيم المرتبط بالنظام السوري حصل على ترخيص بعد العودة للعمل بقانون الجمعيات وهو يعمل تحت اسم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي والذي هو فرع الحزب القومي في لبنان.

إن الحراك الشعبي الذي انفجر على نطاق واسع توفرت له أسباب موضوعية وذاتية تراكمت على مدى عقود إلى ان

وصل الاحتقان السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي إلى مستوى لم تعد منظومة العلاقات السلطوية الحاكمة قادرة على احتوائه بعدما ثقل الوضع اللبناني بعبئين، عبء التثقيل الاقتصادي الاجتماعي الذي أرخى ظلاله الضاغطة على شرائح واسعة من اللبنانيين بعدما تهاوت مداخيل بعضهم وانعدمت فرص العمل أمام آخرين وبلوغ الفساد السياسي والإداري والمالي مستوى غير مسبوق في ظل نهب منظم للمال العام من قبل اطراف الطبقة الحاكمة والمتنفذين الذين بلغ جشعهم حده الأقصى.

أما التثقيل الثاني فنتج عن تلقيه نتائج الهزات الارتدادية للزلزال الذي ضرب الوطن العربي وانخراط قوى لبنانية في محاور الصراع الدائرة في المحيط وبالتالي سعي كل فريق منخرط في الصراع إلى تموضع لبنان في المحور الذي ينتمي إليه. ان واحداً من هذين التثقيلين كاف لدفع لبنان إلى الانفجار فكيف إذا اجتمع الاثنان معاً في لحظة دخول الإقليم مرحلة إعادة ترتيب أوضاعه وإعادة تشكيل نظام إقليمي جديد.

إن الصراع انفجر في لبنان ليس لأن وزير الاتصالات سعى لفرض رسم على تخابر "الواتس آب" بل هذه كانت الشرارة التي أشعلت الوضع المحتقن كما حال الشرارة أو عود الكبريت الذي أشعل الحريق قبل أيام من الحريق السياسي.

كان من الطبيعي ان ينخرط الحزب في الحراك الذي انطلق في مواجهة منظومة سلطوية غارقة حتى أذنيها في الفساد ونهب المال العام. والحزب الذي سبق وشارك في فعاليات نضالية سابقة في إطار عمل مشترك مع قوى وطنية أو في إطار فعاليات هيئات المجتمع المدني ،شارك في الحراك الحالي من ضمن رؤية مشتركة مع القوى الوطنية وعلى ان تكون المشاركة في الانتفاضة من دون إسقاطات سياسية فئوية من قبل الحزب، حتى يبقى الحراك الشعبي قائما تحت سقف خطاب وطني عابر للمناطق والمذاهب وهذا ما أعطاه زخماً ووسع دائرة المشاركة فيه وحال دول الالتفاف عليه أو مصادرته لصالح الفئويات الحزبية والسياسية ومن دون ركوب موجته.

ان خطاب الحزب في تعاطيه مع الحراك لم يشخصنه ولم يعتبره مواجهة مع حزب معين أو فئة، الحزب على تناقض سياسي أو أيديولوجي معه أو معها أو على خلاف مع خياراتهما السياسية في لبنان أو على مستوى الإقليم بل اعتبر ان الصراع السياسي – الاجتماعي هو مع منظومة سلطوية بكل أطرافها باعتبارها هي المسؤولة عن إيصال الوضع إلى حافة الانهيار.

إن الحزب يرى بعد تقديم الحكومة لاستقالتها، ان الشارع استطاع ان ينزع الثقة الشعبية عن الحكومة وهو في هذه الحالة يرى ان الشارع مارس سلطة الرقابة والمحاسبة على الأداء الحكومي وهي بالأساس مهمة المجلس النيابي وبالتالي فإن الشعب يكون و الحالة هذه قد مارس الرقابة والمحاسبة أصالة بعدما حيل دون ذلك وكالة لأن كعك الحكومة هو من عجين المجلس.

إن الحزب يرى أن الحراك أسقط التسوية التي ركبت السلطة على أساسها بعد انتخاب رئيس الجمهورية. وهذه التسوية جاءت محصلة ميزان قوى كانت كلمته راجحة لمصلحة محور محدد وان إسقاطها يعني أن ميزان القوى الذي أنتجها بدأ يختل نصابها وان أي تسوية جديدة ستأخذ المعطى السياسي الجديد بعين الاعتبار في وقت يتعرض هذا المحور لضغوط من سورية في ظل تقدم الدور الروسي وفي العراق الذي يواجه الوجود الإيراني والقوى المرتبطة به ثورة عارمة .

من هنا فإن الانتفاضة الشعبية عطلت تموضع لبنان كدولة في هذا المحور بكل خياراته السياسية والتي بشر بها جبران باسيل وهدد بقلب الطاولة على الجميع فإذا بها تنقلب بالاتجاه المعاكس. كما أن الحراك الشعبي سيفرض إنتاج سلطة ليست نتيجة تسوية بين أطرافها بل لا بد من اخذ المطالب الشعبية بعين الاعتبار وأولها وضع الفساد والمفسدين وناهبي المال العام تحت المجهر والرقابة الشعبية. وهذه حالة سيؤسس عليها لاحقا لتحقيق اختراق سياسي في بنية النظام لأنه من دون هذا الاختراق عبثا الحديث عن إصلاحات سياسية واقتصادية. ومدخل ذلك قانون انتخابي وطني وعادل وخارج القيد الطائفي. وان ينطلق حراك لبنان والعراق ضد منظومات فساد سياسي محمية ،فهذا يعني ان الجماهير العربية تتوحد في المعاناة وإرادة التغيير وتمد بعضها بزخم تعبوي متبادل.

## السودان

بالنسبة للسودان ان الحزب عريق في الحياة السياسية العامة والعلاقات الوطنية الخاصة وهو انخرط بكل المواجهات مع النظام دفاعا عن قضايا الجماهير والحريات العامة. لقد أدى الحزب دوراً في تشكيل تحالف قوى الإجماع الوطني الذي ضم طيفاً من الأحزاب الوطنية أبرزها حزب البعث والحزب الشيوعي وهما اللذان شكلا ركيزة لهذا التشكيل السياسي الوطني. بعد انطلاق الحراك أواخر كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي تعرضت قوى الحركة الوطنية لحملة اعتقالات واسعة وكان نصيب الحزب أكثر من سبعين معتقلاً من بينهم أمين سر القطر والأمين العام المساعد للحزب ( القيادة القومية) على الريح السنهوري مع ثلاثة من الرفاق أعضاء القيادة القطرية والعديد من الكادر المتقدم والقطاع النسوي في الحزب. بعد تشكل إعلان قوى الحرية والتغيير الذي ضم ثلاثة كيانات سياسية. قوى الإجماع الوطني، قوى نداء السودان وابرز قواه حزب الأمة

وحزب الاتحاد وبعض الحركات المسلحة وتجمع المهنيين، انطلقت حركة اعتراض سياسي في مواجهة النظام كان الحزب أحد أطرافها.

إن الحزب شارك بفعالية في الحراك الشعبي وتحولت دارته في الخرطوم إلى مركز لإدارة الحركة السياسية لقوى إعلان الحرية والتغيير. وقد أدى الحزب دوراً سياسياً، وخصوصاً الرفيق أمين سر القطر في تظهير مخرجات الحل السياسي للمرحلة الانتقالية فضلا عن دوره في المحادثات التي جرت مع التشكيلات العسكرية في أديس أبابا وجوبا والقاهرة لضمها إلى الحل السياسي. لقد انعكس حضور الحزب في الشارع بتسمية أحد قياديه في المجلس السيادي وهو الرفيق الصديق تاور كما تولى احد الرفاق وزارة الأقاليم وهي وزارة اتحادية. وعلى مستوى قوى إعلان الحرية والتغيير تم الاتفاق على تسمية الرفيق عضو القيادة القطرية وجدي صالح ناطقاً رسمياً باسم قوى الإعلان.

والحزب حاضر بفعالياته في كل الساحات من فلسطين والأردن إلى موريتانيا التي يعمل فيها تحت اسم حزب الصواب وفي الجزائر يشارك في الحراك منذ انطلاقته وان أمين سر القيادة القطرية الدكتور أحمد الشوتري عضو القيادة القومية كان أحد المرشحين لرئاسة الجمهورية لكنه لم يعبر إلى السباق النهائي. وفي تونس شارك في الانتخابات النيابية. وفي اليمن فإن الحزب هو طرف في تحالف دعم الشرعية. الحزب موجود في كل الساحات وان كان في بعضها لا يقدم نفسه تحت الاسم المباشر نظرا لظروف الساحات التي يتواجد فيها.

إن الحزب يعتبر أن الساحات العربية هي ساحات مفتوحة على بعضها بعضاً وحراكها الشعبي لا تستوطنه نظرية المؤامرة وهو ان تعرض للاختراق في أكثر من ساحة إلا انه يبقى يعبر عن نبض الشارع العربي.

وهذه الانتفاضات التي تعيشها الساحات العربية وخاصة ما يشهده العراق ولبنان والجزائر وما شهده السودان وانتفاضة فلسطين المستمرة هي دليل حيوية هذه الأمة ورهان الحزب الأساسي على هذه الحيوية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الأمة العربية.

# قراءة مستمرة لما يحدث في لبنان

**كتب المحرر السياسي**

١ ـ أبرز معالم الانتفاضة الثورية في لبنان هو دخول جيل جديد معترك الشأن العام، والحياة السياسية التغييرية تحديداً، وهو جيل الشباب المؤمن بقضاياه التي تجعله يحاول ويسعى إلى إنجاز مطالبه المتفقة مع حاجاته ومع تفكير عصره الجديد وعلى المستويات كافة مما يعني الانطلاق لمرحلة وأد الحرب الأهلية التي كان يستخدمها ملوك الطوائف لتثبيت عروشهم. هذه الحرب المتناقضة مع حاجات الأجيال وضمان سلامة مستقبلهم. وهذا الفعل المتقدم الذي تنجزه الحركة الشبابية اللبنانية أسقط مقولة غرامشي:

**"منذ عام ٢٠١١ ، تمر منطقة المشرق بما وصفه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي: "القديم يموت والجديد لا يمكن أن يولد."** ومما يثبت خطأ مقولة غرامشي في استقراء الحراك المطلبي والسياسي لما يحدث في "المشرق" أن هناك قوى شبابية مؤمنة بمحاربة الفساد والمفسدين شقّت عصا الطاعة، وخرجت على إرادة قوى أساسية في السلطة وأركانها، كما جاء في عدد Le Monde الصادر بتاريخ ٢٥ تشرين الأول، تحت عنوان لافت للقارئ الفرنسي في إشارة إلى المظاهرات التي شهدتها مدينتي صور والنبطية، فاعتبر مراسل الصحيفة في بيروت **بنجامان بارت** أن التحركات التي عرفتها هذه المنطقة تعتبر سابقة. وذلك تبعاً لظروف القوى السياسية المهيمنة على تلك المنطقة.

وكانت هذه الانتفاضة ذات وعيٍ لجمَ القوى المتضررة من التدخل، وتجلى هذا الوعي بسلمية الانتفاضة والتي مضى عليها أكثر من ثلاثة أسابيع، ولا تزال شعاراتها "كلنا للوطن، للعلى للعلم" حتى ألبسة الآلاف من المتظاهرين كانت مغطاة بالعلم اللبناني، ولم تشهد هذه الانتفاضة عنفاً، وكان للجيش اليد الطولى والعالية في حراسة سلمية هذه الانتفاضة التي كتب لها أن تكون بداية لتاريخ لبناني جديد قائم على أنقاض لبنان كان بطائفيته مسرحاً للفتن وللسرقة ولاقتسام المناصب على أساس الدين والمذهب والطائفة، وليس على أساس الاختصاص والأهلية والكفاءة.

لقد أرستْ انتفاضة ١٧ تشرين الأول معالم بناء نظام جديد بقطيعة تامة مع النظام الذي بناه قادة الطوائف. والتغييرات ستظهر حتماً، حتى ولو تأخرت، لأن إرادة الشعوب أقوى من إرادة السلطات التي تكمن إرادتها في جيوبها وبنوكها وشركاتها العابرة للوطن إلى القارات، بينما تكمن إرادة المنتفضين في الرؤوس المنتصبة المؤمنة بوطن لا يحكمه السماسرة والعشّارون وحرّاس الهيكل.

ومن أبرز مطالب هذه الانتفاضة المباركة:

**محاربة الطائفية، دولة علمانية، محاكمة الفاسدين، استرداد الأموال المنهوبة، إقرار قانون مدني للأحوال**

**الشخصية، استقلال القضاء، حقوق المرأة، لا سيّما حقّها في إعطاء الجنسية لأولادها وحقّها في حضانة أطفالها. فرض ضرائب على المصارف وعلى الأغنياء، وقف التعديات على المساحات العامّة والأملاك البحرية، استعادة وسط مدينة بيروت، الذي استملكته شركة خاصّة منذ بداية التسعينيات، وغيرها، من المطالب الأساسية البديهية**

**٢ ـ أزمة نظام أولاً**

وتميزت صحيفة Le Figaro بتغطيتها من خلال فتح صفحاتها لما يحدث في لبنان، ومؤكدةً أنّ لبنان يعيش أزمة نظام قبل أنت تكون أزمته اقتصادية. وهذا ما أربك السلطة في كل مواقفها وتصرفاتها التي حالت دون تعاملها بعقلانية مع الحدث، معتبرةً أن المطلوب بالدرجة الأولى حلول سياسية قبل الاقتصادية. **إن ما يحدث في لبنان يهدف إلى التغيير في المفاهيم الطائفية السياسية ونقلها إلى مفاهيم المواطنة والمدنية بإلغاء الطائفية وكل أشكال تفرعاتها في النظام.**

صحيحٌ أن المشهد اللبناني بات سياسياً بالدرجة الأولى، لكن ذلك لم يمنع صحيفة Les Echos من التركيز على الجانب الاقتصادي. فهذه الصحيفة الاقتصادية تراقب منذ مدة التطورات الأخيرة في البلاد، وترى هذه الصحيفة أن الوضع الاقتصادي المتردي أوصل لبنان إلى مرحلة لا يستطيع تحمل تبعاتها.

إلى جانب تشريح Les Echos لحالة لبنان الاقتصادية وربطها بمؤتمر سيدر، كان لجاك هوبير روديه تحليل أخرج فيه الحدث من إطاره الداخلي الصرف، **فربط ما يجري في لبنان بالحركات الاحتجاجية في أصقاع العالم** من هونغ كونغ إلى بغداد والخرطوم والجزائر مروراً بباريس وبرشلونة وصولاً إلى سانتياغو. برأي روديه القواسم المشتركة بين هذه الأحداث كثيرة: هي تعبيرٌ عن حالة من عدم المساواة الاجتماعية ليس فقط بين الميسورين والفقراء، بل أيضاً بين الطبقة الميسورة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي همشتها العولمة.

**٣ ـ علاقة الأزمة اللبنانية بأزمة المنطقة:**

لا يمكن فهم أزمة لبنان بشكل دقيق دون الأخذ بعين الاعتبار علاقات لا يمكن الانزياح عنها تربطه مع جيرانه ومع العالم. وفيما يخص لبنان، فإن الانفتاح التجاري يقابله التبعية المالية لرؤوس الأموال الدولية. ويشكل توفر رؤوس الأموال والموارد المرتبطة بالاغتراب تعويضاً جزئياً لعدم التوازن في اقتصاد البلد، الظاهر في الدين الحكومي الخارجي المتزايد والمقلق.

وتواجه مكانة لبنان على الصعيد الإقليمي الهشاشة ذاتها، فمن خلال دوره كنقطة تغلغل مفضلة للرأسمالية الغربية، وكمحطة نحو الدول العربية الأخرى، وكمركز مالي محوري، فإن لبنان يعاني اليوم من التأثيرات المتراكمة لتهميشه خلال الحرب الأهلية وتحول الحركة الاقتصادية لمصلحة دبي التي أصبحت بوابة الدخول الإقليمية الجديدة في المنطقة

**٤ ـ عدم قدرة السلطة على استيعاب ما يجري والتعامل معه:**

السلطة في لبنان قائمة على أسس غير صحيحة، إنها قائمة على الطائفية التي جعلت كل شيء خاضعاً للمحاصصة، إن المحاصصة في النظام اللبناني هي في حقيقتها توزيع المغانم والمناصب على ملوك الطوائف، وترك فُتات المحاصصة للأتباع، إذن، هي في حقيقتها أبعد ما يكون عن الدين. فالطائفية في النظام اللبناني القائم لا تعني أكثر من المحاصصة التي تشرع النهب بالاعتماد على الطائفة والمذهب، وهي أبعد ما تكون عن المعتقد الديني، وهي موجودة كالسرطان، وفي كل مجالات ومؤسسات السلطة وتعاملها مع المستجدات.

وبناء على منافع هذه الطائفية النابعة من المحاصصة المشبوهة لا تستطيع السلطة أن تفهم ما يجري على أرض الواقع في الساحات والشوارع والمدارس والطرقات، وهي في الوقت ذاته لا تريد أن تفهم هذا الجديد، ولن تفهمه السلطة إلا مكرهة، وعلى حساب امتيازاتها المشبوهة التي أكلت جسد الوطن ولم تبقِ منه حتى العظم.. اليوم يعيش لبنان حالة تغييرية يقودها الشعب بفئاته الشابة خارج كل الأطر الفاسدة والموروثة، وهذه الحالة التغييرية تقاد بعقلية سلمية بعيدة عن كل أشكال العنف، وهذا الاتجاه السلمي الذي تتبناه الانتفاضة أكسبها احترام العالم كله. وكل هذا الابتكار اللبناني الآخذ في التقدم والتطور وإثبات نفسه يوماً بعد يوم، بتحركات فعالة تفهم حركة الواقع وتفهم كيف توجه حراكها وانتفاضتها، ومع ذلك فالسلطة في وادٍ والشعب المنتفض في واد. ولا تستطيع السلطة أن تجد أي مجال للتعاطي معه بطريقة جدية، إنما يستمر منطق الهروب إلى الأمام. فمنذ اليوم الأول قال رئيس الجمهورية عون إنه لن يرضخ لهذه التحركات والاحتجاجات، وكان في ذلك مصرّاً على عدم إعطاء أي تنازل للمنتفضين، لأن ذلك سيثبت أن سقوط السلطة بمفهومها المحاصصاتي قد ولّى إلى غير رجعة.

لا بدّ من العودة إلى مصلحة الوطن أولاً والمتمثلة باقتلاع الفساد والمفسدين، وعدم الارتباط بأوضاع إقليمية أو دولية تؤذي هذا الوطن الذي تحمل ما لا يستطيع تحمله. يجب أن يكون أي تعاون مع الخارج هادفاً إلى مصلحة الوطن أولاً، وهذا يعني أن كلّ الجهات الخارجية هي مرفوضة، لأنها تريد مصالحها أولاً، ولا يهمها أن يتهدم في النهاية كل من تعاون معها في تحقيق غاياتها وأهدافها. ولذا يجب على المؤمن بوطنه أن لا يرتبط بالخارج، إذا كان يريد الحفاظ على وطنه. إن الارتباط بالخارج أول ما يتناقض مع مصلحة الوطن. وعلى هذه القوى مهما كان حجم الترابط معها عدم

التلاعب بمصير وطن مزقته الطوائف والمذاهب، يجب أن يكون الوطن وحده صاحب الولاء، وأن يكون على حق دائما.

ومن دلائل عجز السلطة أن التحقيقات التي تجري تعتبر إنجازاً للانتفاضة، وتبيانا لعيوب السلطة واهتراء مؤسساتها، ويجب ألا تستثني التحقيقات أحداً مهما علا شأنه إذا كان منخرطاً بالفساد، وعليها أن تبدأ من قمة الهرم، والذي تثبت براءته ستكون رصيداً له لا يُضاهى، ولا يجوز الإدانة إلا بعد الإثبات، مع أن السلطة منخورة بالفساد المزمن الذي لا يمكن اقتلاعه إلا باقتلاعها.

٥ ـ على الانتفاضة أن تنتبه لظاهرة غلاء الأسعار التي تهدد السلم الاجتماعي، والمطلوب من الانتفاضة أن تنسق بوعي عبر أطرها الخاصة بها لمنع تفشي الغلاء الذي سيؤثر على الناس كثيرا، وعلى الانتفاضة كنتيجة. وربما فكرت السلطة في أن تستفيد من استفحال ظاهرة الغلاء لتوظفها ضد المنتفضين، وكأنها تقول للناس: هذا من حصاد الانتفاضة. إذن لا بد من التنسيق بين الانتفاضة والنقابات وكل المؤسسات ذات الشأن المتعلقة بسلامة خطا الانتفاضة لكي لا ينعكس هذا سلبياً عليها. وعلى السلطة أن تعي القول الشائع: "والويل للظلم من جوع إذا ثأر". أضف ذلك إلى ما تصاب به الليرة اللبنانية في زمن الدولار الذي يبحث عن أسباب حربٍ جديدة. إن استمرار تعنت السلطة وعدم قدرتها على استيعاب ما حدث سيؤدي إلى انهيار اقتصادي مدمر، ووقتها لن تنفع كل وسائل العلاج المتأخرة. والسلطة ترى بوضوح مسألة الغلاء والتلاعب بالأسعار، وكأن ما يحدث هو صائرٌ على كوكب آخر. إن عجز السلطة لا يُرمَّم إلا بإسقاطها، الواضح أن أركان السلطة لا يريدون تقديم أي تنازل للمواطنين المنتفضين، لأن التنازل يعني انهيارهم. وخصوصاً في السياسة، نعم السياسة التي هي وحدها المسؤولة عن الوضع الاقتصادي الصعب.

إجرائياً لا تزال السلطة تفكر بنفسها، وتحاول أن تنقذ نفسها، والبلد على حافة انهيار سياسي واقتصادي. والمراقب لهذا الطلاق القطعي الحاصل بين السلطة والانتفاضة الشعبية يستطيع أن يؤكد استحالة اللقاء بين سلطة مشغولة بنفسها وبين انتفاضة مشغولة بمطالب الشعب. حيث /**يسأل الفقراءُ عن سعر الرغيف/ ويسأل التجار عن سعر الذهب**/

**٥ ـ مراهنات السلطة:**

لقد راهنت السلطة على أن الفتنة ستأكل الانتفاضة، وباستمرار الانتفاضة وصوابية سلوكها سقطت رهانات الدولة على إجهاض الانتفاضة. تلك الانتفاضة التي جمعت معظم الشعب اللبناني في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، الذي خرج ثائراً متظاهراً من أقصى الشمال السني، إلى أقصى الجنوب الشيعي، وفي النبطية وصور مروراً بالجبل المسيحي والدرزي، وهاتفاً بصوت واحد: لا مسيحي ولا مسلم ولا درزي بل لبناني، وأن المطلوب هو إسقاط كل المنظومة السياسية التي أوصلت لبنان إلى الدرك الأسفل من الانهيار ، وجعلت منه مزرعة لمجموعات من السياسيين الذين نهبوا البلد. صحيح أن بعض الناس لم ينزلوا إلى الشارع، ولكن الجميع كانوا مع القضايا المطلبية التي نزل الشارع اللبناني لإجبار السلطة على قبولها. وحتى الذين كانوا في دواخلهم ضد هذه الانتفاضة كانوا يضطرون إلى الإعلان عن شرعية هذه المطالب. ويجب الانتباه إلى أن الخطورة وصلت إلى الشركات والمصارف والمؤسسات التجارية لأن سوق إنتاجها وتصريفها يكاد يكون متوقفاً. إن الجميع يفكرون الآن بالخلاص. وأمام إصرار الانتفاضة لا خلاص إلا بسقوط السلطة بمفهومها المحاصصاتي.

عندما راهنت بعض الأطراف المتضررة من الحراك على وقوع صدام بين الجيش وقوى الأمن التي أرسلت لفتح الطرقات، من جهة، وبين المنتفضين، من جهة ثانية، سقط الرهان. وهذا الصدام لم ولن يحصل؛ لأن الحراك غيّر من تكتيكاته مستهدفاً المراكز الحكومية والمؤسسات، التي يعتبرها مسؤولة عن الفساد المستشري في البلاد، ثم كانت الخطوة التالية وهي انضمام الطلاب إلى المظاهرات وإلى مراكز الحراك. وهذا ما زاد من ارتباك السلطة. لأن وجود الطلاب أعطى أملاً متقدماً لانتصار الانتفاضة.

والسلطة الآن تعيش مرحلة انعدام الوزن وانعدام الحضور، وحالتها هي كما يقول الشاعر إيليا أبو ماضي / لا تستطيعُ الانتصار/ولا تطيق الانكسارْ/.

الانتفاضة تريد حكومة نظيفة، ولكن كيف نستطيع الوصول إلى إيجاد حكومة نظيفة، وكل طرف من الأطراف يريد من الحكومة المرتقبة أن تكون لحفظ وجوده ولحفظ امتيازاته وحصته من لحم الوطن المذبوح.

وهكذا تتصاعد الانتفاضة منذ ٢٤ يوماً، وتدور السلطة المسؤولة في حلقة مفرغة وتتهاوى الدورة السياسية في لبنان، فمن جهة يطالب الثوار بخلع كل الطقم السياسي ومحاسبته، لكن من جهة ثانية يرتفع سؤال أساسي ومهم، من سيحاكم من إذا كان معظم الطقم السياسي شريكاً في الفساد ونهب البلاد، وخصوصاً عندما تصرخ السلطة القضائية داعية إلى رفع اليد السياسية عنها.

لا بد من انتصار الحتمية التاريخية والتي تتمثل فيما يلي:

أ ـ لا يمكن أن يتعايش الجوع والتخمة.

ب ـ لا يمكن أن يتصالح الفساد مع الإصلاح ونمو الحياة وازدهارها.

ج ـ لا يمكن أن يكون هناك عدالة إذا كان القضاء في خدمة الحاكم.

د ـ لا يمكن أن يتصالح الناهب والمنهوب، والقاتل والمقتول.

هـ ـ لا يمكن للعقل الواعي أن ينخدع بما لا يراه صالحاً.

# بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العربي حول تطورات انتفاضة الشعب اللبناني

يا جماهير أمتنا العربية المجيدة...

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي وقد توقفت أمام انتفاضة الشعب العربي اللبناني، وإكباراً لاستمرار انتفاضته، وتثميناً لسلميتها الرائعة بمواجهة استفزازات أحزاب السلطة اللبنانية، ومحاولات إيقافها، والالتفاف على أهدافها فإنها في هذه المرحلة، حبلى بعطاءات الشعب وتضحياته، وإنها على الرغم من كل العراقيل التي تضعها الدول الاستعمارية والصهيونية العالمية ودول الإقليم، فإن الشعب العربي هناك مستمر في نضالاته على أكثر من ساحة، وبشكل أكثر لفتاً للانتباه، بخاصة ما يجري في العراق ولبنان.

في هذه المرحلة بالذات، تشهد معظم الساحات العربية حالات من عوامل الانتصارات بعد سلسلة من الانكسارات التي عانت منها في الأعوام الماضية حيث عملت القوى المعادية للالتفاف على الانتفاضات الشعبية وحولت مساراتها في أحيان كثيره إلى الضد من أهدافها الحقيقية، لجعلها تصب في غير مصلحة الشعب العربي. ولعلَّ فيما حصل من انتصارات حققتها انتفاضتا السودان والجزائر، قد شكَّل دليلاً أثبت أن الشعب العربي كان وسيبقى يمتلك الحيوية والسمات الثورية التي تتجدد ولا تقف عند حدود غير عابئ بما يُنصب له من كمائن ومصائد. وهذا ما يوضح ويُثبت فشل كل ما يحاك من مؤامرات، وفشل كل وسائل القمع التي تستخدمها القوى المعادية ضد الملايين من الجماهير الشعبية التي عرفت باستمرار حقوقها واستمرت تدفع التضحيات لاستعادتها.

إن ما يحصل الآن في الساحة اللبنانية يشكل دليلاً آخر على أن الشعب اللبناني ينتفض بشكل واسع محافظاً على استمرارية انتفاضته، كل هذا على الرغم من أن القوى الخارجية وامتداداتها الداخلية عملت بجهود مضنيه على محاولات تدجينه وحصاره في قواقع ضيقة من الطائفية والتعصب الطائفي، وربطه بعجلة المشاريع الخارجية.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي وهي تتابع أخبار ووقائع الانتفاضة الشعبية الرائعة. وإذ يبارك مؤتمرنا للشعب اللبناني المنتفض نجاحه بإسقاط حكومة الأحزاب الطائفية، يرى أن هذا الإسقاط قد أوقعهم جميعاً في مأزق ليس بمقدورهم الخروج منه على الرغم من مرور حوالي الشهر على إسقاط الحكومة؛ وهم يعملون على محاولة إعادة إنتاجها بالشكل، وليس بالجوهر، وهذا ما يتناقض مع أهداف الانتفاضة، السبب الذي يدفعها لرفض كل محاولات إعادة تجميلها.

وعليه فإن المؤتمر الشعبي يكبر في جماهير لبنان المنتفضة أكثر من سمة من السمات الثورية الثابتة والتي تتلخص بالتالي:

شمولية الانتفاضة التي تمثل كافة المحافظات في لبنان، بما في ذلك تجاوز وإلغاء كل الحواجز الطائفية التي عمل نظام أحزاب الطائفية السياسية على تجذيره في نفوس اللبنانيين منذ عشرات السنين. هذا النظام الذي بات يتهاوى الآن أمام وعي الجماهير التي نزلت إلى الشارع بصفوف ، وأهداف موحدة.

ان سلمية الانتفاضة التي حافظت عليها في الاستمرار على الرغم من كل أدوات الاستفزاز والتخويف، ووسائل القمع.

شبابية الثورة، وهو ما يمثل الخطر الأساسي في مواجهة الأحزاب الطائفية التي ستبقى تتعمق أزمتها في المستقبل، طالما أن الشباب الواعي قد اكتشف وسائلها الخبيثة في تدجين الشعب اللبناني وإبقائه سجيناً في أسوار التعصب.

وعي الجماهير المنتفضة والثابتة بأهدافها في إسقاط النظام السياسي الذي حمل ويحمل عوامل التفتيت الاجتماعي والنهب الاقتصادي، كما يحمل بشكل حاد عوامل الاقتتال الداخلي الذي يهدد السلم الأهلي.

الإعلان الواضح والصريح من شتى مكونات الانتفاضة أنها ضد أي تدخل أجنبي، دوليا أكان أو إقليمياً، في شؤون لبنان الداخلية، ودعوة كل أحزاب الحكومة للخروج من دوائر ارتهانها للقوى المتآمرة والمعادية للطموحات الوطنية.

وإن مؤتمرنا إذ يكبر انتفاضة الشعب اللبناني، ونضاله المستمر للارتفاع لمستوى أدائها ووسائلها الحضارية في مواجهة نظام التفتيت والمحاصصة، فإنه ينوِّه بما كانت أعلنته الانتفاضة، عبر تنسيقياتها، عن عزمها على الاستمرار حتى تحقيق المطالب التالية:

التراجع عن دعاوى تخوين المنتفضين، أو المزاعم عن اتهامهم بالعمالة للخارج من جهة، والاعتراف بمطالبهم المشروعة والعمل المخلص على تحقيقها من جهة أخرى. وإن سلطة الأحزاب إذا استجابت لمطالب المنتفضين والنضال من اجل تحقيقها، فإنها تكون قد بدأت الخطوة الأولى على الطريق السليم.

خروج أحزاب السلطة، من نفق الاستقواء بالخارج الدولي

والإقليمي، أياً كانت مسمياتها، بدلاً من اتهام الانتفاضة بها زوراً وبما ليس منها وتمويهاً للتحريض ضدها.

الاعتراف الواضح والصريح بحق التظاهر والتعبير السلميين، من دون تخويف أو ترهيب أو اتهامات باطلة. وفي ذلك يتوجه المؤتمر الشعبي العربي بالتحية للأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة لما تبذله من جهود للمحافظة على أمن المنتفضين.

الحثُّ على تشكيل حكومة موثوقة تعمل على تحقيق المطالب المرفوعة بحيادية بعيداً عن هيمنة الأحزاب المشاركة بالسلطة. ويأتي تشكيل هيئة قضائية عليا في المقدمة من تلك المطالب، على أن يتمّ التشكيل بعيداً عن المحاصصة والوصاية الطائفية السياسية، كي تباشر في فتح كافة ملفات الفساد، ومحاكمة الفاسدين.

العمل على إلغاء النظام الطائفي السياسي المنصوص عليه في الدستور اللبناني الحالي. وترجمة ذلك بالإعداد لقانون انتخابي يشكل ترجمة لهدف إلغاء النظام.

العمل فوراً من أجل معالجة سريعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تثقل كاهل أوسع الجماهير اللبنانية الكادحة ومن ذوي الدخل المحدود.

وأخيراً، وإذ يبارك المؤتمر الشعبي العربي لشعبنا اللبناني انتفاضته الرائعة بأهدافها ووسائلها وقياداتها، يرى فيها أيضاً أنها مكمل قومي للانتفاضات الأخرى أينما كان على ساحة الوطن العربي الكبير.

تحية إلى الشعب العربي الذي يسطر الآن في أكثر من ساحة عربية نجاحات مهمة ضد قوى الاحتلال والهيمنة ومصادرة قرار الشعب العربي.

تحية لانتفاضة لبنان وإلى كل مكوناتها من أحزاب وطنية وقوى وتجمعات الحراك المدني.

ألف تحية لشهداء الانتفاضات العربية أينما سقطوا دفاعاً عن حقوق الشعب العربي، وعزته وكرامته وقراره المستقل.

في ٢٤/ ١١/ ٢٠١٩

**الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي**

**المحامي احمد عبد الهادي النجداوي**

# بيان حزب البعث العربي الاشتراكي قطر موريتانيا

**تفاجأ الرأي العام الوطني وهو يتابع سياسات القمع التي ظن الجميع أنها اختفت مع النظام السابق لكن فيما يبدو أنها قدر على هذا الشعب وخصوصاً شبابه.**

**فرغم أن النظام المنتخب كان أمل الجميع في إجراء تغييرات جدية على طرق التعامل مع المواطنين وقضاياهم الحية. لكن ما يتعرض له الطلاب المحرومون من حقهم في التعليم والتسجيل في الجامعات الوطنية بحجة تجاوز خمسة وعشرين عاما لظلم و عنجهية غير مبرره .**

**ورغم مرارة هذا الإجراء إلا أن ما زاد من ألمه ما يتعرضون له يومياً من قمع وتنكيل بسبب اعتصامهم السلمي والحضاري و مطالبتهم بحقوق مشروعة .**

**إننا في حزب البعث العربي الاشتراكي قطر موريتانيا**

**-إذ نتمنى للرئيس المنتخب وحكومته كل التوفيق في أداء مهامهم فإننا نطالبهم بضرورة العمل على رفع مستوى الحريات وعدم ترك هؤلاء الشباب عرضة لمخاطر الأفكار الإرهابية و تجار المخدرات والعصابات الإجرامية فضلا عن أن لكل مواطن حقاً في التعلم .**

**-نعلن تضامننا ووقوفنا مع هؤلاء الطلاب حتى تحقيق مطالبهم بل مطالب كل الشعب الموريتاني والمتمثل في إلغاء هذا القرار الجائر في مجتمع كمجتمعنا .**

**-ندين بشدة ما يتعرضون له من قمع وحشي ونطالب بمحاسبة المسؤولين عنه .**

**إن حزب البعث العربي الاشتراكي – قطر موريتانيا- ولد ليكون إلى صف الجماهير ولذلك سنظل منحازين إلى قضايا الشعب ونطالب الجميع الانحياز لقضاياه بعيدا عن الاصطفاف .**

**نؤكد للنظام أنه كان و مازال أمل الكثيرين في خلق تغيير وإصلاح، ونتمنى أن لا يخيب تلك الآمال .**

**مكتب الثقافة والإعلام – موريتانيا**

**٢٠١٩/١١/٠٥**

# انعكاس الأزمة اللبنانية على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وغياب الدور المطلوب للأونروا

**مقدمة:**

يتابع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان باهتمام وحذر شديدين الأزمة الحالية التي يعيشها لبنان، بعد دخول الحراكات الشعبية شهرها الثاني، والتي أرخت بظلالها على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وأوضاعهم المعيشية، مع الإشارة إلى أهمية وضرورة النأي بالنفس عن الأزمة الحالية في لبنان، لشدة حساسية وخصوصية الحالة الفلسطينية وذلك من أجل حماية الشعب الفلسطيني وصون قضيته الوطنية.

لا شك أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة، خصوصاً هذه الأيام، بعد أن انقطع بهم السبل لجهة عدم قدرتهم على تأمين الحد الأدنى من مدخولهم اليومي لتسيير أمورهم الحياتية والمعيشية. وذلك مردّه لتوقف العديد من العمال الفلسطينيين عن أعمالهم أو عدم قدرتهم الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الظروف والأحداث السائدة في لبنان .

وبالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين ينفقون ما يجنونه من أموال في الدورة الاقتصادية المحلية، إلاّ أنهم لا يحصلون على الحد الأدنى من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى لاعتبارات تتعلق بوكالة الأونروا وسياساتها التقليصية في الخدمات المقدّمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مما ساهم في زيادة نسبة البطالة والفقر داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

**تفاقم المشكلات الاجتماعية:**

يُشكّل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته عشر سكان لبنان، وهم لا يعتبرون مواطنين رسميين لدولة أخرى، وبناء عليه هم غير قادرين على اكتساب الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأجانب المقيمون في لبنان، الأمر الذي زاد من معاناتهم، كما أظهرت دراسة قامت بها وكالة الأونروا بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت، حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية خلال العام ٢٠١٥، أن عدد اللاجئين الإجمالي المسجل لدى (الأونروا) يصل إلى ٤٢٥ ألفاً. يعيش ٦٢ ٪ من اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات المنتشرة في الأراضي اللبنانية، حيث يصل عدد المخيمات الفلسطينية إلى ١٢ مخيماً. ويعاني ثلثا هؤلاء، أي ما حجمه ١٦٠ ألف لاجئ فلسطيني من الفقر، فيما يعاني ٧,٩ ٪

منهم من الفقر المدقع، بمعنى أن مدخولهم اليومي يقل عن دولارين ونصف الدولار يوميا، وفق معطيات وكالة الغوث، فان ثلثي الشعب الفلسطيني في لبنان هم من الفقراء، أي إن سوق العمل شبه موصدة أمام قوة العمل الفلسطينية. ولهذا تصل نسبة البطالة بين قوة العمل الفلسطينية إلى نحو ٦٥٪، الأمر الذي يزيد الأعباء وتفاقم المشاكل على الأسر الفلسطينية اللاجئة في لبنان، وغياب مصادر الرزق والعيش الكريم.

**تردّي أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:**

لعل المفارقة أن الجميع يُجزم بأن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو الأسوأ من بين لاجئي العالم. وبحسب الدراسة المقدمة من الأونروا، فإن نسبة العاطلين عن العمل تبلغ ٦٠ ٪ من مجموع التعداد السكاني للاجئين، في حين يصل حجم القوة العاملة إلى حوالي ١٢٠ ألف شخص، يعمل منها ٥٣ ألفاً فقط. وتبلغ نسبة النساء من بين الفئة التي تعمل ١٣ ٪، مقابل ٦٥ ٪ من الرجال. وأظهرت الدراسة أن ٢١ ٪من اللاجئين الفلسطينيين العمال، يعملون في أشغال موسمية، فيما يعمل ٧ ٪ منهم فقط وفقاً لعقود عمل قانونية. وهناك ٣٪ من اللاجئين يعملون في أكثر من مهنة، إلى أن السبب الأساسي لتردّي أوضاع فلسطينيي لبنان هو عزلهم بما لا يسمح لهم بالانخراط في الحياة المدنية في لبنان، بالإضافة إلى إقفال أسواق العمل في وجوههم، وحرمانهم من الضمان الصحّي وحق التملّك، على الرغم من أن العمال الفلسطينيين يقيمون في لبنان منذ فترة طويلة، إلا أنه يجري معاملتهم كأجانب. ففي عام ١٩٦٤ على سبيل المثال، وضعت وزارة

العمل - بموجب المرسوم الوزاري رقم ١٧٥٦١ - سياسة تُقصِر المهن في لبنان على المواطنين اللبنانيين وقد حرمت تلك اللائحة الفلسطينيين من العمل في نحو سبعين فئة وظيفية.

**وكالة الأونروا والدور المطلوب:**

لا تقف حدود معاناة الفلسطينيين في غياب فرص العمل أو الإجراءات الأخيرة التي أصدرها وزير العمل اللبناني "كميل أبو سليمان"، والتي على إثرها تفجّرت انتفاضة شعبية في كافة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، استمرت لحوالي ٣ أشهر. حيث أجمع اللاجئون الفلسطينيون على رفضهم تلك الإجراءات التي تحرم الفلسطيني أي فرص للعمل وتزيد من معاناته وتؤثّر سلباً على واقع ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

بالإضافة إلى غياب أي دور لوكالة الأونروا على مستوى ملف العمالة الفلسطينية في لبنان أو لجهة تقديم المساعدات الإغاثية لجميع العائلات الفلسطينية بعد تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين بسبب غياب فرص العمل وزيادة مستوى البطالة وارتفاع الأسعار على المواد الغذائية والحاجات الأساسية وتدهور العملة اللبنانية، إذ أن معدلات الفقر قد طالت جميع العائلات، دون وجود أي مصادر دعم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي ظل الظروف الصعبة التي يشهدها لبنان، والتي تفرض على وكالة الأونروا، المسؤول المباشر عن إغاثة وتشغيل اللاجئين، إطلاق "برنامج طوارئ لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، واعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين بالكارثي في ظل انسداد أفق الحل أو إطالة عمر الأزمة اللبنانية.

**إعداد: منظمة ثابت لحق العودة**

١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩

* * * *

# العدوان على غزة
# عدوان على العرب والعالم

ما تعرضت له غزة من عدوان صهيوني حاقد ليس الأول ولن يكون الأخير ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن العدوان الصهيوني المستمر علي شعب فلسطين العربي منذ قيام هذا الكيان الاغتصابي علي الأرض العربية الفلسطينية ولا بعيدا عن العدوان الذي يمارس يومياً بحق هذا الشعب سواء في الضفة الغربية أو فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

إن العدو الصهيوني يحاول من خلال هذه الممارسات تحقيق أهدافه العدوانية على حساب دماء أطفال فلسطين ونسائها وعبر زرع الدمار والموت في حرب مفتوحه على الحياه ظنا منه انه بهذا السلوك الإجرامي يحقق أهدافه الشريرة ومخططاته العدوانية.

وفي هذا العدوان الذي بدا باغتيال احد قادة المقاومة اختلط عند المجرم نتنياهو الصهيوني العام بحساباته الخاصة محاولا استثمار الدم الفلسطيني في لعبته السياسية الداخلية لإنقاذ زعامته المنهارة وتجنب الدخول إلى السجن بتهمة الفساد من خلال خلق وقائع على الأرض تبقيه في سدة الحكم إلى جانب محاولات استفراد فصيل دون آخر كذلك نسف الأجواء الإيجابية بين القوى والفصائل الفلسطينية بعد المرونة في التعاطي مع موضوع الانتخابات التشريعية مما قد يفتح كوة في جدار الانقسام الفلسطيني ويدفع لاحقا ولو خطوة باتجاه المصالحة.

ولأن السحر انقلب على الساحر فقد عادت هذه المواجهة بنتائج عكسيه علي العدو بعد أن طالت الصواريخ الفلسطينية كل مستوطنات غلاف غزة.

ووصلت إلى سماء تل أبيب وبعد القلق والرعب الذي خيم علي قطعان المستوطنين فإننا نستطيع القول ان الإرادة الفلسطينية والصمود الفلسطيني انتصرا مما اجبرا نتنياهو علي الاستجابة للمبادرة المصرية بوقف اطلاق النار.

إننا إذ نحيي غزه بصمودها الرائع ونقف في خندقها ندعو كل الأطراف إلى وقفة جادة وعمل دؤوب لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام والانخراط جميعا في هذه المواجهة على قاعدة مشروع وطني فلسطيني مقاوم في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كما ندعو العرب جميع العرب وعلى كل المستويات إلى تقديم كل أشكال الدعم والإسناد للشعب العربي الفلسطيني وتعزيز صموده ومقاومته وفي الوقت نفسه مناشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى تحمل مسؤوليه ردع العدو وإدانة سلوكه الإجرامي فالعدوان على غزة هو عدوان على كل الفلسطينيين كما هو عدوان على كل العرب وعلى الأمن والسلم الدوليين.

فليتحمل كل طرف مسؤوليته ويمارس واجبه السياسي والأخلاقي والإنساني.

# هذه خطة ترامب الحقيقية للشرق الأوسط!

**إيشان ثارور / واشنطن بوست**

هناك الكثير من الأسباب التي تجعلنا لا ندهش من تصميم إدارة ترامب على أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تنتهك القانون الدولي . القرار ، الذي أعلنه يوم الاثنين وزير الخارجية مايك بومبيو، يعد إجراءً أحاديًا آخر ترحب به الحكومة الإسرائيلية اليمينية ، التي شهدت بالفعل منح الرئيس ترامب اعترافًا بالسيادة الإسرائيلية على القدس ومرتفعات الجولان.

يتناسب ذلك مع نمط من السياسات التي يتبعها ديفيد فريدمان، سفير ترامب في "إسرائيل" ومؤيد قوي للمستوطنات في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى إضعاف الاحتمال الضئيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة. يتناغم هذا القرار مع الدعم الإنجيلي المحلي لترامب – الناخبين المسيحيين اليمينيين الأميركيين الذين يرون العناية الإلهية في سيادة "إسرائيل" على الأراضي المقدسة. إنه بمثابة رفض آخر للرئيس السابق باراك أوباما الذي اختار في شهره الأخير في منصبه الامتناع عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي وصف المستوطنات بأنها "انتهاك صارخ بموجب القانون الدولي" بدلاً من استخدام حق النقض.

ومثل المناورات الأخرى التي قام بها ترامب في "إسرائيل"، فقد تعزز الحظوظ السياسية الهائلة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وهو صديق وحليف قوي يمكن توجيه الاتهام إليه بتهمة الاحتيال والرشوة وانتهاك الثقة في وقت مبكر من الأسبوع المقبل .حاول منافسه الرئيسي، بيني غانتز، قائد الجيش السابق، تشكيل حكومة قبل موعد منتصف ليل الأربعاء .مع فشل غانتز، سوف يستمر الشلل البرلماني في البلاد، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات ثالثة في أقل من عام.

بعض "الإسرائيليين" يحثون غانتس على تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود، وكلا الرجلين رحب بإعلان بومبيو، وهو ما يعكس بوضوح أنه بالرغم من الخلافات الأخرى الكثيرة، إلا أنه بخصوص مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنه ليس هناك فرق كبير بين معسكر الوسط واليمين، وعادت مجموعات المستوطنين والسياسيين اليمينيين إلى تجديد الدعوة لضم أجزاء من الضفة الغربية.

منذ حرب ١٩٦٧، انتقل ٧٠٠ ألف مستوطن "إسرائيلي" للعيش في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهي المناطق التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية المفترضة، لكن معظم البلدان الأخرى، بما فيها أقرب حلفاء أميركا في أوروبا، تبقى مصرة على موقفها بأن هذه المستوطنات غير قانونية وضد مصلحة السلام، إلا أن الإدارات الأميركية المختلفة سارت في خط أكثر غموضا.

كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أصدرت العام ١٩٧٨ رأيا قانونيا بأن المستوطنات غير شرعية، لكن بومبيو استشهد بسابقة مفترضة وضعها الرئيس الأسبق رونالد ريغان، مشيرا إلى مقابلة عام ١٩٨١ مع ريغان، التي قال فيها إن المستوطنات "غير قانونية"، لكن كما أشار العديد من زملائي، فإن ريغان مضى في مقابلته ليقول إن المستوطنات "غير حكيمة"، وفي خطة السلام التي أعقبت عام ١٩٨٣ قال إن "التبني الفوري لتجميد المستوطنات من إسرائيل من شأنه أن يحسن من فرص السلام أكثر من أي فعل آخر."

هذا الأخير ليس موقف إدارة ترامب بشكل قاطع. بدلاً من الدعوة إلى تجميد المستوطنات، فإن البيت الأبيض قام بعزل الفلسطينيين ومعاقبتهم، من قطع لسبل الحصول على مساعدات إلى إغلاق مكتبهم الرئيسي في أميركا، وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، لـ"واشنطن بوست": "هذه إدارة قررت التحول من التفاوض إلى الإملاء، وتحولت من كونها مؤيدة لإسرائيل إلى مؤيدة للاحتلال الإسرائيلي."

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في تغريدة له: "لقد صححت إدارة ترامب ظلما تاريخيا، واصطفت مع الحق والعدل، أشكر الرئيس.. اليوم هو يوم عظيم لدولة إسرائيل، وإنجاز سيكون بارزاً لأجيال."..

وقال بومبيو إن الإدارة تعترف الآن ببساطة "الواقع على الأرض" باختيار النظر إلى المستوطنات على أنها قانونية.

أخبر آرون ديفيد ميلر، وهو مفاوض سابق في عملية السلام في الشرق الأوسط في ظل إدارتين جمهورية وديمقراطية، قسم "توداي وورلد فيو" في صحيفة "واشنطن بوست" إن ذلك "الواقع" ساعد على تشكيله الإدارات الأميركية المختلفة التي عمل معها.

وأضاف ميلر، الذي أصبح الآن زميلا في مؤسسة "كارنيغي للسلام الدولي": "منذ معادلة ريغان الغريبة، فإننا تجنبنا بشكل متعمد عدم اتخاذ موقف بشأن النشاط الاستيطاني، بما في ذلك في القدس الشرقية، إن كان قانونيا أم لا.. وعلى مدى الخمس وعشرين سنة الماضية أذعنا لمشروع الاستيطان، وفشلنا في فرض ثمن عليه."

وتابع ميلر قائلاً إن الإعلان الآن "يضع هذا الاختلال في التوازن في قالب جديد، وإن حصلت إسرائيل على حكومة فعالة فإن هذا يعد ضوءاً أخضر للموافقة على موجة نشاط استيطاني."

يصرّ بومبيو وحلفاؤه على أن هذه الإجراءات تخلق أساساً أكثر صلابة للمفاوضات، "لكن تلك وجهة نظر يتم السخرية منها على نطاق واسع؛ وانتقدت الحكومات الغربية والعربية بسرعة التحركات الأخيرة، ولم تثق كثيرا في عملية السلام الوهمية التي يقودها جاريد كوشنر، زوج ابنة ترامب، وقامت إدارة ترامب بتهميش القيادة الفلسطينية المنهكة، في الوقت الذي يئس فيه الكثير من الفلسطينيين العاديين من حلم قيام دولة مستقلة، ويطالبون بدلا من ذلك بإنهاء الاحتلال وحقوق متساوية داخل إسرائيل."

قال ميلر إن قرار الاعتراف بالمستوطنات "خطوة حمقاء ، غير مرتبطة بأي استراتيجية.. ولا يمكنك إلا أن تتوصل إلى الاستنتاج بأن دوافعه هي السياسة الداخلية."

من بين الذين أطلعوا على القرار قبل إعلانه، كانت المجموعات الإنجيلية الرائدة التي تدعم مشروع الاستيطان الإسرائيلي، والتي يشكل أتباعها قاعدة أساسية يعتمد عليها نجاح ترامب السياسي محليا.

"لقد ساعد دونالد ترامب إسرائيل أكثر من أي رئيس في التاريخ الأميركي "، هذا ما قاله مايك إيفانز، وهو عضو في مجموعة المستشارين المسيحيين الإنجيليين غير الرسمية لترامب. وقال إن "جوهر المشكلة الأساسية" بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي "ليست الأرض"، وإنما العنصرية المفترضة للعرب وفساد زعمائهم.

وأضاف إيفانز قائلا إنه أجرى مكالمة هاتفية "شخصية" مع بومبيو بعد ظهر الاثنين، "كانت هذه أرضهم لآلاف السنين"، في إشارة إلى التاريخ اليهودي في الضفة الغربية، وقال: "إنها أرض الكتاب المقدس."

هناك شخصيات دينية أخرى أقل حماساً. قال رئيس جمعية "الحاخامات لحقوق الإنسان"، وهي جمعية حقوقية تعمل في الضفة الغربية، آفي دبوش، لـ"واشنطن بوست": "يجب علينا الآن أن نتذكر أصولنا.. لقد كان إبراهيم أبا للشعبين اليهودي والمسلم، وفي المحصلة يجب علينا جميعا أن نعيش هنا، وليس أن نموت بناء على معتقد متطرف بأن كل شيء يعود لملكيتنا نحن فقط."

# مؤتمر الجاليات الفلسطينية في أوروبا: تأكيد على حق العودة والتمسك بالثوابت

دعت منظمة التحرير الفلسطينية ..دائرة شؤون المغتربين لورشة عمل لتوحيد الجالية الفلسطينية في أوروبا من ١٥-١٧/ ١١في مدينة بوخارست .... وهذه كلمة جبهة التحرير العربية التي ألقاها الرفيق محمد سليمان غندور عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية..

الأخوات والأخوة.. كل باسمه ولقبه وصفته مع الاحترام والتقدير

تحية النضال

أنقل إليكم تحيات الرفيق ركاد سالم أبو محمود أمين سر جبهة التحرير العربية وجميع الرفاق في الأرض المحتلة وأوروبا....

لقد شكلت أوروبا الخزان الذي لجاء إليه الفلسطينيين والعرب من الأحداث التي المت بالمنطقة العربية وفلسطين منذ عشرات السنين.. فقد أصبح الفلسطيني في أوروبا من أكبر الجاليات حيث يقدر عددها بين ٨٥٠٠٠٠إلى ١٠٠٠٠٠٠ مليون نسمة علما ان هذا الإحصاء تقريبي .... ولهذا نحتاج إلى برامج وتخطيط بالتعاون مع الجاليات الفلسطينية في أوربا على أرضية الوحدة الوطنية الفلسطينية وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أرضية الثوابت الفلسطينية وحق العودة للاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف ... ومن هنا أوكد بأهمية التعاون ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من البرامج المشتركة مع فلسطينيي أوروبا وإقامة الزيارات إلى فلسطين المحتلة وإلى معرفة المزيد عن فلسطين التاريخية وخصوصا للشباب وإقامة الدورات الرياضية والثقافية وإيفاد الكفاءات من أوروبا أطباء رجال أعمال اكاديميين مهندسين وغيرهم للوقوف مع شعبنا الفلسطيني والتلاحم المشترك لهذا الشعب في الغربة وفي داخل فلسطين....

من خلال التجربة مع الجمعيات والجالية الفلسطينية في السويد وأوروبا لأنني امثل المنبر الثقافي العربي الدولي فرع أوروبا ....أوكد ان التوافق والاتفاق على العمل المشترك بين الجمعيات والجاليات في القطر الأوروبي الواحد بالاتفاق على نشاطين مشتركين للجالية في السنة وان يكون يوم الأرض أحدها للمساهمة بوحدة الجالية الفلسطينية والابتعاد عن الفصائلية والحزبية وعدم إسقاط الخلافات داخل منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الفلسطينيين في أوروبا ..... إن الوحدة الوطنية أساس عملنا وقوتها في أوروبا وداخل الأرض المحتلة ....

ولأننا ثوار ومناضلين وأبناء ثورة فلسطين ونتطلع إلى الحرية

فإننا يجب علينا دعم الحراك الشعبي والشبابي في لبنان والعراق ...لأن ثورتنا عمقها عربي وقومي وان العراق كان السد الحامي والمنيع لأمتنا وثورتنا ووقف بجانب ثورتنا ومنظمة التحرير الفلسطينية ،ولبنان كان الحاضن لثورتنا ومنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فصائلها....

تحية إجلال وإكبار لشهداء الثورة الفلسطينية والعربية

الحرية والكرامة لأسرانا في سجون الاحتلال

المجد كل المجد للأيدي والوجوه الخيرة المؤمنة بوحدة شعبنا الفلسطيني.

وعاشت فلسطين حرة عربية.

# البـــيان الختـــامي

قامت دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية تحت رعاية السيد الرئيس محمود عباس ( أبو مازن) بتنظيم مؤتمر الجاليات الفلسطينية في مدينة بوخارست عاصمة رومانيا في الفترة ما بين ١٥-١٧ تشرين ثاني، وقد حضر المؤتمر ١٦٠ من جاليات أوروبا بالإضافة إلى ممثلي رومانيا الدولة المضيفة للعمل على خلق و بناء لوبي فاعل ضاغط في أوروبا قادر على التأثير اقتصاديا وسياسيا لدعم فلسطين عبر تمتين وتنظيم وتوحيد الجاليات وتوطيد روابطها مع الوطن الأم فلسطين على قاعدة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده لتساهم في تجنيد الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتنفيذ حق العودة.

وما يجدر بالذكر بأن النجاح الذي حظي به المؤتمر تركز على عدة نقاط كان أهمها إعادة اللحمة الوطنية بين الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية واتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية المستقل في الشتات ودمج الاتحادين في بوتقة وطنية واحدة وموحدة، كما اكد المؤتمر على العمل الجاد والدؤوب لتذليل كافة العقبات التي حالت في الماضي دون تشكيل اتحاد موحد قوي وفعال، ومن اهم ما نتج عن المؤتمر تشكيل لجنة الحوار الوطني من الأخوة والرفاق في كافة فصائل منظمة التحرير باستثناء الجبهتين الشعبية والديمقراطية . نأمل من الرفاق في الجبهتين مراجعة نقدية لمواقفهم والالتحام الفوري والسريع باللجنة التي أبقت مقاعد الجبهتين شاغرة على أمل ان يتم ملؤها بالقريب العاجل من الرفاق .

كما تجدر الإشارة إلى انه لأول مرة في العمل النضالي والجماهيري على المستوى الأوروبي تم إقرار اللجان الدائمة التالية :

لجنة القدس.
لجنة الحوار الوطني لوحدة الجاليات .
لجنة الأطباء الفلسطينيين في أوروبا.
لجنة رجال الأعمال.
لجنة المرأة الفلسطينية .
لجنة الشباب.

وسيتم العمل على استكمال اللجان الأخرى (الأسرى، حق العودة ) التي اقترحت من قبل دائرة المغتربين في المستقبل كما تم تثبيت النسبة المئوية لمستوى التمثيل للمرأة والشباب بمعدل ٣٠٪ لكل منهما داخل اطر الجاليات، وبالرغم من أن هذه الورشة قامت بما هو مطلوب منها وبنتائج فوق المتوقع فقد تم التطرق أيضاً إلى موضوع تأطير وتوحيد وتنظيم الجاليات الفلسطينية في أوروبا على أساس ديمقراطي انتخابي، وتعزيز مساهمة الجاليات في العمل الوطني الفلسطيني وحماية حقوقهم ومكتسباتهم وفق قواعد وقوانين بلدانهم وقد شدد المؤتمرون على أهمية إشراك كافة أطياف أبناء شعبنا على مختلف ألوانهم السياسية والحزبية إضافة إلى المستقلين ضمن هذه الجاليات تحت شعار فلسطين أولا ضمن اطر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلنا الشرعي والوحيد ممثلة بقيادة وتوجيهات الأخ سيادة الرئيس أبو مازن حفظه الله .

وقد تم التطرق إلى آلية عمل هذه الأطر والقطاعات وتنمية فعاليتها في التأثير على دوائر صنع القرار في الدول الأوروبية، وتوطيد شبكة من العلاقات الفلسطينية الأوروبية من خلال الأصدقاء والمتضامنين المؤيدين لعدالة قضيتنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أساس قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العمومية بما يتعلق بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير وإنهاء الاستيطان غير الشرعي وفضح الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية وخرقها الواضح لكافة القوانين الدولية

اكد المؤتمر والمؤتمرون على حق العودة كمحور مفصلي غير قابل للتفاوض أو الانتقاص سيما وأن الجدل الذي أثير حول تسمية دائرة شؤون المغتربين طرح لا يستهدف إلا إيجاد ثغرة للهجوم على مجريات المؤتمر تحت حجج واهية لا أساس لها من الصحة ، ومن الجدير ذكره ان الأخ د. نبيل شعث الرئيس المكلف لدائرة شؤون المغتربين افتتح أعمال المؤتمر بكلمة اكد فيها على الحرص الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها القيادة الفلسطينية على موضوع ترسيخ أواصر الوحدة الوطنية بين كافة أطياف الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الداخل والشتات كما اكد على ضرورة استخدام الأسس العلمية والوطنية القائمة على مبدأ الديمقراطية في كل مخرجات أعمال مؤتمر بوخارست كما نقل مباركة سيادة الرئيس لأعمال المؤتمر عبر مكالمة هاتفية دلت على حرص القيادة الفلسطينية واهتمامها بنجاح أعمال المؤتمر لما له من أهمية تمثيلية لأبناء شعبنا في أوروبا .

وقد اختتم المؤتمر أعماله عبر تصويته بالإجماع على كافة اللجان المنبثقة عن أعماله واعتماد توصياتها وتحديد أهدافها كما تم تحديد سقف زمني لتنفيذ ما تمخض عن كافة اللجان من قرارات بمدة لا تزيد في اغلبها عن ١٨٠ يوماً كما تم اعتماد التقرير الدوري لهذه اللجان خلال مدة أقصاها ٩٠ يوم لدائرة أوروبا في دائرة شؤون المغتربين للاطلاع على تحقيق ما تم إقراره داخلها ومتابعتها مع رئيس دائرة أوروبا د. كفاح ردايدة .

ومما يجدر ذكره هو ان نسبة الحضور والمشاركين في

هذا المؤتمر فاقت كل التوقعات مع العلم بأن أعضاء المؤتمر تحملوا كافة نفقات سفرهم وإقامتهم مما يدل على رغبة حقيقة للمشاركة والعطاء من اجل بناء جسم وطني مستقل قوي عصي على الكسر يمثل كافة الفلسطينيين في أوروبا .

وقد تم اختتام أعمال المؤتمر بالتأكيد على أهمية الثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير والتمسك بالقرارات الدولية ذات الصلة ورفض ومقاومة المحاولات لتقسيم الوطن وعلى رأسه القدس التي كانت وستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة وثمن المؤتمر عاليا الموقف الوطني الصامد للرئيس أبو مازن في رفضه صفقة القرن وفي مواجهة المؤامرات الأمريكية والإسرائيلية التي تستهدف القضية الفلسطينية كما تطرق المؤتمر بشكل موسع إلى ضرورة العمل على تقديم كل الدعم والإسناد بالطرق المختلفة لرفع الحصار الظالم عن قطاعنا الحبيب وتكريس كافة الجهود من اجل تقليل المعاناة والظروف اللاإنسانية الناتجة عن الحصار الظالم واللاإنساني لقطاع غزة وإعادة إعماره بعد الحروب الظالمة التي دمرت الحجر والبشر كما ودعا المؤتمرون إلى ضرورة إنهاء الانقسام وأهمية المصالحة الفلسطينية.

كما ثمن المؤتمر عاليا الوقفة البطولية الصامدة لأهلنا في القدس ضد المشاريع الاستيطانية داخل المدينة من محاولات تهويد القدس والممارسات الاحتلالية المتمثلة بهدم أحياء كاملة ومحاولة تغيير الخريطة الجغرافية والدينية والديمغرافية والاقتحامات المتكررة للاماكن المقدسة والتي باءت بالفشل نتيجة صمود وتصدي أهلنا التي أعادتها إلى نحرها.

كما وجه المؤتمر اسمى آيات التبجيل للأكرم منا جميعا من شهدائنا ،وتمنى الشفاء العاجل لجرحانا ،وضرورة العمل بكل الطرق لإيجاد الوسيلة لتحرير الأسرى من كافة سجون القمع الإسرائيلية .

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
الشفاء العاجل لجرحانا
والحرية لأسرانا
عاشت فلسطين حرة وعاصمتها الأبدية القدس
وانها لثورة حتى النصر

# ياسر عرفات في ذكرى رحيله:
# القائد والرمز والشهيد

بضع رصاصات وقنبلة يدوية أطلقها عرفات ومجموعة من رفاقه في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥، أعلنت انطلاقة الثورة الفلسطينية إيذاناً بانتهاء مرحلة، وبداية مرحلة جديدة، أنهت بداية سنوات الملل والانتظار في مخيمات اللجوء على وقع الخطب الرنانة والأغاني الحماسية ووعد الجيوش الجرارة التي لم تصل.

سرعان ما تحولت هذه الثورة إلى سيل جارف عندما التفت حولها كل الجماهير العربية على امتداد الوطن الكبير، وانخرطت فيها كل القوى القومية بفلسطين عربية من النهر إلى البحر، وفي طليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي طلب من مناضليه الفلسطينيين الالتحاق بالمولود الجديد.

ياسر عرفات، أبو عمار والختيار كما كانوا يطلقون عليه قاد هذه المسيرة بثبات، واستطاع أن يحقق إنجازات كبيرة رغم الرياح العاتية والأمواج المتلاطمة التي أثمرت مجازر ومؤامرات وحصارات متنوعة إلا أن فلسطين افترشت وجه الدنيا، وصارت قضية العصر وثورتها - ثورة العصر.

كثيرون اختلفوا معه إلا أنهم كانوا يدينون له بالريادة ويعترفون له بالقيادة، وظل هو يتطلع إلى القدس، وكان يعتقد أن المرحلي قد يصل به وبشعبه إلى الثابت الاستراتيجي.

عرفات خاض كل معارك المواجهة، كان في قلبها ومقدمتها، وهو كشقيقه في خندق الجهاد الواحد القائد الشهيد صدام حسين، كان يرى في الشهادة قدراً محبباً وباستشهاد القائدين في فترة زمنية متقاربة حدوا مرحلة القادة الشهداء من أجل شعب اختار الثورة طريقاً، وأمة تنهض مثل طائر الفينيق.

صدام حسين يبعث من جديد في ثورة العراقيين ضد الهيمنة والفساد والجوع، وياسر عرفات يولد من جديد في مقاومة شعب فلسطين، وفي إرادة الصبر والصمود والتحدي عند شعب الجبارين.. هو في حجارة الأطفال، وفي سواعد الرجال وبنادق الثوار، هو في إرادة تتصدى لكل مخططات الاحتلال وسياسته العدوانية.

عرفات من قائد إلى شهيد إلى رمز للنضال الوطني الفلسطيني على طريق التحرير والعودة، باق في القلوب والضمائر عند كل الخيرين العرب.

في زمن الثورة والنهضة، في زمن الساحات المنتفضة، يدرك حقيقة الأعداء أن ما أرادوا تحقيقه باستهداف الشهيدين صدام حسين وياسر عرفات لم ولن يتحقق ولن يحصدوا إلا الخيبة والخسران.

تحية للقائدين الشهيدين عنواناً لمرحلة جديدة بدأت تباشيرهما تلوح من القدس إلى بغداد ليتعمق أكثر خندق الجهاد الذي يجمعهما ومن خلفهما كل جماهير أمتنا المجيدة وهي تنحني إجلالاً أمام عظمة الشهادة.

# تصريح صحفي صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني
# معركتنا مع العدو الغاصب مستمرة والحساب مفتوح

**صدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني البيان التالي:**

يا أبناء شعبنا الأردني

يا أبناء امتنا المجيدة

عدوان صهيوني مستمر وفصل جديد آخر من فصول هذا العدوان والاعتداء الممنهج الذي تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة عموما وقطاع غزة بشكلٍ خاص الذي بدأه قطعان الصهاينة بارتكابهم واحدة من أبشع جرائمه بحق أبناء شعبنا العربي الفلسطيني في غزة.

إن غزة اليوم تكشف الوجه القبيح لهذا الكيان اللقيط وعصاباته الوحشية التي ثمعن في الضرب بعرض الحائط كل المواثيق والقوانين والأعراف الدولية، وتنتهك حقوق الإنسان ، وترتكب بحق أهلنا في قطاع غزة الصامد جرائم حرب. ويتصدى لهذا العدوان أبناء شعبنا الأوفياء بصدورهم العارية وبسواعدهم ودمائهم الطاهرة وبرجالها ونسائها وشيوخها وأطفالها، فهم اليوم عنواناً شامخاً من عناوين الكرامة والعزة والصمود.

إننا في حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني إذ نحيي أبناء شعبنا العربي الفلسطيني على صمودهم وتمسكهم ونضالهم في سبيل الحفاظ على أرضهم فأننا في نفس الوقت نطالب المجتمع الدولي والنظام العربي الرسمي إلى تحمل مسؤولياته لردع هذا الكيان الغاصب ووقف آلة القتل التي تقتل ليل نهار أبناء شعبنا العربي الفلسطيني. واننا نؤكد على ان هذا الكيان الغاصب والمسخ لن تجدي معه سوى لغة القوة فالقوة هي الوحيدة القادرة على وضع حد لهذه الغطرسة الصهيونية. واننا في الوقت الذي ندعو فيه أبناء شعبنا العربي الفلسطيني إلى التمسك بالعمل النضالي ومواجهة هذا الكيان الغاصب لإفشال مخططاته فإننا كذلك ندعو الحكومة الأردنية أن تقوم بإلغاء اتفاقية وادي عربة التي قيدت الأردن وإغلاق السفارة الصهيونية وطرد السفير من أرضنا الطاهرة، كأجراء سريع في الرد على هذه الجريمة النكراء، مطالبين كذلك بوقف كل أشكال الحوار والتطبيع مع العدو وتفعيل قوانين المقاطعة، واننا إذ ندين الصمت الرسمي العربي ونعتبره شريكا في هذه الجريمة، ونحن نقف أمام هذه الجريمة النكراء فإننا نطالب بوقف كل أشكال التفاوض مع العدو، متوجهين إلى الفصائل الفلسطينية للإسراع في إنجاز وحدتها الوطنية على طريق حماية المقاومة واحتضانها لتظل راس الحربة في التصدي للمشروع العدواني الاستيطاني الصهيوني.

المجد لدم الشهداء الأبرار

عاشت فلسطين حرة عربية من النهر إلى البحر

١٤/١١/٢٠١٩

# المؤتمر الشعبي العربي يبارك ويدعم القرار الأردني باستعادة الباقورة والغمر

كان لقرار القيادة السياسية الأردنية التجاوب مع الإرادة الشعبية باستعادة منطقتي الباقورة والغمر وقعاً إيجابيا لدى الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي، التي اعتبرت ذلك يشكل خطوة هامة على صعيد استعادة الحقوق السياسية العربية من الاغتصاب الصهيوني وتحرير إرادة الأمة العربية وتعزيز السيادة الوطنية على ثرواتها القومية وقراراتها السياسية والاقتصادية بما يعمق سيادتها على أراضيها.

هذا و يعتبر المؤتمر الشعبي العربي الخطوة الأردنية الشجاعة باستعادة منطقتي الباقورة والغمر و إلغاء الملحق الخاص بالمنطقتين أنها تأتي تلبية للتطلعات الجماهرية واستجابة لصوت الشعب و مؤسسته التشريعية ( البرلمان الأردني) ، و هو ما يعكس التضامن الوطني الذي يعبر عن نبض الأمة العربية بمجموعها .

و يتطلع المؤتمر الشعبي العربي إلى مزيد من الاستجابة للتوجهات الوطنية المنادية بإلغاء اتفاقية وادي عربة وغيرها من القيود والاتفاقيات التي تمس مصالح الأمة وقطع العلاقات مع دولة الاستعمار الصهيونية، ومواصلة الدعم لكفاح الشعب العربي الفلسطيني حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

مرة أخرى يثمن المؤتمر الشعبي العربي الموقف الأردني لتحقيق المبادرات الوطنية والقومية لتشكل رديفاً قوياً لكفاح أمتنا العربية.

٢٠١٩/١١/١٧ :تونس

**الأمين العام**

**الأستاذ المحامي : أحمد عبد الهادي النجداوي**

# القيادة القومية:
# انتفاضة شعب العراق لاستعادة الهوية الوطنية وتغيير البنية السياسية

حيت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الانتفاضة الثورية في العراق واعتبرت ان وصولها إلى مآلاتها النهائية في استعادة الهوية الوطنية وتغيير البنية السياسية القائمة هي الإسقاط الكامل للاحتلال وإفرازاته.
جاء ذلك في بيان للقيادة القومية في ما يلي نصه:

مع دخول الانتفاضة الشعبية في العراق شهرها الثاني ما يزال نبض الشارع على زخمه وجماهيره المحتشدة في الساحات والميادين تواجه بصدورها العارية الرصاص الحي الذي ترمى به من الأجهزة الأمنية والتشكيلات الميليشاوية المرتبطة بمركز التوجيه والتحكم الإيراني، والذي أدى إلى سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى في بغداد وسائر المدن والحواضر التي انتفضت على منظومة الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والتي تدير البلاد تحت إشراف الوصي الإيراني ومندوبه السامي قاسم سليماني الذي حل مكان الحاكم الأميركي بريمر الذي أسس لعملية سياسية تنفذ اليوم الإملاءات الإيرانية في السياسة والأمن والاقتصاد وكل مناحي الحياة .

ان القمع الذي تتعرض له الجماهير الثائرة على الظلم والفقر والفساد وانعدام الخدمات والالتحاق السياسي بنظام (الولي الفقيه)، قدم دليلاً حسياً جديداً، بأن الذين يديرون العملية السياسية هم أعداء فعليين للشعب ومسلوخين عن جلدتهم الوطنية وهم مجموعة لصوص سطوا على ثروة العراق الوطنية ووظفوها في خدمة مصالحهم الخاصة وخدمة النظام الإيراني لتخفيف اختناقاته المالية والاقتصادية وتمويل تغوله في العمق القومي العربي وهذا ما جعل صوت الشعب ينطلق مدوياً ليسمع في طهران (إيران برا برا، بغداد حرة حرة).

إن هذا الشعار الذي صدحت به حناجر الجماهير في ساحة التحرير ومدن الجنوب والفرات الأوسط عبر عن البعد الحقيقي لهذه الانتفاضة الثورية التي هي ثورة شعب لاستعادة الهوية الوطنية وتغيير البنية السياسية لإنهاء حالة الاستلاب الوطني والاجتماعي التي ناء العراق تحت أعبائها منذ وقع تحت الاحتلال.

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وهي تدين بشدة القمع الدموي التي تتعرض له الجماهير الثائرة على الاحتلال الإيراني والفساد السياسي، توجه التحية لهذا الشعب العظيم الذي عبر من خلال انتفاضته عن تجذر الروح الوطنية في أبنائه واستعدادهم للتضحية دفاعاً عن هويتهم الوطنية وعروبتهم أمام محاولات التفريس والنهب المنظم للثروة الوطنية.

واذا كان النظام الإيراني يعتقد انه سيطوع إرادة شعب العراق من خلال القمع وإعادته إلى بيت الطاعة الإيرانية فهو واهم والجواب يعرفه حكماً من خلال مشهديات هذه الثورة الهادرة التي رفعت العلم العراقي في كل الميادين وأسقطت العلم الإيراني من على منصات القنصليات الإيرانية التي تحولت إلى أوكار تجسس وإدارة لأعمال التخريب في بنى المجتمع العراقي.

هذه المشهديات البطولية مثلت إفصاحاً عن المخزون الوطني لهذا الشعب الذي أُسس له في ثورة العشرين وعبر قطاره محطات ثورة١٤ تموز وإسقاط ما عرف بحلف بغداد وثورة ١٧/٣٠ تموز بكل إنجازاتها العظيمة ومعاني ودلالات القادسية الثانية التي جرعت الخميني كأس المر وها هو اليوم يجرع نظامه كاساً جديداً رغم مكابرته وعدم التسليم بواقع الانهيار لمرتكزاته السياسية والأمنية بعدما قال الشعب كلمته بأن ذي قار والقادسيتين ستبقى بمعطياتها جزءاً عضوياً في تكوين الشخصية الوطنية العراقية والتي تعبر عن نفسها بهذا الانتفاضة الثورية التي التف حولها كل الطيف السياسي الوطني الاجتماعي والعشائري ورجال الدين الوطنيين والتي تنهل من معطى مقاومته الوطنية ضد الاحتلال معيناً لا ينضب .

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وهي تكبر بجماهير العراق انتفاضتها البطولية تعتبر أن وصول هذه الانتفاضة إلى مآلاتها النهائية في استعادة الهوية الوطنية وتغيير البنية السياسية القائمة وإعادة بناء العراق بناءً وطنياً وفق محددات البرنامج الوطني للإنقاذ لن تنعكس آثاره الإيجابية على ساحة العراق وحسب، بل ستعكس على مدى الساحة القومية والإقليم. فالأمن الوطني العراقي استبيح والأمن القومي العربي اخترق يوم انكشف العراق وعبثت به قوى الاحتلال الأميركي والايراني، ومن هذا العراق المتحرر من الاستلاب القومي والاجتماعي سيعاد الاعتبار للشخصية الوطنية العراقية وللأمن القومي العربي، لأن العراق كان وسيبقى صمام الأمان للامة العربية.

فلتنتصر الأمة العربية للعراق وانتفاضته الثورية ولتطلق أوسع حملة دعم لها لأنها تحاكي حراك شعبي في ساحات عربية أخرى وكلها تتكامل في نتائجها لأنها انطلقت لمواجهة منظومات الفساد ولإقامة النظم الوطنية الديموقراطية التي تقيم دولة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات كما دولة الخيارات الوطنية المستقلة في نسج العلاقات مع الخارج الإقليمي والدولي.

تحية لكل الطيف السياسي والاجتماعي المنخرط في هذا الحراك الشعبي الثوري.

المجد والخلود لشهداء هذه الانتفاضة المباركة والشفاء للجرحى والخزي والعار للخونة والعملاء الذي ينفذون أجندة القوى المعادية وعلى رأسها النظام الإيراني العنصري.

في٦/١١/٢٠١٩

# بيان الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة

**في ختام اجتماعها الخامس أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي البيان التالي:**

يا جماهير أمتنا العربية

لقد وقفت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي أمام التطورات و الحركات الشعبية العربية وانتفاضتها ضد أنظمة التبعية و الفساد و الاستبداد ، و ثمنت إرادة الجماهير في كسر قيود الذل و العبودية و سجلت اعتزازها بصور المجد المصاحبة لمختلف أبعاد هذه المعارك القومية وما أفرزته وحققته من إنجازات عظيمة بفضل إيمانهم المطلق بقدرهم الأبدي في مواجهة و مقارعة أعداء الأمة في زمن يوصف بثورة الشعب العربي الجديدة ضد الزمر الفاسدة والمرتبطة بأجندات القوى الإقليمية و العالمية والانتصار لمصالحها وحقوقها الوطنية و القومية بعيدا عن الطائفية والمذهبية والتطرف الديني بكل أشكاله .

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي لم و لن تتخلى عن مبدأ نضالها من أجل تحرير الأقطار العربية المحتلة وعلى رأسها فلسطين و العراق و الأحواز وكل الأراضي العربية المحتلة ، و تشد على أيدي أبناء شعبنا الماضي قدما في صموده.

يا أبناء أمتنا العربية....

إن القضية الفلسطينية كانت ومازالت أساس القضايا العربية، فهي كما نعلم قضية العرب المركزية، وهذا ما أكده البيان التأسيسي للمؤتمر الشعبي العربي، لذا نجدد تأكيدنا على دعم كفاح أشقائنا في فلسطين وممثلها الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، ونؤكد مجددا رفضنا لصفقة القرن المشؤومة وتداعياتها، كما وندعم السياسات الوطنية التي تنتهجها القيادة الفلسطينية على كافة الصعد والمستويات وخاصة في إصرارها على طي صفحة الانقلاب الأسود في غزة، وإعادة الاعتبار للوحدة الوطنية لتعزيز عوامل الصمود الفلسطينية والانتصار على التحديات المنتصبة في وجه الشعب والقضية الفلسطينية تأكيدا لما تؤمن به الأمانة و لما جاء في بيانها التأسيسي والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية و عاصمتها القدس، وبهذه المناسبة نثمن جهود القيادة الفلسطينية في إسقاط المؤامرة الإسرائيلية الأميركية لتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وحصولها على سبعة قرارات أممية جديدة أهمها التجديد لوكالة الغوث لثلاث سنوات قادمة، وفي السياق ندعو كل القوى الوطنية والقومية لدعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية والقومية وأهمها تحقيق هدف الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

يا جماهير أمتنا العربية....

لقد وحدت ثورة تشرين العراقية الشعب العراقي دون أي تمييز و تحولت إلى ثورة عابرة للطوائف والمذاهب والإثنيات، فقد ضاهت جميع الثورات العظيمة في عطائها واستطاعت أن تستقطب أنظار العالم لما حققته، فقد عبرت بجرأة عن إرادة العراقيين و إقدام أبنائها وإصرارهم على تحقيق أهدافهم المتمثلة في الانعتاق من نظام المحاصصة الطائفي والمذهبي الفاسد التابع لطغمة الملالي التي عاثت جورا وحقدا و كراهية و عنصرية على تاريخ وأصالة وعظمة العراق .

إن الشعب العراقي الثائر تعرض و ما يزال يتعرض إلى مؤامرة كبرى و احتلال مركب أمريكي إيراني على مدى أكثر من ستة عشر عاما حملت في ثناياها مخططات جهنمية عملت على تنفيذها أجهزة أمنية و بوليسية مستخدمة آلة إعلامية عملاقة تعمل دون هوادة لتدمير العراق دولة ومجتمعا و تمزيق وحدته الوطنية والقضاء على تراثه والمساس بكرامته .

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تبارك باعتزاز وفخر ثورة الشعب العراقي المتميزة و لا تألو جهداً لتقديم كل ما من شأنه إسناد هذه الثورة المباركة الهادفة إلى تحرير العراق و إزالة العملية السياسية الملوثة بدنس العمالة و كل ما أفرزه الاحتلال الغاشم.

يا أحرار أمتنا العربية..

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تدين وبشدة الجرائم النكراء التي مارسها و يمارسها الاحتلال الفارسي الغاصب منذ أن وضع يده على دولة الأحواز العربية ، وإننا إذ نؤكد على شعبنا في دولة الأحواز الاستمرار في نضاله الباسل المشروع حتى النصر و الاستقلال و ستنتصر الأحواز بإذن الله، فإننا ندعو الأمة العربية و المجتمع الدولي لوقف الإرهاب الإيراني و جرائمه المنتهكة انتهاكا صارخا للقوانين الدولية.

إن جريمة دولة الإرهاب الإيرانية لم تستهدف شعبنا وأرضه في دولة الأحواز وحدها بل طالت الشعب العربي برمته و تعد تحدياً صارخاً و مفضوحا لمبادئ و قيم الأمم الحرة و هيئة الأمم المتحدة و مبادئ و حقوق الإنسان التي يكفلها القانون الدولي و أخذت على عاتقها حماية كافة شعوب العالم دون استثناء.

يا أبناء أمتنا العربية..

لقد هز حراك الشارع اللبناني أركان مؤامرات الفساد والطائفية باستمراره على زخمه رغم كل المحاولات التي رمت لاحتوائه عبر مسميات واهية أو بالتهويل لترهيب من نزلوا للميادين و الساحات في كل ربوع لبنان وصدحوا بصوت واحد أن الشعب يريد التغيير في مشهدية سلمية وديمقراطية قدم نفسه من خلالها ، ينشد استعادة الوطن بعيدا عن النزعة الطائفية و المذهبية والتطرف المقيت

وإبعاد أمراء الحرب و دمى المؤامرات الدنيئة التي تحركها أيادي الملالي ليكون دولة مؤسسات وطنية و دولة العدالة الاجتماعية و ليس دولة ينخرها الفساد من جراء أداء المنظومة السلطوية التي تعاقبت على الحكم وأوصلت البلد إلى حافة الانهيار الاقتصادي و المالي و السياسي.

يا أبناء شعبنا العربي...

إن ما يحدث في اليمن أرق و لا يزال جسد أمتنا ، نتيجة حرب لم ينتج عنها إلا التمزق و التفرق فضلا عن ألاف الضحايا من أبناء الشعب اليمني ، و عمقت جراح اليمنيين وأسهمت في تردي الأوضاع الاجتماعية و توسيع دائرة الفقر و انتشار الأوبئة ، و من هذا المنطلق فإن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تدعو الشعب اليمني و قواه الوطنية إلى رفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله ، و العمل على الحل السياسي السلمي الداخلي الحافظ لوحدة اليمن أرضا وشعبا.

يا جماهير أمتنا العربية....

إن الوضع الراهن يتطلب التفاف أبناء ليبيا و إيقاف الاقتتال الدائر بينهم و المحرك من قبل قوى تآمر خارجية تسعى لتعميق أزمة ليبيا و استمرار الصراع بها خدمة لمصالحها و أهدافها ، إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تؤكد على مساندتها للشعب الليبي في مواجهة التدخل الأجنبي و الإرهاب و من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا أرضا و شعبا و تدعو القوى الليبية إلى الاتحاد من أجل تغليب المصالح الوطنية العليا للشعب الليبي و إلى البحث عن حلول تجمعهم حول مصلحة ليبيا و الاحتكام لصوت العقل و اللجوء للحلول الآمنة بعيدا عن الأيادي الخارجية.

أيها الأحرار....

إن ما يحدث في سوريا جريمة نكراء في حق الأمة العربية لذى و إذ تساند الأمانة العامة حق الشعب السوري في تحقيق خياراته المشروعة تؤكد على إدانتها و رفضها لكل أشكال التدخل الخارجي.

يا أبناء أمتنا العربية...

لقد حققت ثورة الشعب السوداني نظاماً ديمقراطياً انتقالياً توافقياً بين المدنيين و العسكريين و شكلت حكومة مدنية انتقالية و مجلساً للسيادة بأغلبية مدنية تهدف لإرساء السلام العادل في السودان كأولوية و شرعت في ذلك وتوافقت كل الحركات الثورية التي كانت جزءً من الثورة وساهمت في إسقاط النظام الفاسد الذي جاء على إثر انقلاب عسكري ضد نظام منتخب ديمقراطي في ٣٠ يوليو ١٩٨٩ ، و ارتكب جرائم بشعة ضد الإنسانية تجلت مشاهدها في الإبادات الجماعية في إقليم دارفور و أشعل الحروب في جنوب البلاد و شمالها و شرقها وفي جبال النوبة و النيل الأزرق ما نتج عنه ألاف الضحايا من الرجال والنساء والأطفال ناهيك عن المهجرين والمعتقلين والممارسات القمعية ، وتدعو الأمانة العامة الدول العربية والمجتمع الدولي و منظماته الفاعلة لشطب السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

و على غرار المشهد الحضاري في السودان ومساره انفجر حراك الشعب الجزائري يوم ٢٢ من فبراير الماضي للتخلص من أتون نظام دمرها مثلما دمر بناها التحتية وأتى على مقوماتها الاقتصادية و الاجتماعية على مدار عقود من الزمن ، لقد حقق حراك الثاني و العشرين من فبراير تحولات إيجابية متمثلة في كسر قيود القهر والذلة التي ضربها عليه نظام عصابة استولت على كرامته قبل مقدراته ، لينتصر الشعب الجزائري في نهاية المطاف بشروط و أشكال كفاحية مغايرة على العصبة التي سعت بكل آلة و وسيلة للاستمرار في بيع الوطن و الهوية مقابل الإبقاء على سلطتها، و إننا إذ نبارك للشعب ما تحقق من انتصارات فإن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تأمل أن يستكمل الشعب الجزائري مساره بالمضي قدماً في طريق الديمقراطية و استكمال بناء مؤسسات الدولة وفق مبادئها المحتكمة للانتخابات والصندوق والاستماتة في وجه المؤامرات الخارجية الدنيئة التي تسعى لإطالة عمر الأزمة والحؤول دون استقرار الجزائر.

يا أبناء أمتنا العربية...

لقد قدم الشعب الإرتري على مدى اكثر من نصف قرن من الزمن تضحيات كبيرة من أجل استقلال بلاده وتحرير الإنسان الإرتري من كل المظالم و تبعات الاستعمار، لكن شيئا من هذه الأهداف لم يتحقق بعد ولم تشرق شمس الحرية على الأرض التي ربت وسقيت من دماء شهداء الحرية والتحرر، بل قتلت فرحة الشعب في مهدها وتم إجهاض كل معانى الحرية والاستقلال ، نتيجة ممارسات قمعية لنظام مستبد بتر الضرع و أحرق الزرع و باع الشعب قبل مقدراته، ففي الوقت الذي تثير فيه منظمات حقوق الإنسان مسائل تتعلق بالارتقاء بكرامة الإنسان، يباع أبناء شعبنا الإرتريين في أسواق النخاسة كعبيد في ليبيا ، و يختطفون جماعات وأفرادا لاستئصال أعضائهم قصرا و المتاجرة بها، ناهيك عن ألاف من الذين راحوا طعاما لحيتان البحر نتيجة الهجرة غير الشرعية، إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تقف إلى جانب أبناء شعبنا الإرتيري و نضاله للتخلص من هذا النظام العميل الفاسد و لاسترجاع ما بيع من أرضه وكرامته.

يا أبناء أمتنا ...

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي و إذ تعيش هذا الواقع لأمتنا فإنها تحمل على عاتقها مسؤولية مناصرة قضايا الشعب العربي ، ولا يفوتنا أن نحيي شعبنا الأردني لما حققه من إنجاز عظيم تمثل في استرجاع أراضيه المحتلة (الباكورة و الغمر) ، كما تجدد الأمانة العامة اعتزازها بالتجربة التونسية في إرساء الديمقراطية في تونس .

يا أبناء أتمنا العربية ...

لا يمكن للأمة تحقيق الخلاص و النصر إلا بتحرير كل الأقطار العربية المحتلة بدأ بفلسطين و الأحواز و كل الجزر و المدن المغتصبة على غرار سبتة و ميلية المغربيتين وصولا إلى العراق و عودته قلعة للصمود والردع لكافة أعداء الأمة خصوصا إيران الغاصبة .

# الأَوهَامُ فِي صِنَاعَةِ الأَحْلَامِ: الوَطَنِيَّة، والأَدْوَارُ الوَطَنِيَّة لَيْسَت لُغَةٌ مُجَرَّدَة

**الأستاذ الدكتور كاظم عبد الحسين عباس**
**أكاديمي عربي من العراق**

بين الحين والآخر، وخاصة عندما تنفجر براكين الغضب العراقي لتواجه الاحتلال وممارسات أزلامه الإجرامية وسقوط العملية السياسية في مزيد من التيه والإفلاس والفشل، وعبر ما تضخه من مزيد ظلام في نهارات العراق، وظلم وفقر وتجويع وتجهيل للعراقيين، واستهتار بوحدة الوطن واستقلاله، وانغماس في برك الدم، والاتجاه بالشعب إلى المزيد من الضياع وتوسيع دوائر البطالة وتهميش المخرجات العلمية والأكاديمية، والإفصاح الكامل عن التبعية الذليلة الجامعة للاحتلال الإيراني المجرم، ينبري البعض وتحت مسميات رنانة للإعلان عن برامج إنقاذ وطنية، أو تشكيل مجالس استشارية، أقل ما يقال عنها أنها تشكيلات فوقية متعالية على شعبنا وغارقة في تصور واهم هو الاعتقاد بأن الفبركة اللغوية والصناعة التمثيلية للعبارات البراقة والمزوقة كفيلة بالنفاذ إلى حيث يريد مصممو هذه التشكيلات من أعراض يتصدرها دورانهم في فلك الغزو ومنتجاته الإجرامية الكارثية.

إن من يدين العملية السياسية ويخطئها من دون أن يدين الغزو والاحتلال لا يمكن أن يكون وطنياً صادقاً ولا خالص النية لله وللشعب، فاللغة المحابية والملتوية التي تتجنب إدانة الغزو وتجريمه لا يمكن أن يركن إليها، ولا يمكن الثقة بمن يطلقونها ويستخدمونها كقارب للعبور إلى أهدافهم التي لا تنأى عن المنافع الشخصية والحزبية.

إن القفز إلى النتيجة دون الوقوف ملياً عند مسبباتها وجوهر وقوعها هو ممارسة ميكافيلية مفضوحة، وتختل تنقص أصحابه الشجاعة والفراسة والحكمة في آن معاً، ولا يليق بأصحاب الأهداف الوطنية الحقيقيين.

فاعتبار العملية السياسية كبديل عمًا يسمونه الدكتاتورية هو تحايل مفضوح ولعب مكشوف ليس باللغة كوسيلة للخداع فقط، بل هو انخراط سافر في تأييد الغزو، ومن يؤيد الغزو لا يمكن أن يكون بديلاً الآن لمن أيدوه قبل وبعد ٢٠٠٣، الغزو والاحتلال لم يقع لإزالة دكتاتورية كما يفخخ البعض بياناتهم ومشاريعهم الورقية، ومن يقدمون هكذا طروحات هم مخادعون في أبسط وصف، ولا يصلحون أن يكونوا بديلاً لمجرمي العملية السياسية، إلا إذا ظنوا أن بديل المجذومين هم المصابون بالطاعون والعياذ بالله.

إن من يرى في الغزو والاحتلال وسيلة مشروعة لإزالة ما يسمونه بالدكتاتورية هم سياسيون تحكمهم أمراض نقص المناعة الوطنية، وضعف البصر الوطني، ولا يختلفون بشيء عمَّن حملتهم آلة الغزو عام ٢٠٠٣ فدمروا البلاد والعباد.

الأمر الآخر المهم جداً الذي يقع فيه هؤلاء الباحثون عن فرصة الانخراط في العملية السياسية عن طريق نقدها بلغة ترفة ناعمة، هو أنهم لا يعودون إلى جذرها الإجرامي، فالعملية السياسية لم تصمم قط لإنتاج نظام ديمقراطي لكي يتباكى هؤلاء على انحرافها عن الديمقراطية، ولم تصمم أصلاً لبناء دولة، بل صممت لذبح الدولة، دون أن تضع مساراً واحداً سليماً لبناء أو تأسيس البدائل السليمة، فالاحتلال لم يسجل في كل تاريخ البشرية سابقة بناء ونماء واستقرار، ولم يسجل تاريخ البشرية احتلالاً له أهداف نبيلة لا مادية ولا إنسانية تخدم البلد المحتل وشعبه.

وإنه العجب العجاب أن نقرأ مشاريع استشارية أو إنقاذية يتبجح أصحابها بلغة عجيبة غريبة تحكي عن (مرحلة انتقالية)، ويتباكون عن عدم حصول هكذا مرحلة بصيغ مناسبة وبوقائع سليمة !!!

وعجبنا هنا منبعه وأساسه هو أن الاحتلال لا تلحقه أو تتبعه مرحلة انتقالية لأنه لم يصمم (وهذا ما ثبت في الحالة العراقية قطعاً) لإنتاج دولة بديلة، ولم يقدم أصلاً لهذا الغرض، فالغزو والاحتلال له تعريف واحد، هو عمل عدواني إجرامي، وأهدافه عدوانية وخسيسة، وخططه لها مسار واحد هو نهب خيرات البلاد، وفرض برامج وأجندات عليها تتناقض مع الهوية الوطنية والقومية، وتسليط الفاشلين والرعاع والمقامرين والمرتزقة.

ونحن هنا نتحدى أي شخص أو جمعية أو حزب أن يقدم دليلاً أو برهاناً أو إثباتاً واحداً لغزو واحتلال حصل لتحقيق أهداف شعب وأمة.

وعلى ذلك: فإن من يفسرون تداعيات الاحتلال والفشل بأي إجراء سليم قط على أنه حاصل بسبب عدم الولوج في ((مرحلة انتقالية)) صحيحة التكوين والأداء، هم عملاء شاءوا أو أبوا، قصدوا العمالة والخيانة أو لم يقصدوها، إنهم لا يرون قبح الغزو بل يرون (هنات) ما أنتجه، ولا يجرمون تلك الهنات والخطايا والعثرات بل يطرحون أنفسهم ليكونوا بدلاء عمن مرت على انخراطهم بواجبات الاحتلال ستة عشر سنة كاملة، في محاولة عبثية لإنقاذ العملية السياسية تحت يافطة صناعة مرحلة وسطية انتقالية.

في المنظومات العلمية وتصاميم الاصطناع المختلفة تكون الحالة الانتقالية هي مرحلة ذات طاقة إيجابية أعلى من مواد الابتداء الأولية، وتؤدي عادة إلى إنتاج مواد جديدة، ولا يمكن الوصول إليها إلا أن تكون مصممة بيد علماء الوطن وخبرائه، وليس بحوافر خيول الغزاة وحرابهم وسهامهم، وبواسطة مطايا بشرية أعدت لحمل الغث والسمين والجريمة.

إن الحل الوحيد لمحنة العراق هو بثورة شعبية شاملة، كالتي يقوم بها شبابه الآن، وهم وحدهم فرسان الساحة من يعرفون ما قد وقع، وما يجب أن يكون، وما يجب أن يقع، وإلا فلا إنقاذ ولا استشارة وقد لدغ شعبنا بما يكفي، وما عاد مستعداً لأي لدغ آخر مضاف.

وما دام أصحاب الطروحات الورقية والفذلكة الكلامية يرون أن الدكتاتورية لا تُزاح إلا بالغزو، فهم نفس الأشخاص الذين سجلوا كل الموبقات والجرائم والفجور منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن، ولا فرق بينهم إلا بالأسماء فقط.

# أنياب خامنئي هشَّة ودموع ترامب كاذبة

**حسن خليل غريب**

من أجل استيعاب ما يجري الآن على سطح المشهد العراقي يحتاج إلى تفكيك العقد والأحاجي التي تحيط به. ومن أجل ذلك، كان لا بد من العودة إلى جذور ما حصل للعراق بعد احتلاله في العام ٢٠٠٣.

لقد اعتبر الكثيرون أن الاشتباك الأميركي الإيراني على الأرض العربية بشكل عام، وعلى الأرض العراقية بشكل خاص، عائد إلى تناقض بين مشروعين، بدا فيه النظام الإيراني كأنه يدافع عن أخوة عراقية إيرانية تربط بين الشعبين، وأعلن خامنئي أن الثورة في العراق هي فتنة ضد الأخوة المزعومة بينهما. وبدورها ذرفت الإدارة الأميركية، عبر سفارتها في المنطقة الخضراء، كما عبر بومبيو وزير خارجيتها، دموعاً على ما يحصل من قتل للشعب العراقي في شوارع المدن العراقية من بغداد حتى البصرة.

وأما عن حقيقة الأمر، فإنهما يتوزعان الأدوار، فحرص إدارة خامنئي على الأخوة بين الشعبين العراقي والإيراني، كما أن دموع ترامب التي يذرفها على سقوط ضحايا في الشارع العراقي، كاذبان، لأنهما ينفذان مخططاً واحداً، وهو الصراع على حجم حصص كل منهما من الفريسة العراقية. وهذا ما يدفعنا إلى تصوير قواعد الاشتباك بينهما كذئاب وضباع، كل منها يريد أن ينهش من الفريسة أكثر من الآخر.

تعود جذور هذه الحقيقة إلى أنه (لولا طهران لما دخلت واشنطن إلى العراق، كما صرَّح أكثر من مسؤول في النظام الإيراني، منذ بداية العدوان والاحتلال. وإلى تسليم إدارة أوباما العراق إلى الضبع الإيراني في العام ٢٠١١، بعد أن أثخنت حراب المقاومة العراقية جسد الذئب الأميركي بالجراح، وهذا ما تؤكده الوثائق السرية أو المعلنة بين الطرفين.

في فترة استلام النظام الإيراني للعراق، بعد العام ٢٠١١، اختل التوازن في الاتفاق بين الضبع والذئب، فأصبحت استعادة التوازن بينهما مطلوبة كما أعلن دونالد ترامب: (أميركا دفعت المال والدم، وإيران استفردت بثروات العراق، بينما تلك الثروات هي من حق الشعب الأميركي)، فأعلن حينذاك أنه لا بد من تصحيح الخلل.

بين هذا وذاك، كان هدف استعادة الكرامة الوطنية العراقية وتحرير الثروات هدفاً مركزياً لكل العراقيين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، سوى من ارتبطت مصالحه مع مصالح كل من المتصارعين الأميركي والإيراني، فكانت ثورة الأول من تشرين، والتي انتشرت في العراق نتيجة وعي وإدراك، هي تلك المفاجأة التي صفعت كل من الحليفين اللدودين، الإدارة الأميركية والنظام الإيراني. فكشّر الأول عن أنياب بدت من خلال صمود الثوار العراقيين بأنها هشة، ولم يقبض الثوار دموع الإدارة الأميركية على محمل الجد. وأما السبب فلأنهم يمتلكون من الوعي المقدار الكافي الذي يحصِّنهم من الوقوع في شرك الخداع الذي يمارسه عليه الحليفان الأميركي والإيراني.

تحية من الأعماق لثوار العراق، الذين ملأوا الشوارع والساحات بعد أن فكوا طوق الحصار عنهم الذي استمر لأكثر من ستة عشر عاماً.

تحية لشباب العراق وماجداته وأطفاله وكهوله، الذين يواجهون وسائل القمع الإجرامية بصدور عارية، وزنود ممشوقة، وهمم عالية، وبسخاء المقتدرين والمعوزين من الحريصين على أن يستردوا وطنهم، وبوسائل مبتكرة لا تحتاج إلى دعم من هنا أو هناك، إلاَّ ما كان بدوافع أخلاقية وإنسانية وقومية ووطنية.

# اتفاق الرياض نقلة هامّة في إنهاء حرب اليمن

**د. علي بيان**

وقّع في الخامس من الشهر الحالي "اتفاق الرياض" بين الحكومة الشرعيّة ممثّلةً بنائب رئيس الوزراء سالم الخنبشي والمجلس الانتقالي الجنوبي ممثّلاً بعضو هيئة رئاسة المجلس ناصر الخبجي برعاية الملك سلمان بن عبد العزيز وحضور الرئيس اليمني عبد ربّه منصور هادي ووليّ عهد المملكة العربيّة السعوديّة ووليّ عهد أبو ظبي، وذلك بعد أن بدأت جهود المصالحة بين الطرفين أثر وقوع اشتباكات ومواجهات عسكريّة في آب ٢٠١٩ بدءاً من عدن ووصولاً إلى محافظات أخرى {شبوة، أبين...} وما نتج عنها من سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن ومناطق أخرى، ممّا حدا بالمملكة العربيّة السعوديّة إلى دعوة طرفي النزاع إلى الحوار في مدينة جدّة وبمشاركة الإمارات العربيّة المتّحدة، والذي بدأ في ٢٠ آب واستمرّ حتّى ٢٥ تشرين الأول. أبرم في نهاية محطّات الحوار اتفاق على تشكيل حكومة من ٢٤ وزيراً مناصفةً بين المحافظات الجنوبيّة والشماليّة يكون مقرّها مدينة عدن. رافق الاتفاق ترحيب عربيّ ودوليّ وشعبيّ يمنيّ، ورفض بعض فصائل الحراك الجنوبي بسبب حصريّة تمثيل المجلس الانتقالي الجنوبي في الحوار وما ينعكس ذلك على الحكومة المقرّر تشكيلها استناداً إلى الاتفاق.

تضمّن الاتفاق تسعة بنود وثلاثة ملاحق تناولت الترتيبات السياسيّة والإقتصاديّة، والعسكريّة، والأمنيّة مع التأكيد على التزام تحالف دعم الشرعيّة بالمرجعيّات الثلاث: مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليّتها التنفيذيّة، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، والقرارات ذات الصلة. شملت بنود وملاحق الاتفاق إعادة تنظيم القوّات العسكريّة تحت قيادة وزارة الدفاع، وإعادة تنظيم القوّات الأمنيّة تحت قيادة وزارة الداخليّة، والالتزام بحقوق المواطنة الكاملة ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي، ووقف الحملات الإعلاميّة المسيئة، ومواجهة التنظيمات الإرهابيّة، ومشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحلّ السياسي النهائي لإنهاء انقلاب الميليشيا الحوثيّة المدعومة من إيران، إضافةً إلى عدد من الإجراءات الاقتصادية والإداريّة.

من أبرز النتائج الإيجابيّة لاتفاق الرياض، إذا ما تمّ الالتزام بتنفيذ بنوده وملاحقه، ووضع آليّات تطبيقيّة علميّة وعمليّة له، هي خفض درجة تأثير الأجندات الخاصّة لأطراف تحالف دعم الشرعيّة على دورها المباشر والمتعاون والمنسّق، وعلى وحدة الأطراف اليمنيّة المواجهة لميليشيا الحوثيّين، وتأمين مستلزمات الحياة الطبيعيّة للناس في مناطق سيطرة الحكومة الشرعيّة، ورفع قوة تأثير ممثّلي الحكومة في المفاوضات المستقبليّة مع الحوثيّين برعاية بعثة الأمم المتحدة، التي شابها الكثير من علامات الاستفهام عند تطبيق الاتفاقيات التي تمّ التوصّل إليها سابقاً في جنيف وستوكهولم، وخلال المتابعات الميدانيّة في اليمن.

وحيث أنّ الاتفاق الذي سوف تنفّذ بنوده خلال مهل محدّدة بدءاً بعودة رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال سبعة أيام من توقيعه مروراً بتشكيل الحكومة في مدّة أقصاها ٣٠ يوماً ووصولاً إلى تنفيذ جميع البنود وملحقاتها خلال ٩٠ يوماً فإنّ فعاليّة الحكومة الشرعيّة تتصاعد طرديّاً بتواجد مسئوليها على الأرض اليمنيّة لمتابعة إدارة الصراع، وحاجات الناس، والاستفادة من المعايشة اليوميّة على أرض الواقع في تعميق ثقة الناس وتعاونهم، وتطوير آليّات العمل، وإيجاد الحلول لأيّة نزاعات أو تطوّرات داخليّة سلبيّة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعيّة وعدم السماح لتراكمها لأنّ ذلك قد يطيح بكلّ الاتفاقيات الوطنيّة ومنها اتفاق الرياض نفسه الذي يعتبر نقلةً نوعيّةً في تصحيح المسار الوطني اليمني، والدعم العربي لإنهاء الحرب، والوصول إلى حلّ سياسيّ وطنيّ يحفظ وحدة وسيادة واستقلال اليمن، وانتقاله نحو الاستقرار والتنمية والتقدّم، والقيام بدوره الإيجابي والفعّال في العمل العربي المشترك رسميّاً وشعبيّاً.

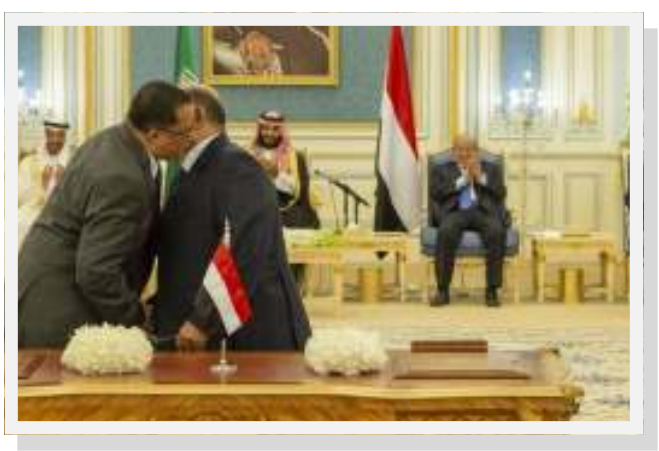

# أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي في السودان والقيادي البارز بقوى الحرية علي الريح السنهوري لـ (السوداني):

## الحكومة لا تزال تلامس طريقها وتعمل وسط حقل من الألغام

-تصفية الإنقاذيين جارية من أعلى إلى أسفل
-لا توجد حكومة في الدنيا تحاسب على أدائها في شهرين
-إذا نجح القضاء السوداني في محاسبة البشير فلا تستطيع الجنائية الدولية آن تتدخل
-الثورة المضادة تحاول إحباط الشعب وإشعاره بان نضاله لم يأت بالسلطة المنشودة ولو كانت الإدارة الأمريكية تنطلق من مواقف مبدئية لرفعت العقوبات فور سقوط النظام السابق.
-سنساند سلطتنا ولن نقول للوزراء: (اذهبوا أنتم وربكم فقاتلوا).
-بعض الوزراء استعجلوا في الإحلال ولم يكن مرضياً في كل الحالات.
-الأزمة الاقتصادية المستفحلة لا تعالج بجرة قلم والانتقال من المعارضة للسلطة ليس عملية سهلة .
- قوى الثورة المضادة تريد نقد النظام البديل لها خوفاً من آن يتمدد ويحاسبها على فسادها.

**حاوره: فتح الرحمن شبارقة**

لم يكن مفاجئاً كشف قوى الحرية والتغيير في مؤتمرها الصحفي الأخير عن اسم أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل) علي الريح السنهوري ضمن المجموعة القيادية العليا التي قادت الحراك الثوري الذي نجح في إسقاط نظام الإنقاذ، وضمن المجلس القيادي المركزي للحرية والتغيير الذي انتقل من ائتلاف معارض إلى ائتلاف حاكم، الأمر الذي يجعله معنيا بالإجابة على حزمة من التساؤلات الملحة بشأن تطورات الأوضاع بالبلاد .

على أيام معارضته الشرسة للإنقاذ، أجريت مع السنهوري أكثر من حوار في منزله بالخرطوم٢، لكنه فضل هذه المرة إجراء الحوار معه في دار الحزب الجديدة بقلب الخرطوم عند تقاطع شارع الملك نمر مع شارع الجمهورية .

وفي مكتب علقت على جدرانه حديثة الطلاء صور ميشيل عفلق وصدام حسين وبدر الدين مدثر، ومحمد سليمان الخليفة التعايشي أول أمين سر لحزب البعث، كان هذا اللقاء، وبهذه البداية:

***يبدو أنكم أصبحتم في وضع مالي مريح بدليل انتقالكم من دار الحزب المتواضعة نوعا ما في أم درمان، إلى هذه الدار الجديدة في قلب الخرطوم.. فمن أين لكم هذه الأموال؟**

-هذا سؤال جيد.. وفي الماضي أيام البشير لم نكن نحتاج لدار في قلب الخرطوم، واحتياجاتنا في فترة المعارضة كانت محدودة لأن النظام السابق حصر الفعاليات داخل الدور وكانت اجتماعات الحزب وتنظيماته تتم في المنازل وتأخذ الطابع السري، ولكن الآن صارت الاجتماعات تتم في الدور بشكل علني بعد إسقاط النظام الدكتاتوري الفاشي وإقامة نظام ديمقراطي وهذا كان يستوجب داراً تتسع لاجتماعاتنا واجتماعات حلفائنا واجتماعات قوى الحرية والتغيير والمنظمات الديمقراطية ..

***السؤال من أين لكم لهذا؟**

-أما من أين لنا هذا، فهذا من رفاقنا وأصدقائنا في الحقيقة ساهموا مساهمات كبيرة، وهي في الغالب مساهمات عينية وليست مالية.

***هل تقصد أصدقاء ورفاق الحزب داخل السودان أم ربما من خارجه أيضاً؟**

-في الغالب الأعم من داخل السودان، وبعضهم من الخارج دعموا بما يحتاجه العمل الحزبي من إلكترونيات

وأشياء من هذا القبيل. ولا تزال تنقصنا الكثير من الأشياء، ولا زلنا نفتح باب التبرع من البعثيين وأصدقاء حزب البعث وأنصار الديمقراطية الذين يهمهم إرساء نظام ديمقراطي حقيقي في السودان.. سواء أكانوا أصدقاء أو غير أصدقاء، لأن واجب هؤلاء جميعاً أن يسندوا الأحزاب السياسية التي تشكل أعمدة الديمقراطية.. ونحن لا نزال تنقصنا أشياء كثيرة جدا من إمكانات مالية وأشياء عينية، ونستغل هذه المقابلة للإعلان عن فتح باب التبرع لحزب البعث العربي الاشتراكي من كل القوى المساندة وذات الإرادة في بناء نظام ديمقراطي حقيقي في السودان .

***في بداية حوارنا هذا انقطعت الكهرباء، فهل ترى أن الحكومة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمتاعب الخدمية من أزمة مواصلات وكهرباء وغيرها؟**

قطوعات الكهرباء ومشكلات المواصلات وضيق المعيشة والغلاء الفاحش في الأسعار هذا من ميراث ٣٠ سنة من سلطة فاسدة، بالتأكيد هنالك إرادة لتغيير هذا الواقع. لكن من المؤكد أيضاً أنه لن يتغير بين يوم وليلة، فهذا يحتاج لوقت، ولمشاركة شعبية. ولن نعول على سلطتنا فقط (عينا وزراء وغيرهم)، ونقول اذهبوا أنتم وربكم فقاتلوا. فلا بد أن نقف معهم ونساندهم ونستنفر كل إمكانات شعبنا لحل المشكلات التي تواجهنا .

***كل ما شكا الناس من ضيق بسبب غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وعسر في تقديم بعض الخدمات كلما كان التبرير أن الوقت ما زال مبكراً والحكومة تحتاج لوقت، فحتى متى سننتظر وهل هناك سقف زمني للانتظار؟**

-هذا ليس تبريراً، هذا واقع. والحكومة الآن لم تكمل الشهرين منذ تشكيلها، ولا تزال تتلمس طريقها، وهي تعمل وسط حقل من الألغام لأن النظام القديم ما يزال موجودا في مختلف الإدارات والمؤسسات، وطبعاً هذا يولد سؤالاً جديداً وهو لماذا لا تتم تصفية هؤلاء، فتصفية الإنقاذيين جارية، ولكنها جارية من أعلى إلى أسفل. وهي إبدال وإحلال، ونتيجة الضغوط استعجل بعض الوزراء في إبعاد وإحلال ولم يكن الإحلال مرضياً تماماً في كل الحالات نتيجة للاستعجال. وعملية الإحلال تحتاج لوقت وتحتاج لمساهمة، والآن يجري تصنيف في كل المؤسسات وفي كل الوزارات للعاملين لتحديد العناصر الوطنية المخلصة من العناصر التي جاءت بلا كفاءة وبلا مقدرة نتيجة للتمكين، وأيضا للذين ابعدوا سواء للصالح العام أو لأسباب سياسية أو لأنهم واجهوا الفساد في مؤسساتهم، وهذه العملية تأخذ وقتا، مسألة الوقت ليست ذريعة. أما ما يتعلق بالخدمات والأسعار ومعالجة الأزمة الاقتصادية المستفحلة فكيف تعالج بجرة قلم؟!.. هذه لا تعالج بجرة قلم وتحتاج إلى ميزانيات ولتوفير أموال ولمعالجة قضايا الإنتاج ورفع الإنتاج لتلبية احتياجاتنا الداخلية. والآن أغلب الحديث يدور حول زيادة الإنتاج لتحقيق صادر يوفر عملة صعبة، لكن قبل ذلك يفترض أن نرفع من وتائر الإنتاج لتحقيق اكتفاء ذاتي .

***لكن الذي يحدث الآن هو أن الحكومة تسير في اتجاه معاكس تماما، فبينما تتحدث الحكومة عن زيادة الإنتاج والصادر نجد في الواقع هناك تقليلا للإنتاج وخروجا لصادر الثروة الحيوانية بسبب تصريحات مسؤولين، والآن استمرار دعم الأصدقاء للحكومة مهدد بسبب تصريحات حلفاء في الحرية والتغيير؟**

-لا، على صعيد السياسات نسير في الاتجاه الصحيح . ومسألة حمى الوادي المتصدع هذه حقيقية وتنعكس فعلاً على صادراتنا من الثروة الحيوانية ولكن هذا توقف مؤقت لمعالجة هذه المسألة حتى نستطيع أن نصدر اللحوم بشكل جيد. وهذه أيضا مرتبطة ببناء مسالخ لتصدير اللحوم والاستعاضة عن تصدير الماشية الحية. والسياسات الموضوعة سياسات صحيحة، والسلطة الانتقالية تسير في الاتجاه الصحيح، لكن هذه دعايات قوى الثورة المضادة، فقوى الثورة المضادة تريد أن نعالج في شهرين ما أحدثته من دمار طوال (٣٠) عاما .

*** بالعودة للحديث عن الإحلال والإبدال، ألا ترى أن قوى الحرية والتغيير أرادت استبدال تمكين بتمكين آخر.. فهي أقصت بعض المحسوبين على النظام السابق وجاءت بعناصر محسوبة عليها.. فهل هذا هو المطلوب؟**

-نعم، نريد أن نمكن الشعب بدلا عن تمكين الجبهة الإسلامية. فالتمكين السابق كان للجبهة الإسلامية والآن نريد تحقيق تمكين لشعب السودان، كل شعب السودان . وقوى الحرية والتغيير تمثل أوسع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي والنقابي في السودان، فالتمكين ليس لأشخاص أو لحزب بعينه، وإنما لكل شعب السودان الذي تم تهميشه وإقصاؤه من السلطة وهو مصدر السلطة وتمكين عناصر لا تمتلك الخبرة أو الأخلاق أو الإرادة الوطنية .

*** كنت في قيادة تحالف الحرية والتغيير الذي قاد العمل الثوري لإسقاط النظام، فهل تمثلون الآن أبوة سياسية للحكومة الحالية؟**

-نحن لا نمثل أبوة لهذه الحكومة، نحن حاضنة سياسية لها. فقوى الحرية والتغيير هي من قام بتشكيل الجسم المدني في مجلس السيادة وتشكيل مجلس الوزراء وبالتالي هي شبيهة بالحزب الحاكم .

***هل أنت مهيأ نفسياً للانتقال من زعيم سياسي معارض إلى قيادي في حزب أو ائتلاف حاكم؟**

-هذا سؤال شخصي أم عام؟

***هو سؤال شخصي طالما كان عن تهيئة نفسية؟**

-القضية ليست شخصية، القضية قضية حزب ومكونات سياسية. وبالطبع الانتقال من المعارضة للسلطة ليس عملية سهلة سيما وأن هذه المعارضة لم تدم فقط لـ (٣٠)

عاماً فنحن حكمتنا قوى ديكتاتورية لمدة (٥٣) عاما وظللنا نقاتل في هذه الأنظمة من عبود إلى نميري والإنقاذ . والفترة الأخيرة عانى فيها الشعب الأمرين، فهي ليست موجهة لشخص أو لحزب وإنما موجهة لكل الشعب، فكل الشعب كان يعيش في حالة معارضة للنظام القديم والآن هو في مرحلة انتقال من المعارضة لشعب صاحب سلطة، نحن لا نريد السلطة للأحزاب وإنما نريدها لكل شعب السودان يمارسها عبر منظماته المتنوعة وعبر تواجده من أصغر وحدة إدارية إلى أعلى وحدة إدارية.. نريد أن نمكن الشعب من السلطة، وهذه أكيد تمر بمرحلة انتقالية من عقلية ونفسية المعارضة إلى عقلية ونفسية البناء لسلطة وطنية هي سلطته .

***هل تشعرون أن السيد رئيس مجلس الوزراء د. عبد الله حمدوك ملتزم بميثاق الحرية والتغيير ويرجع لكم في التفاصيل أم ربما كان لديكم تحفظ على أدائه في الفترة الماضية؟**

-هنالك فرق بين الالتزام وبين الأداء. فالجميع ملتزم، ولكن الناس يختلفون في الأداء. ونعتقد أن السيد رئيس الوزراء لا يزال يتشاور مع قوى الحرية والتغيير في الكثير من التفاصيل التي يمكن لقوى الحرية والتغيير كمكون سياسي أن تضطلع بها لأن هنالك أشياء تتعلق بجهاز الدولة وليس بالقوى السياسية .

***طالما كان هناك تشاور.. لماذا الانتقادات من بعض القوى السياسية المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير لأداء حكومة حمدوك ولبعض وزرائه؟**

-هذا شيء طبيعي أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر وفي تقييم الأداء، وشيء طبيعي أن بعض الوزراء ينتهجون في تفاصيل العمل بعض السياسات التي لا أوافق عليها أنا في حزب البعث أو لا توافق عليها أحزاب أخرى . فنحن في ظل نظام ديمقراطي .

***لاحظ البعض أن بدايات حكومة حمدوك أشبه بنهايات حكم البشير.. وهناك من لا يشعر بوجود للدولة ويرى أن هناك ارتخاء في الأمن وارتفاع في الأسعار؟**

-هذا شيء طبيعي في مرحلة الانتقال من دولة إلى دولة، وفي الأنظمة الديمقراطية المستقرة في كل العالم عندما تجري انتخابات وتفوز كتلة يكلف رئيس الوزراء ويعطى شهرا حتى يشكل حكومته، لمجرد تشكيلها، ولا توجد حكومة في الدنيا تحاسب على أدائها في شهرين، وهذا عمل قوى الثورة المضادة فهي تريد بقدر الإمكان نقد النظام البديل لها والذي قام على أنقاضها خوفا من أن يتمدد هذا النظام ويحاسبها على فسادها وإجرامها وعلى ما ارتكبته بحق السودان كبلد وبحق شعب السودان .

***الآن هل هناك هارموني بين قوى الحرية والتغيير ومؤسسات الحكم المختلفة، ودعني أشير لك للموقف من المحكمة الجنائية، فإبراهيم الشيخ قال إن قوى الحرية جميعا مع تسليم البشير وسبق للبرهان أن أكد محاكمته في الداخل، وحمدوك قال إن هذه قضية قانونية؟**

-لا يوجد إشكال، هي وجهات نظر تتدخل في أي بلد إذا فشل القضاء في البلد في محاكمة الجناة، وإذا فشل نظام السودان الجديد في محاكمة البشير وغير البشير من المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، فمن الطبيعي أن تطالب المحكمة الجنائية الدولية باستلامهم . ولكن إذا نجح القضاء السوداني في محاسبة البشير على ما ارتكبه من جرائم، فالمحكمة الجنائية الدولية في هذه الحالة لا تتدخل، لأنه حسب نظامها الأساسي هي تتدخل عندما يفشل القضاء في بلد ما في محاكمة من ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

***ما هو رأيك أنت الشخصي في هذه القضية، وهل بالضرورة متفق مع ما قاله إبراهيم الشيخ؟**

- أنا لا أتحدث عن رأي شخصي وإنما عن رأي حزب وأوضحته الآن.. فإذا نجح القضاء السوداني في محاسبة البشير فلا تستطيع الجنائية الدولية أن تتدخل .

***هل تريد أن تقول إن الأولوية للقضاء الوطني؟**

- نعم

*** إذن كيف يمكن أن تكونوا متفقين في الحرية والتغيير على تسليم البشير للجنائية الدولية وتقولون إن الأولوية للقضاء الوطني؟**

-هذا أصبح جدلا يا أستاذ، وأنا أوضحت لك وجهة نظرنا .

***أيهما الأقرب برأيك.. أن تتقلص الفترة الانتقالية أو تمدد ربما؟**

-الأقرب أن نلتزم بما نصت عليه الوثيقة الدستورية .

***هل هناك أي احتمال لقيام انتخابات مبكرة كما توقع بعض المراقبين؟**

-حسب الوثيقة الدستورية حددت الانتخابات بنهاية الفترة الانتقالية .

***بعض مناصري الحرية والتغيير دعوا للاستعداد لانتخابات مبكرة وللخطة (ب) كما تعلم؟**

-هذا ليس رأي الحرية والتغيير، وأنا غير مستعد لمناقشة كل الآراء التي تطرح في الساحة من هذا الحزب أو ذاك، وملتزمون بالوثيقة الدستورية وبميثاق الحرية والتغيير .

*** كيف تقرأ السياسات الخارجية للحكومة الانتقالية فهناك اتهامات لها من البعض بأنها تميل لمحور على حساب المحور الآخر؛**

-هذا جزء من دعاية الثورة المضادة وهنالك محاولات للتشكيك وإحباط وتضليل الشعب وإشعاره بأنه بعد نضال ( ٣٠) عاما وانبثاق سلطة انتقالية نتيجة لهذا النضال الممهور بدماء الشهداء بأنه لم يأت بالسلطة المنشودة.. ومن من يصدر؟، فأنت كصحفي دائما تسأل عن مصدر الخبر أو القول، فهذا مصدره الثورة المضادة وهو شيء طبيعي أن تحاول أن تشكك وتحرج النظام خاصة فيما يتعلق السياسة الخارجية لأنها عملية ترتبط بالمصلحة الوطنية السودانية، والرد من السلطة الانتقالية إننا نلتزم في علاقاتنا الخارجية بمصلحة السودان العليا، فأينما تحققت هذه المصلحة تتوثق علاقتنا. فالسياسة الخارجية للسودان تلتزم بمصالح السودان وليس بأي شيء آخر، وإذا كان هنالك شيء آخر نلتزم به فهو الوقوف مع القضايا المبدئية مثل قضية فلسطين، يعني إذا عرض علينا الكيان الصهيوني مساعدات ودعم للسودان فهنا لا يمكن أن نقول إن مصلحتنا هي أن نمشي مع الكيان الصهيوني لأن هذه قضية مبدئية وأخلاقية .

***ألا تزعجك إشارة بعض المحللين أن وجود حزب البعث والحزب الشيوعي السوداني في الحاضنة الداعمة لهذه الحكومة قد يعرقل خطوات اندماجنا في المجتمع الدولي، فهم يعتقدون أن الإسلاميين ربما كانوا (أرحم) بالنسبة لهم منكم؟**

ضحك قبل أن يقول :

-الإسلاميون جربوا على مدى ثلاثة عقود ووصلنا إلى ما وصلنا إليه. رحمة الإسلاميين في باطنها العذاب الذي حل بشعبنا على مدى ثلاثين عاما، فنحن البعثيين والشيوعيين وغيرهم من قوى اليسار ليست في صدارة المشهد الآن فنحن جميعا مع كل القوى الاتحاديين والناصريين والمهنيين والتجمع المدني إلخ.. نلتزم ببرنامج محدد متوافق عليه، وليس لدينا كبعثيين وليس للشيوعيين صوت أكثر من أصوات الآخرين

سواء في المجلس القيادي أو في التنسيقية أو في مؤسسات قوى الحرية والتغيير، بل هناك بعض الأصوات أعلى من أصواتنا .

***ولكن الجميع يعلم أنكم الأكثر تأثيرا ولذلك يتخوف الغرب من أن يكون لديكم وجود قوي؟**

-إذا الغرب عنده تخوفات فنحن يهمنا مستقبل بلدنا وتحقيق أهدافنا في مرحلة توافقنا فيها مع قوى وطنية سودانية واسعة جدا، وإذا طرحنا خطا أو مواقف تعوق الفترة

الانتقالية أو مصلحة السودان الخارجية ففي هذا الوقت يمكن أن نساءل، لكن نحن الآن ملتزمون ببرنامج وطني عام طوال الفترة الانتقالية وملتزمون بميثاق الحرية والتغيير وبتنفيذه وبمصالح شعبنا .

*** آخيراً سيد علي.. أصيب الناس في الأيام الماضية بشيء من الإحباط عقب تجديد الرئيس الأمريكي ترامب لحالة الطوارئ المفروضة على السودان، فكيف تقرأ هذا التطور في ظل الوضع الجديد وهل تتوقع أن يتم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب قريبا؟**

-طبعا، لو كانت الإدارة الأمريكية تنطلق من مواقف مبدئية لرفعت العقوبات فور سقوط النظام السابق. الإدارة الأمريكية والإدارات الغربية تنطلق من مصالحها، وبالتالي نحن نعتمد على قوة الرأي الغربي أكثر مما نعتمد على الإدارات. فالرأي العام الغربي معجب ومنبهر بانتفاضة شعب السودان التي التزمت بالسلمية وابتدعت أساليب في النضال واستعدادا للتضحية الممهورة بدماء الشهداء مما جعل العالم كله يعبر عن إعجابه بشجاعة شعب السودان وانضباطه بل ويصف انتفاضة شعب السودان أنها انتفاضة ذات توجه حضاري غاب حتى في الانتفاضات في الغرب المتحضر .

تبدو غير متفائل برفع الإدارة الأمريكية للعقوبات؟

-بالعكس، أنا أقول إننا نعول على الرأي العام الغربي في ضغطه على إدارته لرفع العقوبات عن السودان .

***بعض مناصري الحرية والتغيير دعوا للاستعداد لانتخابات مبكرة وللخطة (ب) كما تعلم؟**

-هذا ليس رأي الحرية والتغيير، وأنا غير مستعد لمناقشة كل الآراء التي تطرح في الساحة من هذا الحزب أو ذاك، وملتزمون بالوثيقة الدستورية وبميثاق الحرية والتغيير .

***تبدو غير متفائل برفع الإدارة الأمريكية للعقوبات؟**

-بالعكس، أنا أقول إننا نعول على الرأي العام الغربي في ضغطه على إدارته لرفع العقوبات عن السودان.

* * * * *

# وفي حشرجة الأيام، تطل علينا ذكراك لنتذكر

## ( مهداة إلى روح الشهيد أبي علي تحسين الأطرش في الذكرى ٣٩ لرحيله )

**نبيل الزعبي**

يوم احتل الغزاة بغداد في العام ٢٠٠٣، وقفت إحدى المناضلات المخضرمات في طرابلس لتصرخ بصوت عالٍ وهي تجهش بالبكاء:

اليوم أحسد شهداءنا الذين سبقونا قبل أن يتألموا بما يجري في التاسع من شهر نيسان من العام ٢٠٠٣، وعاصمة البعث والعروبة تسقط بأيدي جحافل هولاكو العصر وإمبراطوريته الأميركية المتغطرسة.

ولدى سؤال رفيقتنا المناضلة المخضرمة، شفاها الله وأطال في عمرها، عمن تقصد من الشهداء تحديداً، أجابت وبكل عفوية وسرعة: أنه الشهيد تحسين الأطرش بالذات، المناضل الصلب في المبادئ الرقيق في الشعور والإحساس وصاحب الوجدان المرهف الذي كان لتهزه عملية اصطياد عصفور يطير في السماء، فكيف الحال وعروس أحلامه الثورية بغداد باتت ترقد في حضن أوباش؟!

هكذا كان أبو علي تحسين الأطرش في نظر ووجدان الرفاق وكل من عرفه من صديق وقريب، حيث وبالرغم من صلابة عقيدته، فلم يكن يهزه سوى سقوط الأمل، بالقدر الذي لم يزهيه ويسعده سوى أن يبقى الأمل وهاجاً ببريقه وآفاقه الرحبة ليعود بالبشرى إلى كل المتفائلين: إن بارك الله في دأبكم وجهدكم وليخسأ المتخاذلون ولتخسأ معهم كل أفكار اليأس والفشل والقنوط.

وكأني بأبي علي تحسين يخرج علينا اليوم حاملاً كل هذا الكم من التفاؤل بحلم جميل لطالما عاش له ودفع حياته قرباناً لاستمراره وهو يشاهد ما يجري على ساحتي لبنان والعراق من ثورة شعبية بيضاء وحراك طال انتظاره،

وكأني بالرفاق، كل الرفاق في الساحات اليوم، يبادلون تفاؤل أبي علي بالمزيد من التشبث بأمل التغيير والانقلاب على الواقع الفاسد وقد أصبحت بواكير كل ذلك تزرع مداميكها في ساحات الوطن طولاً وعرضاً وفي كل شارع وبيت ودسكرة،

وكأني أيضاً بأبي علي ينظر اليوم من عليائه إلى حبيبته طرابلس ليقول لها زيديني عشقاً يا من كنت ضحية الأقربين والأبعدين فشوهوك وصوروك على غير حقيقتك الجميلة التي منها وبها ولها لم ينطق قلمي إلا بالرقة والجمال الممزوج بأريج عطرك المعتق ربيع كل عام، وها أن ربيعك اليوم قد سبق الزمن وحل على ضفافك فواحاً يا أجمل مدن الدنيا، وما عاد لربيع آخر أن يتخطى ربيعك أو يتجاوز على ما يحمل أديمك من زهور وأقحوان وورود وقد تمردت على كل ما تنتجه الطبيعة فلم تنتظر تغير الفصول لتنتصب في كل شارع وبيت مزهوة كما هي شقائق النعمان.

رحماك أبا علي، فنحن في حضرة ذكراك لسنا سوى صفحة متواضعة في كتاب ضخم شئت قبل رحيلك أن يكون لنا دليلاً لحاضر المناضل ومستقبل الأجيال في مخاطبة الذات والتخاطب مع الأخرين وأنت الذي لم تكن تجيد سوى تقبل الآخرين كيفما كانت الأهواء والمشارب طالما أن بذور الطيبة تسكن نفوسهم وأنت المؤمن بالحديث الشريف القائل:

الخير بي وبأمتي إلى يوم الدين.

رحماك أبا علي، ففي ذكراك ينتفض القلم حنيناً إلى زمن الكلمة الحرة الصادقة التي كنت سيداً لها وكان لها معك في البلاد تاج وصولجان.

تماماً، كما هي الناس الغلابى التي أحببتها، وقد انتفضت اليوم لتبحث عن حقها في الحياة وحقوقها في العيش الحر الرغيد.

رحماك أيها السعيد المتربع على عرش التواضع في عليائك وأنت تهزأ من قاتليك وقد عميت أبصارهم فلم يدركوا إلى أي هدف كانوا يصوِّبون، ولو أدركوا ذلك لخجلت بنادقهم وعادت رصاصاتهم الرجعى لا تدري أن الظالم سيُبتلى يوماً بما هو أظلم، وأن الخالق بشر القاتل بالقتل ولو بعد حين.

فلتخلد ذكراك في قلوب محبيك،

وليبقَ الأمل معقوداً على جبين الرفاق.

وسلام عليك يا أكرم الناس جميعاً.

وسلامٌ على كل شهدائنا في عليين.

١٨/١١/٢٠١٩

# في ذكرى استشهاده
# أكاليل على ضريح تحسين الأطرش

شارك الرفاق في قيادة وكوادر حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في طرابلس، عائلة الشهيد الراحل المحامي تحسين الأطرش في قراءة الفاتحة لروحه الطاهرة وذلك لمناسبة مرور الذكرى التاسعة والثلاثين لاستشهاده حيث قام الرفيقان رضوان ياسين ونبيل الزعبي بوضع إكليلين من الزهور على ضريح الراحل الكبير باسم القيادة القطرية للحزب وقيادة فرع الشمال معاهدينه على الاستمرار على الثوابت التي استشهد في سبيلها والزود عنها بكل عزيمة وإصرار المناضلين.

بعد ذلك توجه الحضور إلى ضريح الشهيد البطل طلال العتري لقراءة الفاتحة مؤكدين على ان الشهداء هم الأكرم منا جميعاً.

ساحة بعلبك
ساحة الذوق
ساحة صيدا
ساحة صور
ساحة طرابلس
ساحة جبيل